

د. زيد بن محمد الرماني

من

منظور اقتصادي

رؤى وأفكار اقتصادية

أربعون نموذجاً



السلسلة الاقتصادية (٢)

من منظور اقتصادي رؤى وأفكار اقتصادية: أربعون أنموذجا

إعداد

أ. د / زيد بن محمد الرماني

المستشار الاقتصادي

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٩ هـ





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يمس علم الاقتصاد جوانب حياتنا كلها؛ إذ إن وظائفنا ومعايشنا وقراراتنا الخاصة بالشراء والاستثمار واختيارنا أين نعيش وفي أي مسكن نعيش، حتى طريقة الإدلاء بأصواتنا، كل ذلك يعتمد إلى حد ما على علم الاقتصاد. وبذلك يمثل الاقتصاد - النظام الذي نستخدمه بصفتنا مجتمعاً لتحديد ماذا نفعل ومن يحصل على ماذا - قوة فعالة في حياتنا.

مع ذلك فإن القليل منا فقط في الواقع من يفهم كيفية عمل الاقتصاد، كما أن لدينا وجهة نظر مقبولة بصفة عامة، من النوع الذي تلخصه الأقوال المأثورة مثل: ((الثري يزداد ثراءً والفقير يزداد فقراً)) و((الأموال تجني أموالاً أكثر)) و((أفضل الأشياء في الحياة يحصل عليها بدون مقابل)). هناك جانب من الحقيقة في هذه الأقوال إذا ما نظرت إلى أنماط الدخل وعوائد الاستثمار وموضوعات معينة متعلقة بمستوى المعيشة وعلى الرغم من صدق هذه الأقوال المأثورة فإنها لا تقدم معلومات كافية أو بصيرة أو إلهاماً لإرشادنا في حياتنا الاقتصادية، بل هي بدائل لفهم علم الاقتصاد وهو موضوع يجده الكثيرون غامضاً.

إن هناك أسباباً عديدة تجعل علم الاقتصاد علماً غامضاً، إلا أنني أظن أن السبب الأساس هو أن معظم الناس يرون الموضوع بأكمله معقداً جداً، ويرجع ذلك جزئياً إلى اللغة. ومثله مثل الرعاية الصحية وإصلاح السيارات والمجالات الأخرى، فإن لعلم الاقتصاد كلماته الخاصة التي يسمي بها الأشياء. ومع أن الكلمات التي تصف النشاط الاقتصادي ربما تكون غير مألوفة فإنها لا تزال كلمات مجردة، ولجميعها معانٍ.

يعتقد الكثيرون أيضاً أن علم الاقتصاد مليء بالرياضيات، ومع إمكانية وجود الكثير من الأرقام في علم الاقتصاد، فإنه يمكن شرح أكثر الجوانب أهمية بلغة يسيرة. وباستثناء ما يحدث في جوانب متخصصة مثل التنبؤ الاقتصادي فإن الحساب الذي يظهر بالفعل في الاقتصاد على نحو غير متوقع يعتبر أساسياً للغاية.

إن علم الاقتصاد علم اجتماعي، وكغيره من العلوم الاجتماعية مثل علم النفس، فإنه يفسر السلوك الإنساني؛ سلوك الناس في الأسواق من حيث: لماذا يشترون ما يشترونه؟ وكيف



يحدد أصحاب المتاجر أسعار السلع؟ ولماذا لا يحصل الجميع على ما يريدون؟ كيف يحدد أصحاب الأعمال ما ينتجونه وكم يدفعون للموظفين؟ ما الذي يمكن أن تفعله الحكومة - إن كان بوسعها أن تفعل شيئاً - لمساعدة الفقراء في أن يصبحوا أيسر حالاً؟ يجب علم الاقتصاد عن هذه الأسئلة، ويجب عن معظمها دون الاستعانة بالرياضيات.

أحياناً يكون علماء الاقتصاد هم السبب في جعل علم الاقتصاد معقداً، وعلماء الاقتصاد هم الخبراء المتعلمون تعليماً راقياً الذين يدرسون الاقتصاد بعمق ويجرون الأبحاث ويصوغون النظريات ويدرسون الاقتصاد في الكليات والجامعات. علاوة على ذلك يسدي الاقتصاديون النصائح إلى قادة الأعمال والقادة السياسيين بخصوص الاقتصاد، ومن ثم فهم يؤدون دوراً مهماً في المجتمع، إلا أنهم مثل جميع الخبراء يستطيعون التعامل مع تعقيدات تخصصهم لأنهم هم من يخلقونها.

لنواجه هذه الحقيقة: إن كان هناك مبدأ أساس يوجه حياتنا على الأرض، فهو مبدأ الندرة. فليس هناك ما يكفي الجميع من المنازل التي تطل على البحر، والسيارات الفارهة! وإذا ما تناولنا الأمر بجدية أكثر، فليس هناك ما يكفي من الطعام أو الملابس أو الرعاية الصحية لكل من يحتاجها.

ينشأ علم الاقتصاد بكامله - وكل النشاط الاقتصادي - من ندرة السلع والخدمات مقارنة باحتياجات الإنسان ورغباته. وإذا لم يكن هناك قدر كاف من شيء ما لكل من يريده أو يحتاجه فإن المجتمع يواجه مشكلة خطيرة: كيف نحدد من يحصل على هذا الشيء ومن يستغني عنه؟

يتعامل علم الاقتصاد مع موضوعات أساسية كثيراً ما تكون قضايا حياة أو موت، وهذا سر أهميته. وتكمن صعوبة هذا العلم في غموضه؛ فنحن لا نعلم متى سيحدث النمو أو الركود الاقتصادي التالي، ولا نعرف أيضاً أي التقنيات الحديثة ينبغي تشجيعها وأيها لن يحقق نجاحاً، والمؤسف أننا لا ندري كيف نتغلب على الفقر والجوع والجريمة والشُرور الأخرى المتأصلة في الواقع الاقتصادي. ومع ذلك فعلم الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم اهتماماً خاصاً بهذه الأمور، وهو العلم الذي به من المؤهلات ما يساعدنا في التعامل معها.



للتواصل مع المؤلف :

أ.د / زيد بن محمد الرماني

المستشار الاقتصادي

٠٥٠٥١٥٠٧٥١

جامعة الإمام محمد بن سعود

zrommany3@gmail.com



رؤى اقتصادية (١)

الرؤية: اللغة من منظور اقتصادي

الفكرة: إننا ما لم نفهم اقتصاديات اللغات، فإننا لن نتمكن من فهم تطور الخريطة اللغوية للعالم

الحكمة الشائعة تقول: إن لم يكن الكلام من ذهب، فهو على الأقل من فضة. ولذلك يزن بعض الناس كلامهم أو يحرصون على ألا ينفقوا منه أكثر مما ينبغي. إن الكلمات تُسكّ كما تُسكّ العملات، وتظل متداولة مادامت سارية المفعول. فهي - أي الكلمات - عملة التفكير، ونحن نمتلك منها أرصدة سائلة، بقدر ما نمتلك ناصية لغة معينة. وعندما نتفاهم مع أحد فإننا نتفق على ثمن يجب دفعه، وعندما لا نكون مخلصين فإننا لا ندفع إلا كلاماً زائفاً. وعندما نصف اللغة والنقود معاً بأتهما رصيدان، فإنما نلفت النظر إلى دوريهما في تحقق الفردية.

فهما - اللغة والنقود - قدرة كامنة تجعل تحقق الفردية ممكناً عن طريق توسيع نطاق الفعل عند مَنْ يمتلكونها، وبالتالي تعينهم على التكيف مع المجتمع. كذلك تُعدّ الكمبيالة أو السند شيئاً ذا طبيعة لغوية، والكلمات في الواقع لشيء قائماً في طبيعته. والافتراض الساذج بأن للكلمة معنى متأصلاً فيها إنما هو افتراض يشبه التصور الساذج بأن للنقود قيمة في حد ذاتها. ولكن الكلمة والعملية كليهما لا يمكن أن تكونا على ما هما عليه في الواقع إلا لأن الأمر ليس كذلك. فهما - الكلمة والعملية - في الأساس أمران اصطلاحيان ويمكنهما أداء وظيفتيهما بفضل تجريدتهما، فالأولى عبارة عن أداة تبادل للسلع المعنوية، والأخيرة عبارة عن أداة تبادل للسلع المادية. وكثيراً ما نظر إلى تشابه النقود واللغة، المعبر عنه بالترميز في اللغة ذاتها، باعتباره مجرد زخرفة أسلوبية. ففي بدايات القرن السابع عشر الميلادي على سبيل المثال استعمل ذلك ستيفانو جواتسو، حين قال: التعبيرات والكلمات الأخرى ذات القيمة العظمى وذات القيمة الدنيا تخرج من فم المتكلم تماماً مثلما تصدر من الخزانة كل أنواع العملات، الذهبية والفضية والنحاسية. على أن تشبيه الكلمة بالعملية له أيضاً تقليد ممتد زمنياً باعتباره دليلاً على الارتباط الأصيل بينهما. فجون لوك في كتابه: "مقال في التفاهم الإنساني" حوالي نهاية القرن السابع عشر الميلادي يصف الكلمات باعتبارها القاسم المشترك للتجارة والاتصال.



وفي الفترة نفسها تقريباً يظهر في كتابات لينتز مجاز التبادل، الذي يربط بين النقود واللغة، حين يقول: من خلال محاولتنا الوصول للاستنتاج أو الخلاصة، فإننا كثيراً ما نستعمل الكلمات بدلاً من الأفكار والأشياء، كما لو كانت شفرات أو فيشات ومن ثم، نصل في النهاية لللب الموضوع. من هذا يتضح لنا مدى أهمية أن تكون الكلمات، بوصفها قوالب للأفكار وبوصفها كمبيالات إذا جاز التعبير، مفهومة ومتميزة وسهلة المنال ومتوافرة وشائعة ومرضية.

وبعد عقود قليلة فقط أوضح ديفيد هيوم في كتابه: "رسالة في طبيعة الإنسان". أن تشبيه الكلمة بالعملة أكثر من مسألة تفسير مجال معين للخبرة الإنسانية بطريقة مجازية باستعارة أدوات مفاهيمية من مجال آخر، ولكن هذا التشابه من وجهة نظره، قد وجد في التطور المتوازي للغة والنقود وفي وظائفهما في المجتمع، حيث يقول: وبصورة متماثلة تأسست اللغات بالتدرج عن طريق الأعراف والمواضعات الإنسانية دون أيّ تعهد أو تعاهد. وبصورة متماثلة أيضاً الذهب والفضة أصبحتا المعيارين العامين للتبادل، واعتبرا مقابلاً كافياً لما يساوي قيمتهما مائة مرة.

ويتحدث يوهان جورج هامان قائلاً: النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد توازي عمومية استعمالهما. وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تفسّر نظرية الآخر، ويبدو أنهما يقومان على أسس مشتركة. فثروة المعرفة الإنسانية كلها تقوم على تبادل الكلمات. ومن ناحية أخرى فإن كل كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العام.

ولقد كان لقول أنطوان دي رفارول ما يبرّره حين كتب قبل سنوات من قيام الثورة الفرنسية، وكانت الأنشطة المجتمعية قد أصبحت تمارس بالفعل عبر واسطة النقود: الكلمات مثل النقود: كانت لها قيمة محدودة قبل أن تعبر عن كل أنواع القيمة.

إن الأوراق النقدية والكلمات تجسّد العلاقة المثيرة بين تفرد الشيء المادي وعمومية الأمر المجرد، وهي - الأوراق النقدية والكلمات - بسبب هذا فقط يمكنها أن تقوم بوظيفتها بوصفها أداة للتبادل.

وعلى الرغم من أن النقود واللغة قد رُبط بينهما مجازياً بشكل كافٍ، فإن التشابه الخاص فيما بينهما كثيراً ما يتم إغفاله.

فإيكو - مثلاً - يساوي بين الكلمات والعملات باعتبارها علامات لها نموذج مجرد أولي لم يفتن إليه أحد قط، ولكنه في الوقت نفسه يؤكد على الفرق بين الاثنتين، وهذا الفرق يقوم كما يزعم - على



أساس أن العملات، وليس الكلمات، لها قيمة سلعية، وهو يتجاهل بوضوح كلاً من الجانب المادي للكلمات والجانب المعنوي للعملات.

وهناك فرق آخر لا يمكن إنكاره بين التصرف في الكلمات والتصرف في النقود، فالاحتفاظ بذكرى ورقة بمائة ريال هو بشكل واضح ليس مثل الاحتفاظ بذكرى كلمة.

فما دمت أحتفظ بذكرى كلمة في ذاكرتي فإنني أستطيع أن أنفقها مرة ومرة، ولكن الاحتفاظ بالريالات في ذاكرتي لا يساعدني على دفع قيمة فواتير وأقساط الشهر التالي.

بيد أننا نؤكد على أن الجانب المادي للكلمات ليس أقل أهمية من الجانب المادي للنقود سواء أكانت عملات أم أوراقاً نقدية.

يقول فلوريان كولماس في كتابه: "اللغة والاقتصاد" مؤكداً ذلك: أن الكلمات يمكن أن تكون لها قيمة سلعية، فإن لم يكن الأمر كذلك، لما استطاعت طائفة من كل صائغي العبارات الرنانة أن تكسب رزقها.

على الرغم من أن هذا ليس هو المثال الوحيد للكلمة التي يُدفع لها مقابل عندما يكون للكلمات ثمن يُدفع.

وحقيقة الأمر فإن بين النقود واللغة علاقات ذات أهمية فيما يتعلق ببناء المجتمع. فالنقود تقوم بوظائف اتصالية، كما أن اللغة تقوم بوظائف اقتصادية.

ختاماً أقول إننا ما لم نفهم اقتصاديات اللغات، فإننا لن نتمكن من فهم تطور الخريطة اللغوية للعالم. ومن ناحية أخرى فإن الفهم الصحيح لبعض التطورات الاقتصادية يعتمد على قبول الكلمات بقيمتها الاسمية، بمعنى أن نتعامل مع اللغة بوصفها عاملاً اقتصادياً مستقلاً بذاته.



رؤى اقتصادية (٢)

الرؤية: الإعلام من منظور اقتصادي

الفكرة: إن للتلفزيون . وغيره من وسائل الإعلام . آثاراً خطيرة

على اقتصاد الفرد والمجتمع

إن الإعلام الآن بتعدد وسائله من صحافة مطبوعة، وإذاعة، وتلفزة، وقنوات فضائية ووسائل تواصل اجتماعية ومعلومات تتبادلها أجهزة الكمبيوتر والفاكس والمحمول، تحول إلى سلطة رقابة عامة من جهة، وأداة لتشكيل الرأي العام وصناعته، وقوة سياسية يخشاها الساسة والعامة على حد سواء، من جهة أخرى.

إن في الغرب مفكرين يطلقون الصرخات بين الحين والآخر، منذرين قومهم، ومشيرين إلى مكنم الداء، وإن لم يوفقوا بَعْد في الوصول إلى حلول تناسب فطرة الإنسان ومتطلباته. ومن هؤلاء (جيري ماندر) المفكر الأمريكي الذي أفرعه ما تحقق لديه . نتيجة خمسة عشر عاماً عاشها مدير دعاية وعلاقات عامة . من آثار التلفزيون . كإحدى وسائل الإعلام . المدمرة للإنسان، فألف كتاباً دعا فيه إلى التخلص من التلفزيون أسماء (أربع مناقشات لإلغاء التلفزيون) استطاع من خلاله الإشارة إلى مكانم الخطر في هذا الجهاز العجيب، وكانت آراؤه وليدة تجربة حقيقية لطبيعة عمله في مجال الإعلام، مما أتاح له ملاحظة ما لأجهزة الإعلام من تأثير انحرافي في هذا العالم، يتعذر اجتنابه أو تفاديه.

لقد فاقت جاذبية التلفزيون كل حد، حتى أضحت إدماناً استسلمت له طوائف كثيرة من الناس، ودخل التلفزيون إلى المصنع والمتجر، ورافق المسافرين في مركباتهم، والمتنزهين في نزهاتهم، حتى أصبح الرفيق الدائم الذي لا يُمل. وطاب لكثير من الناس أن يتناولوا طعامهم أمام شاشة التلفزيون، ليساعدهم على ازدياد الطعام والتهام أكبر كمية منه، حتى أطلقوا في أمريكا على طريقة الأكل هذه (غذاء التلفزيون)، والتي تشير إلى أن الناس غدوا يتناولون وجبات طعامهم أثناء مشاهدة التلفزيون؛ إذ يستسلم شعورهم وإحساساتهم للبرامج، فلا يدرون كم أكلوا وشربوا.

ومما لاشك فيه أن للتلفزيون . وغيره من وسائل الإعلام . آثاراً خطيرة على اقتصاد الفرد والجماعة، إذ هي أصلاً سلعة ليست رخيصة، وابتياعها يعطي دافعاً قوياً للإعلام الاستهلاكي والنظام الاستهلاكي.



ومن هذه الآثار ما يلي:

أولاً: وسائل الإعلام هي الخطوة الأولى نحو الاستهلاك الاسرافي:

تعتبر وسائل الإعلام محرضاً قوياً على الاستهلاك؛ بما تمتلكه من الثقة لدى معظم المشاهدين، وبما تبثه من البرامج المعدّة خصيصاً لتوجيه الجمهور ودفعه إلى الاستهلاك.

ولعل الأسر التي تقتني مثل هذه الوسائل تشعر منذ أن تقوم بدفع ثمنها بانتقالها إلى مرحلة جديدة في نمط جديد للحياة اليومية، وما دامت اللحظات الأولى لامتلاك وسيلة الإعلام تقترن بدفع مبلغ من المال ليس باليسير بالنسبة لمعظم الأسر على امتداد وطننا الإسلامي، فإن هذا يعني تدريب هذه الأسر على اقتحام مجال الإسراف الذي تبدو أهم ملامحه في تلك الفوضى التي لا تعرف توازناً بين الحق والواجب، والأهم والمهم، والضروري والكمالي. وقد قيل إن اقتناء التلفزيون والفيديو أو أحدهما يعدّ إشارة واضحة لتخطي الأسرة حدود الاقتصاد في المعيشة، إلى الانغماس في حمى الاستهلاك التي يعمل منتجوا السلع على تعميمها وإشاعتها.

ثانياً: الإعلان التلفزيوني وحمى الاستهلاك:

الإعلان التلفزيوني يثير الشهية، ويحث على الفضول، ويدعو إلى المغامرة أحياناً، ويفتح أبواباً جديدة في الاستهلاك، ويساعد على استنباط أنواع من السلع لم تكن من قبل معروفة، وليست هناك حاجة إليها، ولذلك يعتمد المنتجون إلى إيهاام المشاهدين بالحاجة الملحة لهذه السلعة أو تلك..

إن مهمة الإعلان التلفزيوني الأساسية كما يقول جيرى ماندر- ((تكمّن في جعل الناس يستمرون في الشراء الدائم من خلال العمل الدائم للحصول على المال اللازم للشراء، ولأن التلفزيون هو الجهاز الذي تم اختراعه لاخترق حاجز الجلد من خلال تدخله المباشر في إعادة تشكيل أحاسيس الإنسان وإيجاد أحاسيس أكثر ملاءمة للإفراط في الاستهلاك...)). إذن، وُجد الإعلان فقط لإمداد الناس بما لا يحتاجون. يقول ماندر: ((أنا شخصياً لم أصادف أي رجل إعلان يعتقد صراحة بوجود أي حاجة لـ ٩٩% من المواد الاستهلاكية التي تملأ موجات الأثير، وصفحات الصحف والمجلات...)).

وهكذا، يتبين لنا بشكل واضح ما لهذه الأجهزة والوسائل الإعلامية من آثار سلبية على الفرد والجماعة، ولذلك فإن من الخير لنا . أفراداً وأمة . أن نقدم الأهم على المهم والضروري على الكمالي، والنافع على الضار، وألا نصدق أن مقالة اللحاق بركاب التقدم تعني الاستمساك بأسوأ ما لدى الأمم من التطلعات السُفلية التي ما هبّت رياحها على قوم إلا حاولت أن تقتلع منهم جذور الخير والطهر والكرامة.



رؤى اقتصادية (٣)

الرؤية: التعليم من منظور اقتصادي

الفكرة: التعليم يسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف التي تساعدهم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية

إنَّ حسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استثمار رؤوس الأموال بما يؤدي إلى نمو المجتمع - يتطلب وجود فئة من القوى العاملة ذات مهارة خاصة، ولديها القدرة على الإلمام بالعلوم الحديثة والتطورات التقنية، والاستعداد لتحمل أعباء المخاطرة، وقبول المجازفة عن طريق الأخذ بالأساليب المتقدمة في الإنتاج والاستثمار معًا. هذا إضافة إلى تميّزها بالاستعداد للنمو والتطوير الذاتي بالتدريب على الأساليب الجديدة للإنتاج، ومتابعة تطورها، والسعي الدائب لمعرفة كل شيء عنها. هذه الفئة أصبحت بتعليمها تحتل مرتبة تفوق في الأهمية مرتبة الموارد الطبيعية، ورؤوس الأموال التي تعتبر عوامل حاسمة في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن مزيدًا من التعليم سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتقارب دخول الأفراد، وتحسين الإنتاج، والحد من الاستهلاك، وتنمية عادة الادخار، وزيادة الاستثمار. إضافة إلى ارتفاع مستوى المعارف في تكوين اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، والعادات الصحية والغذائية، وتحقيق المساواة.

إنَّ الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج ومعدلاته، وارتفاع تكاليفه، وزيادة فاقدته، وتدني مواصفاته، واعتماده على الخبرة أو التجربة السابقة لبعض الحرفيين، والبُعد عن الأساليب العلمية الخاصة بزيادة حجم الإنتاج، مع ضغط تكاليفه، ونقص الوعي، وقيام المشروعات الإنتاجية على المبادرات الفردية، والافتقار إلى الروح الجماعية، إضافة إلى هجرة الكفايات إلى الدول المتقدمة.

يقول د. عبدالله السيد عبدالجواد في كتابه (الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية): لقد نادى الكثير أن التعليم هو من أهم المتغيّرات الأساسية في زيادة الإنتاج، وحل مشكلة الفقر، وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق حتى يرتفع معدل التعليم.

فالتعليم يسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف التي تساعدهم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية، وتحويلها إلى إنتاج وطني متميز.



وإلى جانب مساهمة التعليم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية، والعمل على تحويلها إلى إنتاج متميز يسهم التعليم في إعداد العاملين القادرين على العمل بكفاءة والموزعين على القطاعات الإنتاجية.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن فوائد التعليم عديدة وظاهرة للعيان، فلقد أثبتت معظم الدراسات أن الأفراد من ذوي المستويات التعليمية يؤدون أعمالاً أفضل من غيرهم؛ أي: ينتجون ويصنعون أكثر وأفضل من غيرهم الأقل تعليمًا.

ومهما كانت الظروف، فالعمالة المؤهلة تعليمياً تعطي دخلاً وإنتاجاً ومكانة اجتماعية، ويبدو أن التعليم مرتبط بهذه الأبعاد.

إنّ التعليم يؤثر بشكل واضح في سرعة اكتساب الفرد للمعارف الإنتاجية، بالتالي إذا قضى الفرد فترة زمنية في التعليم شريطة أن يستفيد من التعليم في هذه الفترة، ترتب على ذلك زيادة إنتاجه بمقدار ثابت، وكلما كانت مستويات التعليم عند الفرد عالية، استفاد من خبراته التعليمية في زيادة الإنتاج وذلك باكتشاف موارد وثروات جديدة، واستخدام وسائل إنتاجية أكثر كفاية.

ولا يقتصر دور التعليم على إعداد الطاقات البشرية التي تسهم بفاعلية في زيادة الإنتاج، والارتفاع بمستوى جودته، والتعامل بكفاءة مع تقنياته أو الإسراع بالتنمية الاقتصادية للمجتمع بزيادة دخله الوطني، ورفع متوسط دخل أفراد، ولكن دوره الفاعل في زيادة الاستثمار وترشيد الاستهلاك.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف التعليم؛ لارتباطها بالسكان وعاداتهم، وأذواقهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم نحو الادخار؛ فقد يزداد الإنتاج، ولكن هذه الزيادة يبتلعها الطلب على السلع المنتجة، كما يحدث في الدول ذات التزايد السكاني السريع، والتي تعاني من زيادة في استنزاف مواردها الإنتاجية.

وينطبق ذلك على دور التعليم في زيادة الدخل الوطني، فقد يزداد الدخل الوطني في دولة ما بسبب التعليم بصورة ملحوظة، وفي الوقت نفسه لا يطرأ أيّ تحسّن ملحوظ على مستوى معيشة الأفراد بسبب زيادة السكان.

إنّ هذه الوظيفة تعتبر أكثر أهمية في الوقت الحالي بسبب ما تعانيه الدول النامية من اكتظاظ مناطقها الحضرية بفئات العمال الذين يفدون إليها من مناطق مختلفة في أساليب الحياة، وأنماط الاستهلاك.

لذا تكمن أهمية التعليم في القضاء على النماذج السلوكية التي تهدد التنمية الشاملة، والعمل على غرس وتنمية العادات الاستهلاكية السليمة، وتوجيه الأفراد نحو ادخار جزء من دخلهم، واستثماره في



مشاريع جديدة تعود عليهم بالفائدة، بدلاً من الإنفاق على الاستهلاك، أو التقتير في الإنفاق على السلع الاستهلاكية.



رؤى اقتصادية (٤)

الرؤية: الانتاج العلمي من منظور اقتصادي

الفكرة: يعد البحث العلمي من أهم الأدوات التي تحقق التنمية في عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمها جميعاً

يعتبر البحث العلمي من الأولويات التي تهتم بها أي جامعة وذلك لأهمية البحث العلمي كمرتكز رئيس ومساعد على الارتقاء بأي مؤسسة تعليمية ولدوره الأساس في تقدم المجتمع وازدهاره. وعلى ذلك تسعى الجامعات لتوفير المناخ المناسب والإمكانات اللازمة للبحث العلمي ونشر نتائج البحوث في الدوريات المحلية والإقليمية والعالمية. وتعد الرسائل الجامعية التي تتم في إطار إتمام متطلبات الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه جزءاً مهماً من البحث العلمي الجامعي وحلقة من حلقاته. وغير خاف أن البحث العلمي هو مجهود منظم يقوم به باحث متخصص في فرع من فروع المعرفة الإنسانية، ويتألف هذا المجهود من عناصر متتالية، ولكل منها خصائص فنية يجب على الباحث أن يراعيها؛ ليقدم بحثاً يستحق الإجازة والإشادة. كما تعد توصيات الرسائل الجامعية والبحوث العلمية عنصراً مهماً في حزمة عناصر البحث، حيث لا تكتمل جهود الباحث إلا بتناول هذا العنصر، وتمثل خلاصة مجهوده البحثي ومعايشته للمشكلة المدروسة منذ أن كانت فكرة تلفت انتباهه وتشغل اهتمامه وحتى أصبحت بحثاً متكامل العناصر البحثية. وللتوصيات فوائد كثيرة على الباحثين اللاحقين والقطاعات الخدمية والإنتاجية المستهدفة، إذ إنها تقدم السبل المسؤولة عن الارتقاء بأدائها. وعليه يمكن القول إن البحث العلمي هو أحد الأنشطة ذات التكلفة العالية، وتصل التكلفة في الدول المتقدمة إلى نسب عالية من الدخل الوطني قد تبلغ (٣٠%) في بعض من تلك الدول، أي أن الإنفاق على البحث العلمي في تلك الدول يمكن أن يصل إلى مليارات عديدة من الدولارات، فإذا تحققت من جهود البحث العلمي الفوائد المرجوة سواء تقنية أو علمية أو غيرها في المجالات العلمية التطبيقية أو العلوم الاجتماعية، فإن ذلك يكون مرضياً وبعثاً على التطور والتقدم، أما في حالة عدم الاستفادة من معطيات جهود البحث العلمي، فإن ذلك يمثل هدراً وفاقداً وطنياً يؤدي إلى ضياع بعض فرص التقدم والتطور التي كان يمكن تحقيقها نتيجة للاستثمار الهادف في البحث العلمي مع الاستفادة من معطياته.



لذا، يعد البحث العلمي من أهم الأدوات التي تحقق التنمية في عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمها جميعاً، ولقد أثبتت الخبرات المجمعّة أنه مكون أساس في صياغة مستقبل المجتمعات والأمم، كما أن الجامعات ومراكز البحث العلمي لها الدور الأساس في جهود البحث العلمي في تلك المجتمعات، ولاشك أن عدم الاستفادة من تلك الجهود يمثل هدراً وفاقداً كبيراً على المستوى الوطني.

إن مشكلة البحث العلمي كما يقول د. علي حبّيش، تتمثل في أن الإنتاج العلمي لا يتجه لمواجهة المشاكل الخاصة بالتنمية أو المشكلات الحقيقية بل إنه غير تراكمي أو مجرب في كل المجالات، ولا يتجه لإحداث تغيير وتطوير وابتكار صناعي، ولم تثبت - للأسف - جدواه الفنية والاقتصادية والبيئية، وتمثل الرسائل العلمية وبحوث المؤتمرات وبحوث الدوريات العلمية المحلية والعالمية، أكبر مكونات العرض لمنتجات البحث العلمي وهي في غالبيتها أبحاث أكاديمية البحث دون عمق بل هي منخفضة الجودة بعيدة عن الإبداع العلمي والانعزال عن التقدم التقني.

ثم إن السرقات في مجال الأبحاث العلمية هي عرض لمرض حقيقي يعاني البحث العلمي منه منذ فترة طويلة لأسباب متنوعة منها نقص الاعتمادات والتمويل، وانفصال البحث العلمي عن الواقع المحيط به والاكتفاء بالأبحاث النظرية الصماء.

ولقد تحولت رسائل الماجستير والدكتوراه إلى وسيلة فقط للحصول على الدرجات العلمية والترقيات وليست بهدف الابتكار والإبداع في المجالات المختلفة مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في إطار برنامج متكامل للنهوض بمستقبل البحث العلمي.

وهناك أشكال أخرى من السرقات العلمية التي تهدد مستقبل البحث العلمي وهي انتشار المكاتب التي تقوم بكتابة مشروعات التخرج مما يؤهل هؤلاء الطلاب للسير في طريق السرقات العلمية واغتصاب مجهودات الآخرين من أجل الحصول على تقديرات لا يستحقونها.

ولأسف، فإن بعضاً من مواقع التواصل الاجتماعي تروج لرسائل الدراسات العليا بمبالغ مالية محددة، مشروطة بحصول صاحبها على درجة الامتياز مع مرتبة الشرف. حيث يتم توفير رسالتى الماجستير والدكتوراه لجميع التخصصات بعد توفير الأطروحات، وتكون حديثة ومميزة ويتم إعدادها بشكل علمي. ولاشك أن الأسعار ترتفع لبعض الدراسات الخاصة بالإدارة والاقتصاد والسياسة، نظراً للجهود الكبيرة التي تحتاجها.



ومما يزيد الطين بلة أن هناك كثيراً من المكتبات التي تقدم مثل هذه الخدمة في تنفيذ الرسائل العلمية، خصوصاً في الدراسات العليا، وليست مقتصرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي بلا شك مخالفة للنظام.

إن العديد من البحوث والدراسات ثروة علمية لم يتم استثمارها الاستثمار الأمثل في معالجة العديد من الظواهر أو المشكلات التنموية التي نعاني منها في واقعنا المحلي، إذ بمجرد تخرج الطالب يستحيل هذا الجهد العلمي المتقن بنتائجه الدقيقة إلى مجموعة من الأوراق التي تستودع إما درجاً أو رف مكتبة في أحسن الأحوال.

ولقد تم التوصل من خلال دراسة بحثية بعنوان (تعظيم الاستفادة من مخرجات الدراسات العليا في خدمة قضايا التنمية والتطوير) إلى أنه لا توجد استفادة حقيقية من تسعة آلاف رسالة وذلك حتى عام ١٤٢١/٢٠ هـ تمثل إجمالي نتائج الدراسات العليا من الرسائل العلمية حينذاك، وقد قدرت تكلفتها التقريبية بحوالي مليارين وسبعمائة مليون ريال سعودي، وهذا يوضح مقدار الهدر والفاقد الناتج عن عدم الاستفادة من تلك الرسائل.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية ارتفع من (١٢ جامعة) في عام ١٩٤٥م إلى أن أصبح اليوم يفوق ٢٤٠ جامعة، كما بلغ عدد كليات الدراسات الجامعية أو العليا أكثر من ٦٠٠ كلية. في حين بلغ عدد طلاب التعليم العالي (سنة ملايين طالب وطالبة) في عام ٢٠١٠م. ما يعني أن ثمة ملايين الرسائل الجامعية الغنية بالأفكار الجديدة والإحصاءات الدقيقة والتوصيات النافعة لم يستفد من أكثرها، حيث لم تسهم هذه الرسائل الإسهام الأمثل في دعم خطط التنمية والتصدي للمشكلات والتحديات التي نواجهها في واقعنا العربي.

إن الجامعات تعلن باستمرار عن أعداد الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه، وتحتفي بتخرجهم كل عام، ولكن تبقى قضية البحوث العلمية معلقة حيث لا تزال هناك مئات الدراسات والأبحاث رهينة الأدرج.

ولقد أكد أكثر من باحث أكاديمي على أن هناك جهات تنفق الملايين على دراساتها من دون تفعيل. لأن تفعيلها يحتاج إلى إمكانيات مالية غير متاحة، وفي الوقت نفسه ربما تنفيذ بعض الدراسات قد يحتاج إلى تغييرات إما هيكلية وإما جذرية في بنية المؤسسات، أو يحتاج إلى إصلاحات كبيرة. على الرغم مما بذل فيها وصرف عليها سواء كانت جهود مالية أو ذاتية فهذه مشكلة. بل إن هناك



دراسات مؤسسية ودراسات موجهة تم الصرف عليها لمواجهة مشكلة معينة. إذن هناك قصور في الوقت الراهن في تبني بعض الدراسات والأبحاث العلمية.

إن البحث الأصيل والموجه الذي يعالج مشكلة معينة هو البحث الذي يمكن أن يستفاد منه، فبعض البحوث تعمل لمتطلبات معينة إما الحصول على درجة علمية وقد لا يحقق هذا البحث مردوداً فعلياً على المجتمع أو على المشكلة التي يناقشها، وإنما هو لإجراء البحث كمتطلب أكاديمي، ومثل هذه الأبحاث لا تكون جيدة أو أن يكون لها مردود جيد.

ثم إن معظم الأبحاث العلمية في العالم العربي أبحاث غير موجهة، وغير مطلوبة. وللأسف لا توجد بحوث موجهة لتشخيص المشاكل والتحديات أو تحديد الاحتياجات التي تواجه التنمية أيا كان نوعها، بمعنى أن الأبحاث غير مطلوبة من الوزارات والأجهزة المختلفة، بل إن بعض هذه الجهات تستعين بجامعات أجنبية رغم أن لديها باحثين في جامعات الوطن وتجاهلهم، ما يضطرهم إلى التركيز في أبحاث بقصد الترقية العلمية، فالكل يسبح في عالم مختلف.

إن هناك كثيراً من الأبحاث الجيدة التي لم يتم نشر نتائجها في الدوريات أو حتى المؤتمرات، وهنا يكمن الخلل حيث ستبقى هذه البحوث حبيسة الأدراج والأرفف والملفات ولن يطلع عليها أحد.

في كل عام يتم إنجاز العديد من الأبحاث العلمية داخل وخارج المملكة عن المملكة وشؤونها، ويشارك العديد من الأفراد والجهات في تنفيذها ولأهداف مختلفة، وغالبية هذه الأبحاث يتم نشر نتائجها، ويتم إثبات عدد من التوصيات ذات العلاقة بالنتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أهداف البحث ومتغيراته المختلفة.

ومع ذلك لا نجد لهذه الأبحاث التي يتم القيام بها نتائج كبيرة في حل العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع، أو ليست لها نتائج كبيرة يكون لها عامل تأثير على المستوى المحلي أو الإقليمي. وهذه الأبحاث بالإمكان أن تكون رافداً قوياً لتنفيذ دراسات لها قيمة علمية، ويمكن توجيهها بما يخدم المجتمع.



رؤى اقتصادية (٥)

الرؤية: التقنية من منظور اقتصادي

الفكرة: إن انتشار التقنيات الحديثة عبر القطاع الصناعي الواحد يخلف أثرا لافتا على الإنتاجية.

في ظل الانخفاض في الأداء الاقتصادي الذي تمرّ به البلدان الصناعية الكبرى، فإن الحديث عن الاقتصاد الجديد، يحقق انتشارا متزايدا في كل مكان وعلى كل لسان. وهناك اليوم تغير جذري في نظرة العالم إلى الاقتصاد القديم، إذ يحتاج المدافعون عن مفهوم الاقتصاد الجديد بحدوث تحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، وذلك على أساس أن القدرة على الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتحويلها، أصبحت مكونا أساسيا في صناعة النمو الاقتصادي، على حد قول ديانا فاريل مديرة معهد ماكينزي العالمي في سان فرانسيسكو .

إن الانتشار السريع لشبكة الإنترنت مقرونا بالتطورات الهائلة في تقنية المعلومات قد بلغ بالفعل أبعاداً غيرت وجه الحياة الإنسانية، وخاصة في جانبها الاقتصادي. فالإنترنت تتيح كماً عظيماً من المعلومات ومدخلا أكثر فعالية لتنظيم المعرفة وتوظيفها بطرائق ما كانت لتخطر على بال قبل أعوام قليلة ماضية ويتجلى أعظم الأثر في مجال ما يسمى بسلسلة القيمة .

إن مصطلح الاقتصاد الجديد يعود في الأصل إلى فترة الثمانينيات حين كان يشير إلى انتقال محركات الاقتصاد من التصنيع إلى قطاع الخدمات. هذا الانتقال صاحبه الكثير من المخاوف عن تباطؤ الإنتاجية الذي سيخلفه اقتصاد الخدمات، نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وتدني معدلات النمو .

وفي عام ١٩٩٦م نشر مايكل ماندل مقالة في البيزنس ويك بعنوان (انتصار الاقتصاد الجديد)، أكدت على نشوء اقتصاد تحركه التقنية، اقتصاد سريع النمو تنخفض فيه معدلات التضخم، أسماء (الاقتصاد الجديد)، وهو اقتصاد يختلف تماما بالمضمون عن اقتصاد الخدمات .

ثم إن انتشار التقنيات الحديثة عبر القطاع الصناعي الواحد يخلف أثرا لافتا على الإنتاجية .



ففي قطاع التجزئة على سبيل المثال، كان العديد من الشركات سريعاً في تبني ماسحات وقارئات خطوط الترميز ونماذج تخطيط موارد المشروع في مجال الموارد البشرية والرواتب والتقارير . هذه النظم ساعدت على أتمتة العمليات التي كانت تتطلب في الماضي طواقم عمل ضخمة، الأمر الذي أفضى إلى تخفيضات كبيرة في تكاليف اليد العاملة في مختلف قطاعات الصناعة . ولا يخفى أن استثمارات تقنية المعلومات تعتمد بعضها على بعض، وفي الغالب بطريقة معقدة، فالشركات التي تنفذ تطبيقات جديدة متطورة ومكلفة قبل أن تجهز الأساس اللازم، ستكون عرضة لخيبة الأمل، فهي إما أن تفشل في تحقيق الفوائد المتوقعة أو أن تجد نفسها في عمليات التجديد مرة أخرى، في حين أن الشركات التي تسير على نهج منظم وتسلسل استثماراتها بعناية تحصل غالباً على عوائد عظيمة .

إن منهج وال - مارت (التغيير التدريجي) في مجال الاستثمار في تقنية المعلومات خلال فترة التسعينيات هو مثال ساطع في هذا المجال .

أولاً: نفذت الشركة البرمجيات اللازمة لإدارة تدفق المنتجات وتخزينها عبر شبكة مورديها ومخازنها واسعة الطيف، وحالما قامت بأتمتة تدفق المنتجات ركزت على استخدام تقنية المعلومات في التنسيق بين عملياتها وعمليات مورديها بشكل أكثر إحكاماً وبذلك رفعت من كفاءتها بحد كبير .

وبهذا التنسيق الأكثر انسياباً استطاعت وال - مارت أن تستثمر بكفاءة في التقنية لتخطيط مزيجها السلعي وإعادة تجهيزه . أخيراً، بعد مكاملة كل هذه القدرات تبنت الشركة إنشاء مخزن للبيانات يستخدم المعلومات المستقاة من مجموعة من المصادر لمعالجة الاستفسارات المعقدة .

ختاماً أقول: يعتمد نجاح استثمارات تقنية المعلومات على الخصائص المحددة للصناعة وعلى الممارسات الخاصة بكل شركة على حدة . ولأجل أن تحقق تقنية المعلومات ما هو مأمول منها ينبغي أن يطبقها المستخدمون والباعة بتعقل وأن يعملوا على تكييفها مع القطاعات ومشاريع الأعمال فرادى ودمجها مع غيرها من الابتكارات في المنتجات، وسيكون التحدي هو استخدام النظم الحالية بشكل فعال وفي الوقت نفسه، القيام بالاستثمارات الجديدة المنشودة التي تقوي عنصر التميز وتدعم الميزة التنافسية . فتقنية المعلومات لا تحمل الفرص للجميع، ولكنها ان وجهت بالشكل الصحيح، فبالإمكان أن تكون سلاحاً تنافسياً مهماً .



رؤى اقتصادية (٦)

الرؤية: النقود الإلكترونية من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ العالم الرقمي ينظر إلى النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية والنقود الرقمية على أنّها عالم العملات الإلكترونية المتنافسة

يجري حالياً تطوير العديد من أشكال النقود الإلكترونية. ومن المفيد هنا أن نعرض لثلاث مجموعات حديثة هي: نظم المديونية والائتمان الإلكترونية والأشكال المتنوعة للبطاقات الذكية، والنقود الرقمية الفعلية التي تحمل الكثير من الصفات المميزة للأموال النقدية.

إنّ نظم المديونية والائتمان الإلكترونية موجودة ومستخدمة بالفعل الآن. فحين يستخدم أحد المستهلكين بطاقة صراف آلي للشراء، تحوّل النقود من حسابه إلى حساب التاجر. كذلك يستخدم بطاقات الائتمان في المدفوعات عبر الإنترنت. وتتيح برامج الحاسوب دفع الفواتير إلكترونياً، وما هي إلا خطوات قصيرة حتى نصل إلى الشيكات الإلكترونية الحقيقية التي يمكن نقلها إلى المستفيد مظهره ومودعة عبر الإنترنت. وتمثل نظم التسجيل على الحساب والائتمان الإلكترونية وسيلة جديدة وأكثر ملاءمة في الدفع بيد أنّها ليست أنظمة دفع حديثة. فعند نهاية كل سلسلة من التعاملات يوجد مصرف تقليدي أو تعامل ببطاقة اعتماد.

وتمثل البطاقات الذكية والنقود الرقمية نظم دفع جديدة تنطوي على تأثيرات ونتائج رهيبية. والبطاقات الذكية هي بطاقات اعتماد بلاستيكية يستخدم منها الكثير حالياً كأدوات دفع رسوم الهاتف.

إنّ البطاقة الذكية لا تتعدى كونها بطاقة تسجيل على الحساب لا تحتاج إلى موافقة المصرف لدى كل تعامل، فالمقاصة وتصفية الحسابات بين المصرفين تحدث يومياً وتستقر القيمة في حساب الطرف الثالث. ولا يوجد أي سبب لحصر وظيفة البطاقات الذكية في تلك الحدود. ذلك أن في إمكان المصارف والمؤسسات الأخرى إضفاء مزيد من القيمة على البطاقات الذكية من خلال القروض والدفع مقابل الخدمات أو المنتجات.



كما تستطيع النقود الرقمية أن تأخذ شكلاً رقمياً فعلياً بحيث توجد كوحدات قيمة على شكل بايتات (وحدة لقياس سعة الذاكرة) مخزنة في ذاكرة الحاسب الشخصي، الذي يمكن دعمه بحسابات احتياطية من النقود الحقيقية.

إنّ النقد الإلكتروني والأهمية المتزايدة للأسواق الرقمية يمكن أن تحدث مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد وسلوك الفاعلين الاقتصاديين، كما تجعل الحدود المحيطة بالأسواق القومية والدول القومية أكثر قابلية للاختراق.

ففي عام يصبح فيه النقد الإلكتروني الحقيقي واقعاً يومياً سوف يعاد تحديد الدور الأساسي للحكومة في اقتصاد السوق الحر، كما سيعاد تعريف مدى لزومية الحدود والجغرافيا بصورة جذرية.

إنّ هذه الإشكاليات تعكس انقطاعاً تقليدياً بين القضايا المحلية والدولية، فإنّ حلول النقد الإلكتروني يثير في واقع الأمر أسئلة جديدة حول فكرة المحلي والدولي، ذاتها كمفاهيم متميزة وذات معنى.

إنّ العالم الرقمي الجديد يطرح عدداً من القضايا ومن ذلك:

(١) هل تستطيع المصارف مراقبة معدل النمو وكمية عرض النقود؟.

(٢) هل ستظل هناك تعاملات رسمية بالنقد الأجنبي؟.

(٣) هل سيوسع النقد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية الهوة بين الأثرياء والأغنياء؟.

(٤) هل سيزيد الاحتيال والنشاط الإجرامي في ظل اقتصاد النقد الإلكتروني؟.

إنّ الرقمية أو التحول إليها إنما هو فصل للنقود والأموال عن مراسيها الجغرافية. كما أنّ النظام المالي الدولي الذي يتألف من مئات الآلاف من شاشات الحواسيب المنتشرة في أرجاء العالم، هو أول سوق إلكترونية دولية. ولن تكون هذه السوق آخر الأسواق.

إنّ بدايات القرن الحادي والعشرين ينظر إلى النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية والنقود الرقمية على أنّها عالم العملات الإلكترونية المتنافسة..



رؤى اقتصادية (٧)

الرؤية: العقلانية من منظور اقتصادي

الفكرة: إن الكثير من السلوكيات التي يعتبرها الآخرون أمراً مسلماً به تثير حيرة علماء الاقتصاد

يبدأ علم الاقتصاد بفرضية هي أن كل السلوكيات الإنسانية عقلانية، وبالطبع فإن هذه الفرضية ليست دائماً صحيحة بمعناها الحرفي، فمعظمنا يستطيع أن يذكر استثناءات من بين أقرب الناس إليه. بيد أن صحة الفرضية على نحو حرفي لا تعد شرطاً أساسياً للبحث العلمي، فمثلاً إذا سألت عالم فيزياء كم من الوقت تستغرقه كرة البولينج لتهبط إلى الأرض إذا ألقيت بها من فوق سطح بيتك، عندئذ سيفترض مبدئياً أن بيتك قائم في الفراغ، ثم يبدأ بعد ذلك في إجراء الحسابات ليصل الى الجواب الصحيح.

وإذا طلبت من مهندس أن يتنبأ بمسار كرة بلياردو ضربت من زاوية معينة، فإنه سيفترض مباشرة عدم وجود ما يسمى الاحتكاك، وإذا سألت عالم اقتصاد أن يتنبأ بالآثار المترتبة على ارتفاع قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات البنزين، فسوف يفترض أن كل الناس عقلانيون ويمنحك جواباً أقرب ما يكون إلى الدقة.

ومما سبق نرى أن صحة الفرضية لا تقاس بلفظها وإنما بطبيعة نتائجها، وعلى ذلك المعيار يكون للعقلانية سجل جيد من النجاحات.

لذا، تفترض العقلانية أن الناس يستجيبون للتحفيز، وهي مقولة تؤكدتها كثير من الشواهد القوية، وتفترض أيضاً أن استعداد الناس لدفع المزيد في مقابل علبة كورن فليكس وزنها أكبر من استعدادهم لدفع المزيد في مقابل علبة وزنها أقل، وأن العمال المهرة سيكسبون عادة أكثر من زملائهم الذين تعوزهم المهارة، وأن الأفراد المحبين للحياة لن يلقوا بأنفسهم من فوق جسر، وأن الطفل الجائع سوف يملأ الدنيا صراخاً ليعلن عن احتياجاته، كل هذه الأشياء عادة صحيحة.

وعندما نفترض في الناس العقلانية، فإننا بذلك نتجاهل تماماً ميولهم، والمقولة اللاتينية ((إن أذواق الناس لا تخضع للمنطق)) إذ هي إحدى شعارات عالم الاقتصاد.



إذن، كيف نتعامل مع هذه الظواهر؟ إن الإجابة المنطقية هي أن نقول: ((لا يتصرف الناس بعقلانية طيلة الوقت، إنما في معظم الأحيان، ومبادئ علم الاقتصاد لا تنطبق على جميع التصرفات، إنما على بعضها، وتلك بعض الاستثناءات)).

أو هناك حل بديل، هو أن نتشبت بذلك الوهم الذي يفترض أن كل الناس يتصرفون بعقلانية طيلة الوقت، وأن نُصر على إيجاد تفسيرات عقلانية - مهما كانت شاذة - لكل هذه التصرفات التي تبدو غير عقلانية.

إن كثيراً من المجتمعات الزراعية البدائية تشترك في صفة غريبة؛ فبدلاً من أن يمتلك المزارع الواحد قطعة واحدة واسعة من الأرض، تجده يمتلك عدة قطع صغيرة من الأراضي الزراعية المتفرقة في أنحاء القرية. وقد دار جدل طويل بين المؤرخين حول أسباب هذه الظاهرة التي يعتقد أنها السبب وراء الكثير من أوجه القصور، ومن الاحتمالات المطروحة أن يكون الميراث والزواج هما السبب، فمن جيل إلى آخر يجري إعادة تقسيم قطع الأرض التي تملكها العائلة بين الورثة، فتتحول إلى قطعة صغيرة، ثم تأتي مسألة الزواج، فتزداد قطع الأرض المملوكة للعائلة الواحدة تباعداً وانتشاراً. تعرض هذا التفسير لنقد شديد، فهو يقدم صورة من صور اللاعقلانية، إذا لم لا يتبادل المزارعون قطع الأرض فيما بينهم بصورة دورية بحيث يدجون ممتلكاتهم ويعززون من قوتها؟

لقد جذبت هذه المشكلة اهتمام عالم الاقتصاد والمؤرخ دون ماكلوسكي الذي يتمتع بقدرة فطرية متفردة على ابتكار التفسيرات الاقتصادية العبقريّة، فبدلاً من أن يسأل: ((أي العادات الاجتماعية أدت إلى هذا السلوك غير العقلاني؟)) طرح ماكلوسكي سؤالاً آخر، فقال: ((لماذا يعد هذا السلوك عقلانياً؟)) وأوصلته الدراسة المتأنية إلى نتيجة هي أن هذا السلوك نوع من التأمين، فمثلاً في حالة حدوث فيضان في القرية، يتعرض المزارع صاحب قطعة الأرض الكبيرة للتدمير الشامل لممتلكاته، ولكن بتوزيع هذه الممتلكات، فإن المزارع يضحى ببعض الزيادة المحتملة في الدخل في مقابل أن يضمن ألا تمحى ممتلكاته تماماً بفعل كارثة ما. إن هذا السلوك لا يعد سلوكاً شاذاً، وإنما كل أصحاب العقارات المؤمن عليها في عصرنا الحالي ينهجون النهج ذاته.

إن الكثير من السلوكات التي يعتبرها الآخرون أمراً مسلماً به تثير حيرة علماء الاقتصاد.



رؤى اقتصادية (٨)

الرؤية: التحفيز من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ التحفيز أمر له أهميته، وتحوي مؤلفات علم الاقتصاد عشرات الآلاف من الدراسات التجريبية التي ترسخ هذا الرأي

يتلخص الجزء الأعظم من علم الاقتصاد في جملة يسيرة، وهي أن ((الناس يستجيبون للتحفيز))، وما دون ذلك هو تعليق على هذه الجملة.

((الناس يستجيبون للتحفيز))، تبدو عبارة مقبولة وسوف يقر الجميع تقريباً بصلاحيته كمبدأ عام. وما يميز عالم الاقتصاد عن غيره هو إصراره على أخذ هذا المبدأ على محمل الجد طوال الوقت.

إن إيمان علماء الاقتصاد بالتأثير القوي للتحفيز يقدم لهم الكثير، فهم يعتمدون عليه كمرشد في المجالات المجهولة لهم. في عام ١٩٦٥، نشر رالف نادر كتاباً يلفت انتباه القارئ إلى عدة أمور في تصميم السيارات تزيد خطورة القيادة عن الحد المقبول، واستجابت الحكومة الفيدرالية سريعاً بإصدار عدة تشريعات لتحقيق القيادة الآمنة، ومنها إلزام مصانع السيارات بتركيب حزام الأمان، واستخدام عجالات القيادة المتحركة ونظام الكوابح الثنائية، وزجاج الأمان الأمامي المقوى.

وقبل أن يبدأ تفعيل هذه القوانين، كان بإمكان أي عالم اقتصاد التنبؤ بإحدى النتائج المترتبة عليها، وهي زيادة عدد حوادث السيارات، والسبب في ذلك أن الخوف من الموت في حادث سيارة يمثل حافزاً قوياً للقيادة الآمنة، في حين أن القائد الذي يضع حزام الأمان لا يخشى هذا الخطر بنفس الدرجة. ولأن الناس تستجيب للتحفيز، فإن قيادتهم تصبح أقل حذراً ومن ثم يرتفع عدد الحوادث.

إن المبدأ المطبق هنا هو المبدأ ذاته الذي تنبأ باختفاء طوابير البنزين، فعندما ينخفض سعر البنزين، يزداد إقبال الناس عليه، كذلك فعندما ينخفض سعر حادث السيارة (ويقصد بذلك احتمالات الوفاة أو القيمة المتوقعة للفواتير الطبية)، تزداد نسبة وقوع حوادث السيارات.



بعد هذا الاستطرد عن التحديات التي تواجه البحث التجريبي، أعود إلى الموضوع الأساس وهو: قوة التحفيز. إن طبيعة عالم الاقتصاد أن يفسر هذه القوة، هل تقلل السيارات الموفرة للطاقة استهلاكنا من البنزين؟ ليس بالضرورة، فهذه السيارات إنما تقلل ثمن القيادة، فيختار الناس الإكثار من القيادة.

في عام ١٩٨٣، قام البروفيسور إدوارد ليمر من جامعة كاليفورنيا بولاية لوس أنجلوس، بنشر مقالة طريفة بعنوان: ((لنبعد الأهواء عن الاقتصاد القياسي))، حذر فيها من أن التحيزات المسبقة للباحث قد تؤثر بشدة فيما يتوصل إليه من نتائج. استخدم ليمر عقوبة الإعدام كمثال.

إن التحفيز أمر له أهميته، وتحوي مؤلفات علم الاقتصاد عشرات الآلاف من الدراسات التجريبية التي ترسخ هذا الرأي، ولا توجد دراسة واحدة تجعلنا ننفذه بطريقة مقنعة، وعلماء الاقتصاد دائماً يجتربون هذه المقولة (في حين أنهم ربما يتمنون سراً لو يكونون أول من يثبت عدم صحتها ليجنوا لأنفسهم الشهرة بذلك)، ويعملون دائماً على توسيع مجال تطبيقها.

وفيما كنا سابقاً لا نفكر إلا في استجابة المشتري لأسعار اللحوم، فقد أصبحنا الآن نفكر في استجابة سائق السيارة لحزام الأمان، واستجابة القاتل لعقوبة الإعدام.

وقد درس علماء الاقتصاد الأسس التي يعتمد عليها الناس في اختيار شريك الحياة، أو تحديد حجم الأسرة (وبالغ بعض الباحثين في الاهتمام بهذا الاتجاه لدرجة أن جريدة جورنال أوف بوليتيكال إكونومي نشرت مقالة ساخرة حول اقتصاديات تنظيف الأسنان، و((قدّرت)) هذه المقالة أن الناس يقضون نصف ساعات يقظتهم بالكامل في تنظيف أسنانهم، وقد تباهى مؤلف هذه المقالة بأنه ((ما من نموذج اجتماعي يستطيع الوصول إلى مثل هذه النتائج الدقيقة))، ومع كل هذه التغيرات، هناك شيء واحد ثابت، ألا وهو، قوة التحفيز.



رؤى اقتصادية (٩)

الرؤية: الحوافز من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ علم الاقتصاد في جذوره هو دراسة الحوافز، كيف يحصل الناس على ما يريدون أو ما يحتاجون

يبدأ العدد الأكبر من كتب الاقتصاد بالآتي: علم الاقتصاد هو توزيع الموارد النادرة بين المنافسين. أو كما جاء في الكتب المنهجية والمستعملة بكثرة؛ إن علم الاقتصاد هو دراسة كيفية تحديد المجتمع لما سينتجه وكيفية انتاجه والمستفيد من هذا الانتاج. تعتبر هذه التعريفات رائعة وهي بدون شك صحيحة بقدر ما يمكن الجزم به، مع أن بها عيبين مهمين، الأول هو أنك لن تستطيع فهم معنى هاتين العبارتين إلا عندما تدرس الكثير من علم الاقتصاد. والعيب الثاني هو كونهما، محدودتين للغاية.

إن علم الاقتصاد يشكل حياتنا اليومية ويتحكم فيها، حتى لو لم نكن على وعي بذلك. فهذا العلم يشمل كل شيء، لكن هذا لا يعني أننا رجالاً ونساءً نعيش كخبراء في الاقتصاد أو أن هواجس المال تستحوذ علينا، ولكن يعني أنه ينبغي التعرف على علم الاقتصاد ولا مفر من ذلك.

لذا، يتأثر الكثير من الناس من فكرة كون السلوك الإنساني قابلاً للتنبؤ به. بالتأكيد سيزعم الغالبية أن الواقع هو عدم القدرة على توقعه. فمن الممكن تقبل وجود الرجل والمرأة من ذوي المنطق الاقتصادي السديد في الكتب المنهجية، ولكن هل من الممكن أن يكونا موجودين في الواقع؟

وبصرف النظر عن حقيقة عدم وجود شيء ما عشوائي في أسلوب معيشة النمل، فإن جوهر علم الاقتصاد هو اتباع السلوك الإنساني لأنماط معينة متوقعة.

فعندما ينخفض سعر منتج من المنتجات مثلاً، يميل الناس عادة لشراء المزيد منه. ولا يدل ذلك على أي شيء مدهش أو يصعب فهمه، ومع ذلك فقد يرى بعض الناس أن ذلك ليس سوى هراء علمي. فهذا دينيس هيلي لم يكن مقتنعاً بفوائد علم الاقتصاد ككل، إذ كتب في سيرته الذاتية: لقد قررت أنه في حين تعطيك النظرية الاقتصادية رؤى قيمة لما يحدث، فإنها نادراً ما تعكس قواعد واضحة لأداء الحكومة، لأن السلوك الاقتصادي قد يتغير من عام لآخر، ويختلف من دولة لأخرى.



لم يكن هيلي مزعجاً بقدر ما أظن، فقد كانت الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها أن السلوك الاقتصادي يتغير من عام لآخر ويختلف بين الدول، وهو الأمر الذي لا يصعب فهمه على خبراء الاقتصاد.

كتب ستيفن لاندسبيرج في كتابه (فيلسوف الاقتصاد) في كلمات مختصرة: الناس تستجيب للحوافز. إن علم الاقتصاد في جذوره هو دراسة الحوافز، كيف يحصل الناس على ما يريدون أو ما يحتاجون، لا سيما عندما يكون أناس آخرون يريدون الشيء ذاته، أو يحتاجونه؛ والاقتصاديون يحبون الحوافز، يحبون أن يلموا بها وأن ينفذوها ويدرسوها.

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً فيما يخص الحوافز ما جاء وصفه فيما سبق، فعندما ينخفض سعر منتج معين نميل إلى شراء المزيد منه. وبالطبع هناك استثناءات لهذه القاعدة، بيد أنها ليست بالكثيرة.

سؤال مهم: لماذا نشترى الكثير من شيء ما عندما ينخفض سعره؟ يتقيد غالبية الناس بمستوى دخولهم وما يستطيعون إنفاقه، وبسبب هذا التقيد نحدد ما ننفقه على أساس الضرورة والرغبة.

أما الآن فقد حان الوقت لمناقشة لغز بسيط؟! ما الذي يحدّد كيفية إنفاق نقودنا. لماذا نفضل بعض الأشياء على غيرها؟! قد تكون إجابة بعض الأفراد على هذه الأسئلة: الحاجة. لكن هناك شيء آخر يحدد كيفية إنفاق أموالنا وهو الذوق، أذواقنا الشخصية.

ففي دراسة إحصائية على عينة من الأسر عددها أكثر من ٧٠٠٠ أسرة تبين أنهم ينفقون على وسائل الترفيه أكثر من إنفاقهم على مآكلهم.

وبعد، فإننا ما زلنا نحتاج إلى الإجابة على السؤال: لماذا ننفق أموالنا بهذه الطريقة؟! قد يبدو ذلك تافهاً ولكن شغل هذا الأمر بالعدد من خبراء الاقتصاد. فلقد اهتموا بقدر الإشباع أو المنفعة التي يتحصل عليها الأفراد من استهلاك الأشياء.

وقد اعتقد بعضهم أنه من الممكن قياس ذلك. لكن الحقيقة تقول إن قانون تناقص المنفعة الحدية لا ينطبق على كل شيء. فمن الأمور الممتعة التي يكشفها علم الاقتصاد، التفكير في استثناءات لكل قاعدة.

ختاماً يمكن القول إن الفكرة الأساسية هي أن الحوافز جزء أساس من علم الاقتصاد. ويمكن توصيلها لمجالات أخرى في الحياة.



رؤى اقتصادية (١٠)

الرؤية: دراسة الجدوى من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ دراسة الجدوى تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني

هل سمعت من قبل عن دراسة الجدوى؟ هل قمت بعمل دراسة جدوى من قبل؟ هل تريد أن تعرف كيفية عمل دراسة الجدوى؟ هل لديك الكثير من التساؤلات حول دراسة الجدوى؟ أولاً: رغم تعدد المفاهيم، إلا أنه يمكن تعريف دراسة الجدوى بأنها: تلك الدراسات التي تتعلق بالفرص الاستثمارية في مراحلها المختلفة، منذ أن كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة باعتبارها مبررة اقتصادياً، أو رفض هذه الفكرة باعتبارها غير مبررة اقتصادياً. وبناء على هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن دراسة الجدوى تتضمن كافة الدراسات (القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية) التي تمكن من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار الاستثماري في اتخاذ قراره بما يحقق أهدافه، وهنا فإن دراسة الجدوى تشمل مفهوماً واسعاً، والذي في إطاره تتحقق الربحية على المستوى الفردي (الربحية التجارية، أو تحقيق أقصى عائد ممكن للموارد المتاحة) أو الربحية على المستوى القومي.

يقول جاك ويلش يعتبر موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات أحد الفروع الاقتصادية والإدارية الحديثة التي لا غنى عنها لأي مشروع من المشروعات العامة، أو الخاصة، أو المشتركة. ثانياً: يمكن تلخيص أهمية دراسة الجدوى في النقاط التالية:

١. تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، وبما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ تلك الفرص.

٢. تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني.

٣. إنها وسيلة عملية تساعد أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم.



٤. وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية، الإقليمية، والدولية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة.
٥. وسيلة عملية وعلمية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة قدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية.
٦. وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة بما يعظم هدف المستثمر.
٧. وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة.
- وسواءً كان هذا المشروع قائماً بالفعل، أو مجرد فكرة مطروحة، فأهمية هذه الدراسة تتمثل في سعيها لإقامة الدليل العلمي، وبأسلوب كمي على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته، أو القرار المطلوب اتخاذه.
- ولا شك أن ذلك يتطلب فريق عمل من تخصصات متنوعة، وعلى درجة عالية من المعرفة العلمية، والخبرة العلمية، ويتوقف تكوين الفريق على طبيعة المشروع وحجمه.
- ثالثاً: تهدف دراسة الجدوى إلى ترشيد القرار الاستثماري بوجود قيام المشروع الاقتصادي على دعائم الصلاحية الاقتصادية والفنية، وبمعنى آخر تهتم هذه الدراسات بمدى جدوى إنشاء المشروع المقترح قبل تنفيذه بطريقة عملية، فالقرار الاستثماري الرشيد لا بد أن تسبقه دراسات توضح وجود سوق كافٍ يتم فيه تصريف إنتاج المشروع، وإمكانية تنمية هذا السوق، وأيضاً توافر الخامات، والأيدي العاملة، والبنية الأساسية اللازمة، بالإضافة إلى توافر مصادر التمويل بالقدر الكافي، وفي الوقت المناسب.
- والأهم من ذلك كله أن هذا المشروع سيحقق في النهاية عائداً يتناسب مع طبيعة المشروع، ودرجة المخاطرة التي يتضمنها هذا من وجهة النظر الفردية، أما من وجهة النظر الوطنية فالأمر يتطلب تقدير مدى مساهمة المشروع في تحقيق كافة الأهداف الأساسية للتنمية (اقتصادية وغير اقتصادية)، وكل هذا يقتضي إعداد تقارير ودراسات، سواءً لأصحاب رؤوس الأموال، أو للسلطات العامة، وهذه التقارير قد تكون مبسطة كما في حالة المشروعات الصغيرة والعادية، وقد تكون في شكل مجلدات كما في حالة المشروعات الكبيرة وال ضخمة، ويقوم بهذه الدراسات عادة متخصصون في الفروع المختلفة التي تتناولها الدراسة، والتي تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعته وحجمه.



رؤى اقتصادية (١١)

الرؤية: الفقر من منظور اقتصادي

الفكرة: إنَّ مستقبل الإنسانية مهدّد بسبب تزايد وانتشار ظاهرة الفقر

إنَّ الفقر أكثر من مجرد وضع اقتصادي. وبالرغم من قياس الفقر تقليدياً بمفهوم الدخل، فإنَّ الأخطار الحقيقية للفقر تمتد لتشمل كافة مظاهر حياة الفرد مثل: المرض والامية والجهل وفقدان السيطرة على الموارد الاقتصادية. ولذا، يُعرّف الاقتصاديون حد الفقر بحساب الدخل النقدي أو العيني الذي يفي بمتطلبات الأسرة من الاحتياجات الرئيسية إما من الغذاء فقط أو الغذاء والملبس والمأوى. وربما نجد الفقر مقترناً بإحباط آمال أجيال بأسرها وبإحلال ثقافة الفقر. يقول د. إسماعيل سراج الدين في كتاب ((**الفقر والأزمة الاقتصادية**)): إنَّ ثمة ارتباطاً وثيقاً بين قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي والبيئة والتنمية.

منذ فترة طويلة، كان النقاش يدور بين الخبراء المتخصصين حول ما إذا كان الفقر سبباً أو نتيجة للنمو السكاني، وعلى الرغم من وجود علاقة قوية بين الفقر وسرعة تزايد معدلات النمو السكاني، إلا أنَّ الدراسات لم تستطع تقديم دليل، على أنَّ النمو السكاني هو سبب الفقر، وإنما أكدت على تعقد العلاقة بينهما.

إنَّ **فقر الشعوب** يتخذ أبعاداً متعددة منها البعد الاقتصادي وما يشتمل عليه من تدن في مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والادخار والبطالة وانخفاض الإنتاجية وأزمات الغذاء والطاقة ومشاكل السكن والإسكان. كما ينطوي فقر الشعوب على بُعد اجتماعي يتمثل في هبوط مستويات الأخلاق وظهور الجرائم الاجتماعية المختلفة كالرشوة والمحسوبية والمخدرات واغتصاب الأموال والنساء والتواكل والسلبية والامية.

يقول د. فيليب عطية في كتابه ((**المشكلات الصحية في العالم الثالث**)): إنَّ أرقى البلدان المتقدمة لم تتخلص من تلك البؤر الصيدية المسماة ((**بيئات الفقر**)) حيث يتكدس السكان بصورة لا إنسانية ويفتقرون إلى احتياجاتهم الضرورية من الغذاء أو الملابس أو المسكن الصحي.



إنَّ مستقبل الإنسانية مهتدّ بشكل عام بسبب تزايد وانتشار ظاهرة الفقر، فبسبب الفقر تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية، وبسببه تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفضل تتوافر فيه الحياة الكريمة.

الفقر ظاهرة إنسانية متعددة الجوانب، فليس الفقر نقصاً في الدخل فحسب أو حتى ندرة في فرص العمل، ولكنه أيضاً تهميش لطبقة من المجتمع وحرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية.

إنَّ قضية الفقر في العالم تتشابك مع قضايا كثيرة معاصرة، وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة كلها، وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي، التي تؤدي إلى مزيد من الفقر للفقراء. لذا، فقضية الفقر تُعدُّ قضية محرّجة ومؤسفة تنتشر وتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مخيفة ومضطردة.

يقول د. محسن يوسف في كتاب ((الفقر والأزمة الاقتصادية)): إنَّ قضية الفقر وما لها من تراكم اجتماعي وثقافي واقتصادي وحضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها التي تعاني من مستويات مختلفة ومتباينة، ولكنها تؤثر وتنتشر في معظم دول العالم، مما يؤثر على مستقبل الإنسانية. إننا نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات ومع عودة الأوبئة الفتاكة وانحيار القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها.

إذن، ما المطلوب اليوم !!؟

أولاً: وضع المال في محله، بأن ينفق المال إنفاقاً مشروعاً (الصدقة، الزكاة التبرعات، الهبات، النفقات).

ثانياً: التوازن الاقتصادي الذي يؤدي إلى التقارب بين أفراد الأمة ولا يبقى في المجتمع متخمون وفقراء.

ثالثاً: التكافل بأن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم، باتخاذ مواقف إيجابية وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

رابعاً: التكامل إذ به يتم الاستقلال الاقتصادي وإعادة الهبة للأمة.



رؤى اقتصادية (١٢)

الرؤية: البطالة من منظور اقتصادي

الفكرة: يمكن احصاء سبعة تيارات متميزة وهي ترفد البطالة الشاملة

ان الاقتصاد يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى كفاءات متنوعة. وطبيعة المواهب المكتسبة لا تتوقف عن التبدل وذلك بوتيرة متسارعة. ان اليد العاملة شديدة التنوع والاقتصاد الحالي مختلف جداً وخصب جداً ومتنفر جداً. وان جيوب الركود مجاورة للفروع الصناعية المزدهرة. والنتيجة هي انه من غير الممكن منذ الآن فصاعداً إيقاف البطالة بفضل ترسانة التدابير البسيطة والعمومية، ان البطالة نفسها أكثر تنوعاً في أصولها.

لذا، يمكن احصاء سبعة تيارات متميزة على الأقل وهي ترفد البطالة الشاملة.

قبل كل شي هنالك البطالة البنيوية التي تدين لاستبدال صناعات الموجة الثانية بصناعات الموجه الثالثة. وهذه ظاهرة عالمية. ان الصناعات التقليدية العتيقة التي تتصدع أو تهاجر تترك ثقباً فاغراً في اقتصاديات البلدان المصنعة، ويجد ملايين من الناس أنفسهم محرومين من العمل.

وتثير هذه البلبلة، إلى جانب أمور أخرى، اشتداد المنافسة على مستوى المبادلات العالمية، ولجوءاً إلى اغراق الأسواق بالبضائع، واختلالات، واندفاعات محمومة مفاجئة، وارتباكات مبالغتها تهمز السوق العالمية. هذا الوضع يخلق تياراً ثانياً من فقدان الوظائف: أي البطالة المرتبطة بالتجارة.

ثم إن هناك توتراً عاماً آخر يهدد الوظيفة ويبرز بمقدار ما ترتقي التقنية ومع التساوي على صعيد الإنتاج تتناقص الحاجة إلى الأشخاص بالتدريج وهذه هي البطالة التقنية الشهيرة والتي يدور حولها جدل كثير. وهناك بطالة أسبابها محلية محضة أو اقليمية، فائض منتظم في الإنتاج، تغير في أذواق المستهلكين، اندماجات، مشاكل بيئية الخ. ونطلق عليها اسم البطالة ((العادية)).

كما أننا نذكر معدلاً لبطالة تخمينية ان مستوى البطالة الذي لا يمكن تجنبه هو بشكل جوهرى مؤقت وتنشئة الحواس - عمل بانتظار وظيفة جديدة - أعلى من المعدل العادي. وإنه لمن الواضح كلما سارت الأمور بسرعة كلما تسارع التغيير وكلما تضخم هذا الرقم. شكل آخر من البطالة هو البطالة



التي تعود بمجملها تقريباً إلى انقطاع المعلومات فالوظائف القابلة للتبادل فيما بينها تزداد ندرة بمقدار ما يصبح تقسيم العمل أكثر دقة.

والمشكلة التي تتمثل في إقامة توافق بين الكفاءة وبين المهمة المتوجب إنجازها سهلة الحل نسبياً عندما كانت توكل إلى العمال أعمال روتينية وقابلة للتبادل فيما بينها وهي تصبح الآن شاقة إلى درجة كبيرة، ولكي نواجهها لابد من نظام للمعلومات أكثر حداثة بكثير من هذا الموجود حالياً. وإلى أن يصبح هذا النظام حقيقة قائمة سيكون علينا ان نتوقع للبطالة الاعلامية مستوى يزداد ارتفاعاً.

وسوف نذكر أخيراً ما يطلق عليه اسم البطالة الخرقاء وهي البطالة التي تغذيها دون تعمد سياسة حكومية خرقاء، ترمي في الغالب إلى زيادة عدد الوظائف، وأظن ان جزءاً هاماً من البطالة غير البنوية يرتد إلى هذه المقولة الأخيرة انها مرض يحدثه الطبيب ولا شفاء منه على الأرجح. ولسوء الحظ انه لا يمكن ملاحقة السياسيين والاقتصاديين أمام العدالة بسبب خطأ مهني لا علاج له.

ومن الممكن أيضاً تعداد كثير من التيارات المغذية للبطالة وهي تتقاطع فيما بينها وتتراكب بعضها فوق بعض، ولقد كان الهدف من وضع هذه القائمة ان نبرهن بوضوح على أننا لا نجابه مشكلة واحدة وحسب بل نجابه عديداً من المشاكل المتشابكة ذات التعقيد الهائل.

وعليه، يجب ألا يغرب عن بالنا، مثلاً، أنه عندما يقال إن التقنية يمكن أن تلد البطالة فانه لا يؤخذ بالاعتبار غير واحدة من نتائجها اذ يمكن أن تخلق كذلك وظائف في أماكن أخرى ولكن دائماً داخل النظام وهذا هو ما يجري بصورة عامة.

والحقيقة ان البطالة ذاتها تخلق الوظيفة فهي تقود إلى تجنيد عمال اجتماعيين وأطباء وجهاز شرطة، وفي بعض الصناعات تغيير سلم الأجور ويمكنها أيضاً ان تفتح إمكانات جديدة لتشغيل العمال بأصغر كلفة ممكنة في المشاريع المعنية.

إن جميع المبادرات التي اتخذت كانت لها نتائج متعددة وهذه بدورها كانت لها نتائج من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة والدرجة الألف. وكلما تجرد النظام من طابعه المكثف وتخلص من التعقيد كلما فقدت الصيغ الموجودة القوة التي كانت لها في الماضي.

وفي كل حال إن الفكرة القائلة بأن البطالة هي مشكلة إجمالية وبأنها من طبيعة كمية لا كيفية، هي فكرة تصنيعية نمطية تم تجاوزها وهي مبنية على أساس أننا ما نزال نواجه اقتصاداً مكثفاً تقليدياً.

وعلى غرار ما يجري في الاقتصاد ذاته فإن أسباب البطالة وبالتالي العلاجات المقترحة لا يقاها هي مختلفة دائماً، فكل شكل من أشكال البطالة يتطلب تدابير مقابلة له ونحن ما نزال نحاول ان نداوي المرض بمساعدة مضادات الحيوية ذات الطيف الواسع بدلاً من اللجوء إلى علاجات ((ذكية)) ونوعية بالمعنى الضيق.



رؤى اقتصادية (١٣)

الرؤية: التخلف من منظور اقتصادي

الفكرة: العلاج الذي يقترحه الاقتصاديون الغربيون ليس سوى علاج كاذب

إن العالم الثالث يؤلف، من الناحية الكمية ثلثي العالم، إن لم نقل ثلاثة أرباعه، والعالم الثالث من الناحية النوعية العالم المقصي عن التنمية الاقتصادية، والخاضع لسيطرة الغرب، وللأشكال المتعددة من الاستعمار الجديد أو الاستعمار الخفي الاقتصادي والسياسي. والازدحام السكاني: هو تلوث ولده التخلف الذي به تضمن البلدان المصنعة لنفسها قسطاً كبيراً من وفرتها، وازدحام المدن ينتج هو أيضاً عن نمو اقتصادي نمواً عشوائياً.

والازدحامان، الأول بسبب نمط العيش البائس، والثاني بسبب نمط العيش المترف، ليسا من طبيعة واحدة، فهما يعكسان سببيتين متنافرتين، سببية الفاقة، وسببية الأنانية. إن جميع تحليلاتنا تتجه آخر الأمر نحو المعنى الثلاثي لانحطاط نمط العيش الصناعي: انحطاط البيئة وتدهورها، والطابع الاجتماعي المفكك، وأنانية الإنسان وتسلطه الذي تلخصه عبارة: تنمية اقتصادية وتخلف ثقافي.

والعلاج الذي يقترحه الاقتصاديون الغربيون ليس سوى علاج كاذب؛ فهم يعتقدون بتحقيق عقلانية اجتماعية بمجرد تأخير التنمية كمياً؛ أي: دون تغيير البنى التقنية الاقتصادية. فإذا كان الأمر يتعلق بانحطاط البيئة وتدهورها الذي يزداد أثره السلبي، فإن المحاسبة الاجتماعية تستطيع مواجهتها، مع مراعاة أن الهواء النقي والهدوء والفراغ الحقيقي سلع اقتصادية ذات مغزى ثقافي.

وإذا كان الأمر يتعلق بانحطاط الطابع الاجتماعي المفكك، فإن التحليل الاجتماعي الاقتصادي الموجهين في حدود معيارية ينبغي أن يلاحظ أن كل خلل في توازن العلاقات الاجتماعية ينتج عن اعتداء على مجموع العلاقات التي يقيمها الإنسان مع وسطه، ويكن لهذا المجموع أن يكون مادياً، بيولوجياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، اقتصادياً.



إن كلفة الإنسان لا تبنى عليها قيمة الإنسان، إلا إذا كان المقصود قيمته التجارية أو الاقتصادية. ومن الأسئلة المهمة في هذا المجال، كيف يمكن للنظام الاقتصادي أن يهتم بسد الحاجات الأنفع؟ وهل من العقلانية أن التسلح والمخدرات والكحول، أو السلع البدائية والحيوية التي أصبحت اقتصادية في حساب موجودات الإنتاج؟

فلو طبق المفهوم الاقتصادي للاستهلاك على الإنسان والبيئة، لرأينا أن هناك أمماً وفئات اجتماعية دخلها سالب؛ أي إن طاقتها الكامنة البشرية والتقنية تستنفذ بأكثر مما تنمو مواردها الظاهرة.

كتب بول فاليري يقول: إن العالم الحديث منهمك في استغلال الطاقات الطبيعية استغلالاً يزداد على الدوام فعالية وعمقاً. ويقول أوزيريس سيكوني في كتابه "التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي": إن الإنسان الحديث في نشوة من التبذير؛ من إسراف في السرعة، وإسراف في الإنارة، وإسراف في المخدرات والمنشطات، وإسراف في كثرة المطبوعات، وإسراف في التسهيلات وإسراف في العجائب، إن كل عيش حالي لا ينفصل عن هذا الإسراف. ولا ريب في أن جميع الناس لا يعرفون أنه قد قدر لكل فرد منهم أكثر من طن من المتفجرات، إن مؤلفات التخيل تغدي من آن لآخر ذهان الرعب والعجب، إنه تعارض يقويه المحللون النفسيون، ولكنه يدل على استخدام القوة لا على معنى النزعة.

إن المعرفة العلمية التقنية يمكن أن تصنع من الكرة الأرضية جنة عدن، وهذا مدعاة للعجب، ويمكنها أن تسبب كارثة أرضية هائلة لا تُرد وهذا مبعث الرعب. إن الوسائل الإعلامية المختلفة من صحافة وتلفزيون وسينما، وقنوات فضائية وبث مباشر ووسائل تواصل اجتماعي تُحدث في جهازنا العقلي والأخلاقي قلقاً يفسد نمط العيش؛ فلا ثقافة تحت التهديد المباشر للحرب، بل بالعكس شعور منتشر بالقلق، ومن هنا كانت الحاجة إلى التناسي في اللذة.

إن عالماً بدون ثقة تنذر فيه القوة بموت المستهلك المفاجيء، وإذا قلنا قلق لا خوف، فذلك لأن غرض التهديد وموعده وأسبابه ونتائجه كلها ليست معينة ومحددة بوضوح، إنه خطر مادي، اجتماعي، حياتي.

فبعد سنين من قبلة هيروشيما، بقي سرطان الذرة يفتك بالناس، هذا بشأن الخطر المادي الذي لا يزال قائماً، رغم أنه يبدو في طريق الاضمحلال منذ أن قلَّ عددُ التجارب النووية، والخطر البيولوجي يصعب حصره كذلك، قد يتعدى الماديات إلى نفس الكائنات الحية بحيث تنسِف مستقبل الجنس.



كتب روستان يقول: إذا لم تؤثر البيئة والظروف البتة في عناصر الوراثة، وإذا بقيت طريقة عيش الفرد وفاعليته وتجربته دون أثر في الإرث، فإنه يمكن أن يحدث تحول يؤثر بصورة عامة في اتجاه الانحسار: عمى الألوان نزع المزاج، زيادة عدد الأصابع، فقدان البصر، الصمم والبكم، البلاهة الولادية. والحال أن شروط العيش الحالية تتيح أن يبقى على قيد الحياة أفراد كان سيقضي عليهم نمط العيش القديم. وفي الوقت الذي تزيد فيه الحضارة دون توقف من كمية الحياة البشرية، ومن كمية البروتوبلازما البشرية الموجودة على الكرة الأرضية، فإنها تقلص من نوعيتها البيولوجية. إن الكرة الأرضية في وقتنا الحاضر تتميز قبل كل شيء بالفارق الذي يتزايد خطره بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والحال أن خبراء الأمم المتحدة يسلّمون على ما يبدو بأن معيار التخلف سكاني. وربما كان هناك مجال لبحث ما إذا كان الانفجار السكاني سبباً للبؤس أم نتيجة له، أو ما إذا كان يقيم مع التخلف علاقة سلبية. وبعد هذا فإن مجموع العلاقات بين المجتمعات الصناعية والعالم الثالث يتركز على الانتقال الضروري من الإحسان إلى العدالة.



رؤى اقتصادية (١٤)

الرؤية: التسويق من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ ثمة آثاراً سلبية تنجم عن نزعة المرء إلى تأجيل عمله،

فالتسويق يفرض على صاحبه غرامة مالية

إنّ معظم الناس يسوّف من حين إلى آخر، وهذا التسويق عرفه عالم الاقتصاد بيبيرز ستيل، من جامعة كاليفارنيا، بأنه تأخير من اختيار المرء لوتيرة العمل الملزم به، على الرغم من توقعه أن تأخيره لعمله سيؤدي إلى نتيجة غير سارة، فالأمر المقلق أن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من البالغين، ((الذين يؤجلون عمل اليوم إلى الغد))، اعتادوا على إرجاء الفعاليات، التي كان من الممكن القيام بها على نحو أفضل فيما لو أنجزت بأول فرصة مواتية.

ووفقاً لدراسة تحليلية أجريت في العام ٢٠٠٧، فالتسويق بلاء يصيب نسبة هائلة تتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الطلاب في مرحلة الكلية، الذين يتعرضون لمخاطر مهمة جراء جداولهم الأكاديمية المكتظة وحياة اللهو والسهر والسمر.

ليس المقصود بالتسويق البرمجة المدروسة للمهمات غير المستعجلة لإنجازها متى سنحت الفرصة لاحقاً، فالمصطلح يتماشى أكثر مع الحالة التي يخفق فيها المرء بالالتزام مع ما يملكه المنطق ووضع حد لتأجيل المهمات بالغة الأهمية أو المستعجلة. بكلمة أخرى، في حال فكر المرء بتأجيل عمله، فأحس بانزعاج بسيط جداً أو حملة ذلك التفكير على القيام بصغائر الأمور، فمن المحتمل أن يسوف ما هو مناط به عمله.

إنّ ثمة آثاراً سلبية تنجم عن نزعة المرء إلى تأجيل عمله، فالتسويق يفرض على صاحبه غرامة مالية، ويعود بالضرر على حالته الصحية، ويسيء للعلاقات الاجتماعية ويدمر مسيرته المهنية. إذ يؤدي التسويق على نطاق واسع إلى ضعفة الحالة الصحية، كما يلاحظ عالم النفس تيموثي بيشيل، رئيس المجموعة البحثية في قضايا التسويق في جامعة كارلنتون.

ثم إنّ التسويق عادة مكتسبة، لكن ثمة ملامح شخصية متأصلة ترفع من احتمال أن يكتسب المرء هذه العادة، يقول بيشيل: ((ما التسويق إلا حفلة راقصة ما بين الدماغ والموقف)).



لقد نشأت عادة التسويق منذ أن وجد الجنس البشري، فبالنسبة للمجتمعات الزراعية فرمما يعني تأخير زراعة المحصول وقوع الناس في المخمصة. وهكذا، فإن أسلافنا، ساووا بين التسويق والكسل. أما الثورة الصناعية فقد يسرت السبل أمام اعتياد الناس على تأجيل الأعمال المهمة، إذ خفف التقدم التقني بعضاً من الضغوط الناجمة عن التغيرات الاقتصادية العنيفة والمجاعات، إضافة إلى زيادة أوقات الفراغ، واستهلاك كميات كبيرة من السلع، وزيادة عدد الخيارات المتاحة أمام المرء لممارسة نشاطاته، كما وفر المجتمع المعاصر عدداً كبيراً من التسالي، لاسيما ألعاب الحاسوب، ومشاهدة التلفزيون، والمراسلة الإلكترونية - ولا داعي للتذكير بالسيارات والطائرات التي تأخذنا إلى مشاهدة مختلف الأماكن والقيام بشتى المقاصد - كل ذلك يغرينا كي نؤجل القيام بأعمالنا.

ويمكن للاستسلام لمثل هذه المتع أن يكون مكلفاً. فقد قدّر الخبراء أن ٤٠ في المائة من الناس يتكبدون خسائر مالية بسبب التسويق في بعض الظروف العصيبة.

ويمكن للتسويق أيضاً أن يلحق الأذى بالقطاع الصحي. في العام ٢٠٠٦ أفادت عالمة النفس فوشكيا سيرويس، من جامعة ويتسور، من خلال دراسة أجرتها على ٢٥٤ شخصاً بالغاً أن المسوفين عرضة لاختبار مستويات أعلى من الشدة وللإصابة بوعكات صحية حادة أكثر من الأفراد الذين أتموا أعمالهم في حينها.

إن اشمئزاز المرء من العمل المناط به هو أحد المحرضات الرئيسة الخارجية التي تجعله يؤخر إنجاز عمله. وتتأثر النزعة التسويقية للمرء بالمدة الزمنية التي تفصله عن موعد تنفيذ ما خطط للقيام به، فعادةً ما يميل الناس إلى التواني في أعمالهم عندما يجدون أن الموعد النهائي لتنفيذها لا يزال بعيداً، ومرد هذا الأمر يرجع إلى ظاهرة تعرف باسم التأخر الزمني، الذي يعني أنه كلما اقترب حصول المرء على المكافأة (أو إحساسه بتحقيق الإنجاز) ازدادت قيمة المكافأة في نفسه، ولذلك يضعف احتمال أن يؤجل إتمام العمل المطلوب إنجازها. في نهاية القرن الماضي بدأ علماء النفس بدراسة ما يسمى بالسلمات الشخصية الخمس الرئيسة التي تتمازج مع بعضها لتشكيل خصال المرء، وهي: صفة الضمير الحي وصفة الرضا (القناعة) وصفة العصابية وصفة الانفتاح وصفة الانبساط حسب رأي ستيل. وأكثر تلك المزايا وضوحاً في علاقتها مع التسويق هي صفة الضمير الحي.

فالمرء الذي يتمتع بضمير حي هو إنسان ملتزم بأداء واجباته، ومنظم في ترتيب شؤونه، ومجد في عمله.



وبناء على ذلك، فالشخص عديم الضمير عنده استعداد عال للتأجيل، كما أن الشخص المتهور يعد إنساناً مسوفاً دون حساب للمخاطر.

إنّ ثمة عنصرين أساسيين يقفان وراء دافع عدم إنجاز الأعمال في وقتها هما شعور المرء بصعوبة أداء أحد الأعمال، ورغبته في تفادي الانزعاج المتولد عن أداء ذلك العمل.

((يقول المرء المسوف: أحس بالقرف من أداء المهمة))، يشرح بيثيل: ((وهكذا يعرض عنها لكي تنفرج أساريه))). لذا فقد ابتدع المختص في العلوم النفسية جوزيف فيراري، من جامعة ديول، عبارة ((المسوف التجني)) كتوصيف للشخص الذي يشكل التجنب دافعه الرئيس.

ويعد التردد دافعاً نفسياً آخر، إذ يتعذر على ((المسوف المتردد)) أن يحسم أمره لأداء إحدى المهمات.

جدير بالذكر أن هناك تفسيراً ثالثاً لتأجيل الأعمال دون سبب منطقي هو الاستشارة ف ((المسوف الاستشاري)) يؤكد أنه يؤدي عمله بشكل أمثل عندما يقع تحت ضغط العمل.

غير أن المختص في علم الاجتماع إينجو لي، من جامعة هالا، يرى أن التأجيل لا يؤدي إلى جعل أداء المهمة حافلاً بالإثارة.

وعلى العموم فالمسوفون هم أفراد واعون لأنفسهم، إذ يشعرون بالاضطراب بسبب إرجاء أعمالهم. لذا ترى بعض الدراسات التحليلية الحديثة أن ٩٥ في المائة من المسوفين يتمنون التخلص من عادة التسويف لكنهم عاجزون عن ذلك، لأنها أصبحت عفوية وصارت راسخة في صميم نفوسهم. إذ تغدو العادات عمليات من فعل العقل الباطن، يقول بيثيل: ((عندما تتوطد عادة التسويف لدى المرء فإنه يسير أساساً على هدى مرشد تلقائي))).

في العام ٢٠٠٨ أوضح اختصاصي النفس شان أوينز من جامعة هوفسترا، أن المسوفين، الذين وضعوا أهدافاً مقترنة بوسائل تحقيقها كانوا أكثر احتمالاً للمضي بما تعهدوا به بثماني مرات تقريباً من أولئك الذين لم يفعلوا ذلك. لذا، فعلى المرء أن يقدم تعهداً خاصاً سلفاً في أي وقت وفي أي مكان كي ينجز عمله، والقول لأوينز، سيزيد ذلك الأمر من احتمال أن يمضي المرء قدماً بعمله.

ويمكن لجدولة الأعمال بشكل حاذق أن تحول دون تأجيلها.



رؤى اقتصادية (١٥)

الرؤية: الفواتير من منظور اقتصادي

الفكرة: تعد الفواتير إحدى مسلمات الحياة التي لا يمكن تجنبها

تعد الفواتير إحدى مسلمات الحياة التي لا يمكن تجنبها. ونحن نستطيع أن نضحك بسبب العديد من الأوراق الخاصة بنا في حياتنا، ولكن مشاهدة الفاتورة التي لم تسدد منظر لا يبعث على الضحك بالتأكيد! إن كثيراً من الأوراق الخاصة بنا سوف تنسى لو تجاهلناها لمدة طويلة، أما الفواتير فيجب أن نعر عليها. فالفاتورة المفقودة قد تعني فصل خدمة الهاتف أو الكهرباء أو المياه. كما أن الفواتير قد تبعث أحياناً في النفس شعوراً بالمرارة.

ويأتي مع الفواتير غير المحببة للنفس مجموعة من الأسئلة. فليس علينا فقط أن نعي بمسألة الحصول على المال اللازم لدفع هذه الفواتير، بل هناك أيضاً مسائل، مثل: من سيدفع الفواتير ومتى وأين وكيف. وغالباً ما يقضي العملاء وقتاً في الجدل حول ما إذا كانوا يريدون تأجيل دفع فاتورة.

إن من أهم عناصر تخفيف الضغط المصاحب لعملية دفع الفواتير تصميم نظام لحفظها. ومن أسهل الطرق لذلك، أن تضع جميع الفواتير في مكان واحد، مع أن هذه الطريقة ليست أفضل طريقة من ناحية التدبير المالي. اجلس وادفع هذه الفواتير على الأقل مرة كل شهر، ثم احفظ كل الايصالات في محل واحد أو في محلات مختلفة حسب نوعية المصروف. وإذا أردت مراجعة عملية السداد، فسوف تستطيع أن تجد المعلومات.

لاحظ أنه ليس من الضروري أن تفتح الرسالة التي بداخلها الفاتورة بمجرد استلامها. وإذا لم تكن تنوي أن تتصرف في الفاتورة بطريقة محددة حالما تستلمها، فأنا لا أنصح بأن تفتحها؛ إذ ستكون نتيجة فتح الخطابات التي بداخلها الفواتير، زيادة كبيرة في الورق الذي يتعين عليك أن تنظمه، وكذلك احتمال انفصال الفاتورة عن المظروف الذي سوف تستخدمه لعملية السداد.



إنّ إحدى الطرق التي تستخدم لضبط وقت سداد الفواتير، هي أن تفتحها وتدوّن القيمة وتاريخ السداد بخط بارز على المظروف الخاص بها، ثم تكتب في تقويمك اليوم الذي يجب عليك أن تسدد فيه. وهناك طريقة أخرى وهي أن تعد قائمة بالفواتير التي تصلك، ثم تقوم بوضع خط على كل فاتورة تقوم بسدادها مبيناً تاريخ السداد وطريقة السداد. وسوف تستفيد من هذا التنظيم مرجعاً مستقبلياً لعمليات سداد فواتيرك.

من وجهة نظر التنظيم المالي، من الحكمة أن تقوم بالسداد مرة كل شهر. فهذه الطريقة تسمح لك بأن تنظر نظرة شاملة إلى وضعك المالي، وأن تصنع قرارات على أساس حقائق فعلية، وليس على أساس شعورك أو مخاوفك.

بعد أن تقوم بدفع الفواتير سيواجهك السؤال التالي: ماذا أصنع بالإيصالات؟ وللإجابة على هذا السؤال، اسأل نفسك سؤالاً آخر: ما الذي يجعلني أحتاج إلى هذا الايصال؟ وإذا استعرضت ماضيك، فقد تدرك أنك لم تكن تحتاج إلى هذه المعلومات.

اعلم أنك تحتاج إلى أن تحتفظ بهذه الايصالات إلى أن تتأكد من أن الشيء الذي اشتريته، أو الايداع الذي أجرته، تم تسجيله بصورة دقيقة على الكشف. وبعد أن تتأكد من ذلك، ولم تكن ترغب أن تحتفظ بالإيصالات كمستند لمشترياتك، يمكنك التخلص منها.

مع أنك لن تستلم مبلغاً من المال مقابل تنظيم سجلاتك المالية، فإن هذا العمل يعد عملاً عظيماً. فأغلب الناس لا يحبون عملية دفع الفواتير، ولكن تأجيل هذه العملية لا يجعلها أكثر سهولة أو يقصر الوقت الذي تستغرقه. لذا يجب أن تخطو الخطوة الأولى بأن تضع كل فاتورة تصلك بالبريد في ملف أعمالك الذي يحمل عنوان ((للدفع))، ثم احجز موعداً مع نفسك لإنجاز المهمة، ثم أنجزها.



رؤى اقتصادية (١٦)

الرؤية: الادخار من منظور اقتصادي

الفكرة: يتأكد الادخار اليوم لأهمية الاحتياط وتغطية النفقات الطارئة

ما معنى الادخار وما أهميته ؟

بداية أقول إن الادخار - وكما يرى الاقتصاديون - هو ذلك الجزء المتبقي أو المقتطع من الدخل بعد الاستهلاك، بمعنى أن الدخل يتوزع على الاستهلاك والادخار بصفة عامة. ولذا، قيل الادخار اقتطاع من الدخل لاستهلاك مستقبلي، تمييزاً له عن الاكتناز الذي يعني الاقتطاع النقدي الموجه لتجميد الأموال وحبسها عن التداول دون استثمار.

إن الادخار - وفي هذا العصر خاصة - يتأكد لأهمية الاحتياط وتغطية النفقات الطارئة والظروف المفاجأة، وسداد المستحقات المالية للآخرين، وتوفير فرص الحياة الكريمة للشباب وأهليهم. يقول سبحانه مادحاً عباده المؤمنين "بالقوام" ((والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً)). وفي هذه الآية إشارة أكيدة للاعتدال وأهميته في النفقات الاستهلاكية خاصة، وهذا يعني فرصة لتكبير الادخار وحجم المدخرات. ويقول تعالى ناهياً عباده عن "الإسراف والتبذير" ((وكلوا واشربوا ولا تسرفوا)) ((ولا تبذر تبذيراً)). وفي هذه الآيات توجيه رباني بعدم المبالغة في الإنفاق، وهذا في صالح المدخرات.

لماذا غاب عن تعليمنا معنى الادخار؟

يحسن الإشارة هنا إلى حقيقة عصرية، ألا وهي صعوبة الادخار في عصر المجتمع الاستهلاكي وعند أرباب العقلية الاستهلاكية ومن ترسخت في نفوسهم الثقافة الاستهلاكية غير الرشيدة. إضافة إلى أن هناك التزامات وحقوق للناس في ذم الشباب، سواء في شكل ديون أو أقساط أو مستحقات، لا تمكنهم من أن يكونوا قادرين على الادخار.

ثم إن المستلزمات الأسرية والأعباء الاجتماعية تشكل ضغطاً غير خفي على ميزانية البيت، مما يجعل رب الأسرة في حرج وضيق من صعوبة التقييد بميزانية محددة. وإذا أضفنا إلى ما سبق عنصراً مهماً ألا



وهو حجم الدخل النقدي وكميته، كعامل مؤثر في قدرة الشخص على الادخار. فإننا لا نبالغ إذا أكدنا حقيقة تيسير الدخل المرتفع نسبياً على صاحبه مهمة الادخار. لذا ينبغي على تعليمنا تعزيز مهارات مهمة أهمها أنّ الادخار يمكن صاحبه من أن يكون رشيداً متوازناً معتدلاً في شرائه وإنفاقه واستهلاكه وأخذه وتوزيعه وتعاملاته الاقتصادية الأخرى. فمن خلال ما يتوافر من مدخرات نقدية يمكن للشباب أن يغطي التزاماته وديونه ومستحقات الآخرين، كما يمكنه أن يوفر بعض المستلزمات الترفيهية. كما أن الشاب مطالب دينياً وعرفاً بأن يكون مستكفٍ عن الآخرين، لديه من الفوائض ما يساعد به إخوانه المحتاجين.

بند الطوارئ والأزمات ؟

الادخار واسطة، الغاية منه قد تكون لضمان الشيخوخة والمستقبل، أو لزيادة الدخل أو رفع المستوى. وقد يكون الادخار لشراء حاجات ضرورية أو لتأمين مستقبل الأولاد، أو مجرد تمضية إجازة ممتعة، لكن الادخار يبقى ضرورة، لأن الأمور قد تتطور، وليس من يضمن دوام الحال. فمن لم يحسب ذهاب نفقته لم يحسب دخله، ومن لم يحسب دخله فقد أضاع أصله. ومن لم يعرف للغنى قدره، فقد أذن بالفقر وطاب نفساً بالذل. إذ مستقبل أيّ إنسان مرهون بما أعده ونظم شؤونه المالية لتحقيق برنامج حياته. فلنقرر اليوم أن ندّخر إن كنا لم نقم بذلك حتى الآن، وإن كنا قد أخطأنا في الماضي، فليكن قرارنا حكيماً وصارماً ولنقرر الآن أن نبدأ.

كيف نستطيع الادخار؟!.

- إنّ الأمر غاية في الصعوبة لضعف القدرة الادخارية لدى قطاع عريض من أفراد المجتمع. إضافة إلى محدودية دخل تلك الفئات، وحجم المستحقات والديون والأقساط المترتبة عليهم.
- بيد أنه يحسن أن نقدّم لهم بعض النصائح والتوجيهات المهمة في هذا المجال:
- (١) ابدأ بالأولويات، المهم فالأهم، الضروري فالحاجي، فالكمالي؛ وإن استطعت تأجيل بعضها إلى وقت آخر، فحسن.
 - (٢) لا تتهاون في الفراطه مهما كانت، فالجبل يتكون من حبات رمل.



- (٣) احذر الإفراط في المسلك الادخاري الموصل إلى منطقة التقدير والبخل والشح المنهي عنها، لأنه لا إفراط ولا تفريط.
- (٤) كن حكيماً في إنفاقك وصرfk واستهلاكك معتدلاً في أمورك كلها، فخير الأمور الوسط.
- (٥) اجث عن مصدر آخر للدخل مهما كان عائده قليلاً، أو كانت طبيعته مهنية، فالعمل شرف وعبادة.
- (٦) ادخر الفوائض المتاحة في وقت اليسر والسعة للحاجة إليها في وقت العسر والشدة وكما قيل احفظ قرشك الأبيض ليومك الأسود.
- (٧) خطط لنفسك وأسرتك ومصروفاتها وفق ميزانية معتدلة، مع مراعاة التنوع المنضبط والترفيه العادي والمتطلبات الأساسية.
- (٨) قوم ميزانيتك دورياً، شهرياً أو نصف سنوي أو سنوياً، واستفد من نتائج التقويم.
- (٩) استفد من تجارب الآخرين في مسائل الادخار وإذا كانت مناسبة ومناسبة مع دخلك ووضعك الاجتماعي وأسرتك ومتطلباتك، فالحكمة ضالة المؤمن.
- (١٠) قبل ذلك وأثناءه وبعده استعن بالله سبحانه واطلب العون منه عز وجل ليسدد على طريق الحق والخير خطاك وأن يهديك لأنسب الأمور وأرشد الأحوال وأعدل المسالك.



رؤى اقتصادية (١٧)

الرؤية: الاستهلاك من منظور اقتصادي

الفكرة: يعد الاستهلاك أحد أشكال التملك وربما هو أكثرها أهمية في مجتمعات الوفرة الصناعية المعاصرة

يقول إريك فروم في كتابه نتملك أو نكون النزوع للاستهلاك هو نزوع لابتلاع العالم بأسره والإنسان الاستهلاكي هو الرضيع الذي لا يكف عن الصياح في طلب زجاجة الرضاعة ويتضح هذا في الظواهر المرضية خاصة مثل إدمان المخدرات والخمر. ويقول كذلك إن السيارات والتلفاز والسياحة والجنس هي الموضوعات الأساسية للنزعة الاستهلاكية المعاصرة.

كما أن الاستهلاك هو أحد أشكال التملك وربما هو أكثرها أهمية في مجتمعات الوفرة الصناعية المعاصرة والاستهلاك عملية لها سمات متناقضة: فالاستهلاك عملية تخفف القلق، لأن ما يمتلكه الإنسان خلالها لا يمكن انتزاعه ولكن العملية تدفع الإنسان إلى مزيد من الاستهلاك لأن كل استهلاك سابق سرعان ما يفقد تأثيره الإشباعي وهكذا فإن هوية المستهلك المعاصر تتلخص في الصيغة الآتية: أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك.

في القرن التاسع عشر الميلادي، كان كل شيء يقننى يصبح موضع رعاية ويعتنى به، ويستخدم إلى آخر حدود الاستخدام. كانت الأشياء تشتري ليحافظ عليها وكأن شعار ذلك القرن ما أجمل القديم. أما اليوم، فإننا نشاهد تأكيداً دائماً على الاستهلاك لا على الحفظ، أصبحت الأشياء تشتري لكي ترمى. فأياً كان الشيء الذي يشتري سيارة أو ملابس أو آلة من أي نوع فإن الشخص سرعان ما يمل منه، ويصبح تواقاً للتخلص من القديم وشراء آخر طراز، وتلك هي الدائرة الخبيثة، دائرة الاستهلاك - الشراء، وكأن شعار اليوم: ما أجمل الجديد.

وربما كانت السيارة الخاصة هي أهم مثل للظاهرة الاستهلاكية - الشرائية، فهذا العصر يستحق أن يسمى عصر السيارة، حيث بُني اقتصادنا حول إنتاج أو تركيب السيارات، وشرائها وبيعها.



وقد دار كثير من الجدل حول: هل يملك الإنسان أو لا يملك؟ ويعني هذا الخيار بين حياة الزهد وحياة اللازهد.

وتتضمن الأخيرة المتعة واللذة غير المحدودة ولكن هذا الاختيار يفقد معظم معناه إذا ركزنا على كل سلوك منفرد على حدة، ولم نلتفت إلى الموقف أو الاتجاه الذي يستند إليه السلوك عموماً، فالزاهد بانشغاله الدائم بالابتعاد عن المتعة ربما لا يكون سلوكه إلا محاولة لتجاهل رغبات جامحة في التملك والاستهلاك، صحيح أن الشخص الزاهد يمكن أن يجمع هذه الرغبات ولكن محاولة قمع الرغبة في التملك والاستهلاك ربما تنطوي على حقيقة أن الشخص ليس أقل انشغالاً بهما من غيره. وقد صدر في السنوات القليلة الماضية عدد ضخم من الكتب، تنادي بإخضاع الاقتصاد لاحتياجات الناس من أجل ضمان مجرد البقاء أولاً، ومن أجل تحسين نوعية حياة الناس ثانياً.

ويتفق معظم المؤلفين على أن الزيادة المادية للاستهلاك لا تعني بالضرورة تحسناً لنوعية الحياة وأن تغييراً روحياً وآخر أخلاقياً في بنية الشخصية يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع تغييرات اجتماعية ضرورية وأنه إذا لم نكف عن تبيد مواردنا الطبيعية وعن الإخلال بظروف البيئة الملائمة لاستمرار بقاء النوع البشري، فإنه يمكن رؤية الكارثة في غضون سنوات قليلة قادمة.

ولذا، يبيّن شوماخر في كتابه الصغير هو الجميل أن إخفاقاتنا هي نتيجة نجاحاتنا، ويدعو إلى وضع التقنية في خدمة الاحتياجات الحقيقية للإنسان يقول شوماخر الاقتصاد كمحتوى للحياة، مرض قاتل وذلك لأن التنمية اللانهائية لا تناسب عالماً محدوداً، وقد علمتنا والكلام مازال لشوماخر رسائل المعلمين الكبار للإنسانية أن الاقتصاد يجب ألا يكون محتوى الحياة، والواقع المعاش اليوم يدل بوضوح على استحالة ذلك.

إن مهمة الدولة هي أن تحدد معايير الاستهلاك الرشيد في مواجهة الاستهلاك المرضي أو الاستهلاك الاعتيادي، ذلك لأنه لا يمكن أن يتجه الناس للاستهلاك الرشيد إلا إذا أحس عدد متزايد منهم بالرغبة في تغيير أنماطهم الاستهلاكية وأساليبهم الحياتية، ولن يكون هذا ممكناً إلا إذا عرض على الناس نمط استهلاكي أكثر جاذبية وإقناعاً من النمط الذي اعتادوا عليه، ولن يحدث هذا في يوم وليلة، كما لن يحدث بمرسوم أو تشريع، وإنما الأمر يتطلب عملية تربية وتعليمية طويلة الأمد.

إننا لن نستطيع أن نحقق الاستهلاك الرشيد إلا إذا وضعنا حدوداً تحد من حق المنشآت الإنتاجية الكبيرة في جعل الأساس الوحيد للإنتاج هو الربح والتوسع.



إن المهمة تتلخص في بناء اقتصاد صحي من أجل أناس أصحاء والخطوة الأولى الحاسمة لتحقيق هذا الهدف هي توجيه الإنتاج من أجل نوع جديد من الاستهلاك الرشيد.

لقد شاهد التاريخ أحقاباً طويلة ظلت أثناءها نخبة قليلة العدد تتمتع وحدها بأشكال من الملذات والمتع الفارغة، غير أن هذه القلة ظلت قادرة على الاحتفاظ بقواها العقلية، لأنها كانت تعرف أن السلطة في قبضتها، وأن عليها أن تفكر وأن تعمل للمحافظة عليها، أما اليوم فقد أصبحت حياة الاستهلاك الفارغة تمارسها الطبقة المتوسطة كلها، بينما هي مجردة من أي سلطة سياسية أو اقتصادية ولا تحمل أي مسؤولية شخصية إلا في أضيق الحدود.

لقد أصبحت مزايا السعادة الاستهلاكية معروفة لدى أغلبية المواطنين في الغرب غير أن عدداً متزايداً من المستفيدين منها بدأوا يدركون أنها لا تكفي، أي بدأوا يدركون أن الاقتناء الكثير لا يعني الحياة الطيبة الهنيئة.



رؤى اقتصادية (١٨)

الرؤية: النزعة الاستهلاكية من منظور اقتصادي

الفكرة: أن تمتلك أو لا تمتلك هذا هو جوهر النزعة الاستهلاكية

ما دام الناس يعتقدون أن المجتمع يعتمد على أن كل فرد عليه الاهتمام بنفسه على حساب الآخرين، فلن يُجدي كثيراً أي وسيلة من وسائل الإنذار. ويبدو أنه ليس هناك شيء يمنح المرء الشعور بالاهتمام بالذات كما يفعل الاستهلاك، كل ما يحتاجه الفرد في لحظة الشعور بانعدام الأمن هو إجراء جرد لممتلكاته لكي يؤكد لنفسه أنه كائن مُجدٍ وجوهري.

أن تمتلك أو لا تمتلك هذا هو جوهر النزعة الاستهلاكية في الغرب، ومحرك الرأسمالية. إنه أساس غريب لأي حضارة، ولكنه أساس فعال. إن ٩٠% من قوة العمل في أمريكا مثلاً، هي بشكل مباشر أو غير مباشر في الأعمال التجارية لإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات.

وتشكل المنتجات الاستهلاكية ما نحن عليه. إذ تسافر هذه المنتجات إلى بلاد لديها أقل أو لا شيء من هذه المنتجات، وتأتي معها الرغبة في الحصول على المزيد، حتى تجد هذه البلاد في يوم ما نفسها، عن طريق الشراء والإنفاق تمتلك أو لا تمتلك.

إذاً فليس الأمر أن دافع الامتلاك هو بدون مزايا، ولا لأن العمل به يصاحبه الندم، أو إعادة النظر من الناحية المعنوية، التي هي جزء من العملية الاستهلاكية.

نحن لا نعرف فقط كيف نمتلك أو لا نمتلك، بل نعرف أيضاً كيف يكون ذلك في الاتجاهين، فيما يتعلق بالآثار الأخلاقية للشهية المفرطة.

في عصر، خاصة عصر مثل عصرنا هذا، من الازدهار الاقتصادي، يقوم هؤلاء الذين يتبنون وجهة نظر لوم المستهلك، بتقديم الشعور بالذنب كمسكن للألم.

وحتى تعبيراتنا عن الندم لها تأثير ذو حدين. نحن نتحدث عن الإفلاس الأخلاقي والفقير العاطفي عندما ننتقد ثقافة الإسراف في الإنفاق، كما لو أن مسائل الروح مثل السلع الأخرى، يتم فهمها بشكل أفضل باستخدام مصطلحات مالية.



في مقالها (الأفلام وبيع الرغبة) تشير مولي هاسكل إلى أن الناس في حالة دائمة وغالباً مأساوية من الحنين.

كما يكتب إدوارد لوتفاك في مقالته (الاستهلاك من أجل الحب) عن الرغبة التي تجعل أفقر الناس الذين ليست لديهم مدخرات ودخولهم صغيرة، يقترضون حتى الموت. فالرغبة تدفع للاستهلاك وهناك طريقة واحدة للبدء في فهم هذا الدافع الواسع والممتع والمؤلم وأخيراً المدمر وهو أن نفهم ببساطة أن لدينا رغبة.

وتأتي كلمة الرغبة بشكل منتظم، حيث يرى مثلاً لوتفاك الاستهلاك نوعاً من الإدمان بديلاً عن رعاية الأسرة. وتناقش جوليت شور في مقالها (ما هو الخطأ في المجتمع الاستهلاكي؟) فجوة الطموح التي لها علاقة بعبء الإرادة. ويقول بيل ماككيان في مقاله (استهلاك الطبيعة) أنه بالنسبة لنا، كل الأشياء تدور حول الرغبات. وتسمي ميلز النزعة الاستهلاكية بمجاعة الروح.

ويوضح أندريه شيفرين في بعض كتاباته عن استهلاك الأدب أن الكتب مثل البضائع الجافة على الأرفف. ويذكر أن اتخاذ قرار بشأن كتاب يتم الآن بشكل أساس وفقاً لأبسط المعايير. وحيث إن وسائل الاعلام تقوم بتدعيم ذلك القدر الكبير من رغبات المستهلكين، فإن الصحافة نفسها ينبغي أن تدرك نتيجة ما آلت هي إليه: مخزن للتخزين. تقول سوزان ليفين: نحن بحاجة إلى ميثاق حقوق لمستهلكي الأنباء الإخبارية.



رؤى اقتصادية (١٩)

الرؤية: الاستهلاك التفاخري من منظور اقتصادي

الفكرة: يقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه

من الطريف أن أول من أشار إلى أهمية الاستهلاك التفاخري هو ثورشتاين فبلن في كتابه ((نظرية الطبقة المترفة))، وهو بذلك يشير إلى أن بذور هذا المجتمع الجديد قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن الماضي. ولم ينظر إلى أثر الاستهلاك كقيمة اجتماعية في النظرية الاقتصادية إلا عندما كتب دوزنبري عن ((أثر التقليد))، حين بين أن استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه وما يريده هو، بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون. وبذلك أدخل فكرة التداخل بين أذواق المستهلكين في تحديد ذوق المستهلك. ومعنى ذلك أن الاستهلاك أصبح قيمة اجتماعية. فالفرد لا يستهلك ما يريده فحسب، وإنما يستهلك ما يجد جيرانه وزملاءه يستهلكونه. ومن هنا نفهم الدور التي يقوم به الإعلان في العصر الحديث.

وإذا كان الاستهلاك ونوعه وتنوعه يحدّد في العصر الحديث . إلى حد ما . مكانة العائلة الاجتماعية، فإن ذلك لم يكن كذلك دائماً. ففي القديم لم يكن المركز الاجتماعي يتحدد للفرد بمقدار ما يستهلكه، بل إنه من مدعاة السخرية أن يحاول الفرد أن يجاري النبلاء في حياتهم، وأن يحاول أن يستمد مركزه الاجتماعي من زيادة انفاقه الاستهلاكي.

ومع ذلك فإن الاستهلاك في ذاته قيمة اجتماعية كبرى، ويقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه من السلع والخدمات، ومدى قدرته على التغيير المستمر، "الموضة" دائماً في تغيير، حتى يشعر الفرد بحاجته إلى التغيير في استهلاكه، مما يؤدي إلى الاستهلاك المستمر.

إن التقدم الفني الهائل المتاح الآن والمستخدم في أساليب الإنتاج قد وفر القدرة المستمرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية مما زاد من فرص الاستهلاك. وقد نجم عن ذلك أن الاستهلاك في المجتمع الحديث قد زاد بشكل لم يكن معروفاً فيما سبق، كما نجمت عنه مجموعة من القيم والقواعد التي تنظم حياة المجتمع في ضوء زيادة الاستهلاك. فزيادة الاستهلاك في حد ذاتها، وبصرف النظر عن الحاجات التي يشبعها هذا الاستهلاك المتزايد، قد أصبحت من قواعد الإنتاج في العصر الحديث.



وقد كان لهذه الظاهرة آثار بعيدة على الاقتصاد، كما لها آثار ونتائج خطيرة على السلوك الاجتماعي. يقول فرانسوا دال في كتابه ((مستقبل السياسات الإدارية)): ((إن غزو المستهلك لشيء مثير...)). إن ما تعتمد إليه بعض الشركات المنتجة من إحلال سلع مماثلة أقل جودة، وبالطبع أقل سعراً، ليقتبل الناس عليها، حتى تزول السلع الأصلية من السوق، وعندها ترفع سعر السلعة المثليلة، إن هذا نموذج من نماذج إغراء المستهلك، وأسلوب من أساليب غزوه.

تقول الإحصاءات الأخيرة، أن من العوامل التي تمثل نمطاً في الحياة يؤدي البيئة: السيارات، والبيوت الفخمة، ومراكز التسوق الكبرى، والسلع الاستهلاكية، ونوع الطعام المرتكز على الإفراط في أكل اللحوم، والغذاء غير الصحي.

إن السلوكات الاستهلاكية بدأت تتغير اليوم، إما بسبب ثورة المتغيرات والإنتاجية الكبيرة، أو لأننا ننتهج مسلكاً استهلاكياً لإخفاء شيء معين في نفوسنا، كمستوانا المالي أو الثقافي مثلاً. ولذلك كان خيارنا عشوائياً، حسب ما يمليه ذوق المصمم أو حسب النص الإعلاني في التلفزيون، ولا خيار لنا كمستهلكين. ففي بعض الأحيان نشترى بضاعة لا لتلبية حاجة خاصة، بل لأنها ظهرت في إعلان مثير. إن شريحة كبيرة في مجتمعنا الاستهلاكي لا تتابع بدقة واهتمام وموضوعية مجريات الأحوال السوقية داخل وخارج بلادنا. ثم إن كثيراً من المستهلكين تستهويهم وتثير أحاسيسهم الاستهلاكية عقدة الندرة، فكل شيء نادر، يتسابق الناس لاختطافه من الأسواق.



رؤى اقتصادية (٢٠)

الرؤية: مجتمع الاستهلاك من منظور اقتصادي

الفكرة: ينشئ مجتمع الاستهلاك غربة بين الانسان وأخيه، تنتج شعوراً بالفراغ والقلق والعنف

إن الكم الهائل من الاعلانات الدعائية هو أحد المقاييس الأمينة لنزعة الاستهلاك، التي أمت بالبشر في الزمن الحديث، إذ يلجأ المنتجون إلى كل وسيلة متاحة لحث البشر على زيادة الاستهلاك. ومن خلال دراسات وتحقيقات عديدة، تبين أن الاعلانات التجارية تمارس دوراً كبيراً في خداع المستهلك، ودفعه للشراء والمزيد منه. وتستند فاعلية الاعلان التجاري إلى حد بعيد على التفاوت في مستوى المعيشة الذي هو المحرك الأساس لمجتمع الاستهلاك، فالإنسان في مجتمع الاستهلاك يحس بفقره قياساً على ما يحظى به سواه.

في المجتمع الحديث زاد الاستهلاك بشكل لم يكن معروفاً فيما سبق، كما نجمت عنه مجموعة من القيم والقواعد التي تنظم حياة المجتمع في ضوء زيادة الاستهلاك.

يقول دافيد ريسمان: إن الفرد المتهالك على الكسب بغية زيادة قدرته على الاستهلاك، لا يجد الوقت اللازم كي يتصل بالآخرين، كي يصغي إليهم، كي يشعر معهم، كي يتبادل وإياهم. ولذا، تنكر المجتمع الاستهلاكي الحديث لقيمة المشاركة بين الناس، إذ شغلهم بالسعي اللاهث وراء أشياء يمتلكونها ويتنافسون في التسابق إليها.

وهكذا ينشئ مجتمع الاستهلاك غربة بين الانسان وأخيه، تنتج شعوراً بالفراغ والقلق والعنف، يقول روجيه غارودي: في مجتمعات يُحرم فيها السواد الأعظم من الناس من التمتع بالمشاركة، يصبح العنف شريعة الأفراد والجماعات، إذ يوظف مجتمع الاستهلاك زخمه في سعي لاهث إلى امتلاك الأشياء واستهلاكها، موهماً الانسان بأن تراكم الاشياء لديه وتجددها المستمر كفيلان بأن يرويا غليل قلبه.

إذن، يفرز مجتمع الاستهلاك - كما يقول كوستي بندي - يفرز العزلة والفراغ ويحكم على حياة الانسان بالعبثية والتفاهة، فاذا بالمرء فقير وسط خيراته المتراكمة، جائع وسط تخمته، يستحوذ عليه السأم رغم تنوع الملهي، يفتك به القلق، رغم كل الضمانات.



ولم يخلُ مجتمع الاستهلاك من انتقادات عنيفة، مردداً إلى نظرتة المادية إلى الاستهلاك وعدم وجود مثل خلقية وثقافية، لتنمية الفرد وقدرته، فهذا المجتمع يجعل من الفرد أداة للاستهلاك دون أن يجعل منه انساناً حقيقياً.

ويلاحظ أن جزءاً كبيراً من الدول تجاوزت مجتمع الاستهلاك والرخاء، ودخلت عصر مجتمعات التبذير، ولعل هذا ما دفع فانس باكارد الى أن يعنون أحد كتبه فن التبذير. ومنذ سنوات أطلق غالبريث في كتاب مهم عهد الرخاء، صرخة إنذار يحذر مواطنيه من عبادة الأدوات الآلية، ومن جنون الاستهلاك الحر، الذي يتحول إلى تبذير على حساب الاستثمارات.

لقد أغرق السلوك الاستهلاكي المكثف الانسان في طوفان من المشاكل المتعلقة بتلوث البيئة واستنزاف الموارد والإسراف والتبذير وتبديد المنتجات وانتشار الجرائم والمخدرات، وشيوع المجتمع الاستهلاكي، والإعلام الاستهلاكي. ومالم يأخذ الانسان حذره فقد يغرقه هذا السلوك في طوفان حقيقي أكبر. إن أكثر ما يشغل تفكير العقلية الاستهلاكية هو توفير الاحتياجات المادية، واقتناء كل ما يستجد عرضه في الاسواق، وعلى صفحات الاعلانات والدعايات التجارية في وسائل الاعلام المختلفة. إن فيروس الاستهلاك الجائر وراء أخطر الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والفكرية التي تعرضت لها كثير من المجتمعات.

ومن أبرز أوجه السلبيات التي تتعرض لها الامم والحضارات، هو استشرء داء الاستهلاك الجائر في نفوس أبنائها، إذ ينمي هذا الاستهلاك في الانسان الترهل، ويبعده عن القيم الفاضلة ففي الوقت الذي تنعم فيه بعض الشرائح الاجتماعية بكل مالذ وطاب، وتقوم برمي أطنان من الأطعمة في سلات القمامة، هناك ملايين البشر تتعرض لسوء التغذية والمجاعة والموت.

إن مشاكل التلوث البيئي في هذا العصر، أحد أسبابه المهمة هو الاستهلاك الشره للموارد والمنتجات، تقول بعض الاحصاءات إن معدلات الاستهلاك العالية هي السبب الأكبر في إلحاق الأذى بالبيئة، وأن من العوامل التي تمثل نطقاً حياتياً يؤذي البيئة: السيارات، والبيوت الضخمة، ومراكز التسوق الكبرى والسلع الاستهلاكية والغذاء غير الصحي.

ولذا، فإن الاستهلاك الشره سبب رئيس من أسباب تدهور البيئة واستنزاف مواردها، ونتيجته الرئيسية، إهلاك الحرث والنسل، وتدمير التوازن البيئي، وفي الواقع، فإنه ما من سلعة إلا ابتكر منتجوها وسائل للدعاية تغري المستهلك باقتنائها حتى أصبح الانسان الحديث ليس مجرد كائن استهلاكي بل هو أيضاً متخبط في هذا الاستهلاك، وأحياناً مخدوع فيه.



رؤى اقتصادية (٢١)

الرؤية: مواردنا المالية من منظور اقتصادي

الفكرة: من الخطأ أن يجسّم الناس أهمية مواردنا المادية،
ويقللوا من وسائلنا غير المادية

من الخطأ أن يجسّم الناس أهمية مواردنا المادية، ويقللوا من وسائلنا غير المادية، فالغالبية العظمى من الناس لا تفكر في الموارد إلا بمبدول الماديات، ويغفلون عما تملكه الإنسانية من موجودات وطاقات أعظم أهمية بكثير، هي العقلية الإبداعية والوسيلة الصناعية الضخمة لاستخدامها. إن أكثر ما يقلقنا الكوارث والمجاعات والأوبئة، خاصة أن السجل الطويل للتاريخ الإنساني حافل بالحقائق والوثائق التي تؤكد تأثير تلك الكوارث والمجاعات والأوبئة على تفكيرنا منذ قديم الزمن وحتى الآن.

فمنذ قرنين من الزمن ضمّن أحد الكهنة ويدعى توماس روبرت مالتس تلك المخاوف الإنسانية نظريته التشاؤمية والمعروفة بـ(المالتوسية)؛ حيث رأى غالبية الناس المحيطين به يتألمون؛ لأن لديهم من الأطفال أكثر مما يستطيعون إمدادهم بالطعام والرعاية، وربما طال الموت كثيراً من الأطفال. يقول مالتس في نظريته إن المجاعة تقلل من زيادة السكان، وهدفه من ذلك تخفيف بعض الشقاء الذي يقاسيه الناس الذين من حوله بحثهم على إنجاب عدد أقل من الأطفال. بيد أنه وآخرون عملوا على امتداد هذه الفكرة لتشمل معظم الناس، وأصبحت نظريته بمثابة عقيدة يعتنقها المتشائمون حتى يومنا هذا.

والواقع فإن الكفاية الممتازة لدى الناس اليوم في تهيئة أسباب الراحة والتسلية لأنفسهم جعلت فيرفيلد أوسبورن يبكي على (كوكبنا المسلوب) الذي سوف نجرده في القريب من الوسائل التي تضمن حتى كياننا.

وأفزع دافيد برادلي قوة الطاقة الذرية واستنتج أنه ليس لدينا مكان للاختفاء منها. وأفزع ويليام فوجت سوء استغلالنا بإهمال وإسراف للأرض، مما لا بد من ملاقاته؛ لكي نمهد الطريق لمن يواصلون من بعدنا الحياة.



وهناك غيرهم من المالتسيين الذين لا يرون إلا المستقبل الحالك السواد لسالنتنا؛ لأن ما لدينا من علم وتقنية وصناعات مبنية عليها بلغت بطريقة غريبة مرتبة الكمال، وهم يعتقدون أن الناس عاجزون أمام ذلك النذير المخيف.

وقد ازداد هذا التشاؤم واتسع نطاقه ليشمل عددًا متزايدًا من الناس؛ لأنهم ليسوا على بينة ودراية بمجريات الأحداث، وبما استجد من أسباب، وكيف أن تلك الأحداث والمستحدثات تستطيع التأثير في حياتنا.

ولذا، عنّف كيرتلي مازر الإنسان لخوفه من أن ازدياد عدد السكان سوف يلقي بعبء مستحيل على مصادر الطعام الممكن الحصول عليها، وقال: إن الاستغلال الذكي للمصادر المتجددة، والتنظيم الحكيم للتراكيب والعادات حسبما تمليه الظروف البيئية، يبدو كافيًا لطرده ذلك الشبح المخيف. يقول كلفر: وإذا كان هناك أي شيء مؤكد عن عالمنا الذي نعيش فيه، فهو أنه لا يوجد ما يقدر له الاستمرار على الدوام، بل إن كل شيء يعتريه التغيير باستمرار.



رؤى اقتصادية (٢٢)

الرؤية: اللياقة المالية من منظور اقتصادي

الفكرة: لقد أصبح شراء الأشياء برهاناً على الاحترام الذاتي،
ووسيلة للقبول الاجتماعي

إن الذي يميز العادات الاستهلاكية الحديثة من تلك التي كانت سائدة في عصور سابقة، هي أننا أكثر ثراءً من أسلافنا، وبالتالي فإن لنا تأثيرات أكثر تدميراً للبيئة، وليس من شك في وجود قدر كبير من الحقيقة في تلك النظرة، إلا أن هناك أيضاً سبباً في الاعتقاد بوجود قوى معينة في العالم الحديث هي التي تشجع الناس على التصرف إزاء رغباتهم الاستهلاكية تصرفاً كان نادر الحدوث من قبل. ولذا فإن هناك خمسة عوامل جديدة مميزة يبدو أنها تلعب دوراً في غرس الشهوات الجشعة في النفوس، وهي تأثير الضغوط الاجتماعية على المجتمعات البشرية والإعلانات، وثقافة التسوق والشراء، والسياسات المختلفة للحكومة، وتغلغل سوق الجملة في دنيا المنازل وفي الاعتماد الذاتي المحلي. ولقد قيل إن القيمة الصافية تساوي القيمة الذاتية، بمعنى، أن قيمتك الحقيقية هي قيمة ما تملك من مال. وبناء على هذا التعريف يصبح الاستهلاك طاحوناً دواراً، حيث يقدر الناس حالتهم الاجتماعية بمدى غنى أو فقر كل واحد منهم.

وتؤكد البيانات السيكولوجية الصادرة من دول عديدة ان الرضا المستمد من المال لا يتحقق من مجرد حيازته، وإنما يتحقق من امتلاك أموال أكثر من الآخرين، ومن امتلاكها في هذا العام أكثر من العام الماضي.

ولعل من الأمور الأكثر غرابة أن غالبية البيانات السيكولوجية توضح أن المقومات الرئيسة للسعادة في الحياة لا ترتبط بالاستهلاك على الإطلاق فمن ابرز هذه المقومات الرضا بالحياة الأسرية ثم الرضا بالعمل، ووقت الفراغ، والصدقات.

وفي استقصاء شامل عن العلاقة بين الرخاء والرضا، لاحظ جوناثان فريدمان انه فوق مستوى الفقر، فان العلاقة بين الدخل والسعادة ضئيلة على نحو ملحوظ.



يقول آلان درنج لقد أصبح شراء الأشياء برهاناً على الاحترام الذاتي، ووسيلة للقبول الاجتماعي، أي علامة مميزة لما اسماه الاقتصادي ثورشتاين فبلن اللياقة المالية .

ولقد وجد اخصائيو التسويق وسائل تتزايد دوماً لترويج سلعهم فالإعلانات تزداد بواسطة الكثير من محطات التلفزيون والإذاعة وعبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي تلصق على لوحات الإعلانات، وفي الملاعب الرياضية، وترسل حول الأرض من الأقمار الصناعية، وفي محطات مترو الأنفاق، وعلى شاشات فيديو بعرض الحائط في الأسواق التجارية، والإعلانات تدلف إلى حجرات الدراسة وعيادات الأطباء والمواقع الإلكترونية، وتوضع على لوحات المباريات الرياضية.

لقد أصبح الإعلان واحداً من أسرع الصناعات نمواً، كذلك فقد أدى تكاثر مراكز التسوق، بطريقة ملتوية، إلى تشجيع الإجبار على الشراء وكثير من النقاد يعتقدون أن تصميم ساحات المحلات التجارية، في حد ذاته، يشجع على التهور الاقتنائي.

إن الأهداف الاقتصادية الوطنية تبنى صراحة على أن الأكثر هو الأفضل وعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات الوطنية إلى الناس بوصفهم مستهلكين لا مواطنين في اغلب الأحوال ولما كانت السياسة الاقتصادية تبنى على نظام الاقتصاديات الحديث فإنها تعتبر الاستهلاك المفرط والمحموم بمثابة نمو صحي.

وجدير بالذكر القول بأن صناعة الإعلان تعتبر عدواً لدوداً للبشر فهي تتغلغل في كل أرجاء العالم، ولكنها تكون قابلة للانتقاد حينما تلح على سلع تعرض الحياة الإنسانية للخطر.

وهكذا فإن كبح الذات سوف يكون قليل الأثر ما لم يقترن بخطوات جريئة في مواجهة القوى المشجعة على الاستهلاك إضافة إلى الدعوة المتكررة للإصلاحات البيئية والاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف متواصلة، مثل ترشيد أنظمة الطاقة، وموازنة النمو السكاني، وإنهاء الفقر، كما يلزم اتخاذ إجراءات للحد من الإفراط في الإعلان، وكبح ثقافة التسوق، وإلغاء السياسات التي تدفع إلى الاستهلاك إننا، يمكن أن نكون أكثر سعادة، لو كان استهلاكنا اقل.



رؤى اقتصادية (٢٣)

الرؤية: الاستدامة من منظور اقتصادي

الفكرة: الاستدامة مبدأ يقول بأن النمو الاقتصادي والتطور لا بد أن يقوموا ويحافظ عليها ضمن الحدود البيئية

إن العالم بحاجة إلى تغيير الاتجاهات البيئية وتقييم النظم الاقتصادية، وتعديل الأنماط البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق التنمية الاقتصادية الملائمة، ويشبع الحاجات الإنسانية الأساسية، ويحافظ على سلامة البيئة من خلال اعتماد تقييم دقيق لاعتبارات البيئة، حفاظاً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ذلك أن توفير الاستقرار الاقتصادي لا يتم إلا عن طريق تحقيق مبدأ التنمية المستدامة.

إن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة متكاملة: بيئية واجتماعية واقتصادية. فثراء البشرية ونموها الاقتصادي يعتمد على موارد البيئة التي تُعدُّ كافية لحاجات الكائنات الحية، إذا ما استخدمت بفاعلية؛ لأن النمو الاقتصادي ورعاية البيئة مترابطان. كما أن مفتاح التنمية يقع في مشاركة الناس وتنظيمهم وتعليمهم. فالتنمية ينبغي أن تكون ملائمة للبيئة ومواردها، وكذلك للثقافة والتاريخ والنظم الاجتماعية في الموقع الذي تجرى فيه.

الاستدامة مبدأ يقول بأن النمو الاقتصادي والتطور لا بد أن يقوموا ويحافظ عليها ضمن الحدود البيئية، من خلال العلاقات المتبادلة بين الناس وأفعالهم وبين المحيط الحيوي والسنن التي تحكمه. والاستدامة مبدأ يعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لجميع أفراد المجتمع بين الدول النامية. ولذلك يُعدّ أمراً أساسياً لحماية التوازن البيئي.

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في النهاية السعي من أجل تطوير وإغناء البيئة. إن التنمية لكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة. هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة.



إن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر. إذ أن مستقبل العالم أصبح مرتبطاً بالتخطيط لتنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنطلق من هذه المبادئ وتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، وبين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل. إن التحدي أمام المجتمع الدولي الآن هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة. هذا هو جوهر التنمية المستدامة التي تم إقرارها في قمة الأرض عام ١٩٩٢م، التي تحولت إلى واحدة من أهم الإضافات الجديدة والجادة للفكر التنموي العالمي.

لقد أصبحت التنمية المستدامة تعني أموراً مختلفة، وذلك اعتماداً على ما يعتقد أنه العنصر المهم في تحديد تعريف للمفهوم. فهناك مَنْ يركز على أن عنصر البيئة هو أهم عناصر التنمية المستدامة، حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهمة ليس في التخطيط التنموي فحسب، بل وفي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك مَنْ يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم المنفعة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء والحفاظة عليها. وهناك مَنْ يعتقد أن جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة. وهناك مَنْ يعتقد أن جوهر التنمية المستدامة هو عنصر المشاركة في إدارة التنمية وخاصة على الصعيد المحلي، حيث إن التنمية المستدامة هي أساساً التنمية التي تتم على الصعيد المحلي. وهناك مَنْ يرى أن هدف التنمية المستدامة المباشر هو القضاء على الفقر.

وفيما يلي أهم الاستخدامات المتعددة للتنمية المستدامة والتي تبرز أهم السمات المميزة للتنمية المستدامة، على النحو التالي:

- (١) التنمية المستدامة تختلف عن أشكال التنمية الأخرى، في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- (٢) التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر في العالم.
- (٣) للتنمية المستدامة بُعدٌ نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية، والثقافية، والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.



رؤى اقتصادية (٢٤)

الرؤية: الجفاف من منظور اقتصادي

الفكرة: هل الكوكب الأرضي في طريقه إلى الجفاف؟ ليس تماماً

في الثمانينات من القرن العشرين قادت الأمم المتحدة جهوداً ضخمة لجلب ماء مأمون لجميع الناس، فزادت وكالات المساعدات وهيئات الأمم المتحدة ميزانياتها للماء زيادة ضخمة، وتم توفير الماء لعدد كبير من الناس، الذين كانوا محرومين منه سابقاً. ومع ذلك، بقي أكثر من مليار إنسان في نهاية ((عقد الماء)) لا يستطيعون الحصول على ماء مأمون وميسور التكلفة للشرب، وبقي أكثر من ملياري إنسان في حاجة إلى صرف صحي مأمون.

ومع أن ماء الشرب والطبخ والاستحمام وجميع الحاجات المنزلية الأخرى يشكل جزءاً صغيراً فقط من الإمدادات الأساسية المطلوبة، إلا أن هناك حاجة أكبر من ذلك بكثير لزراعة أغذيتنا إضافة إلى الألياف الضرورية لملابسنا، مثل القطن.

وبناء على ذلك ومن أجل أن نفهم أزمة المياه علينا أن نميز بين مشكلتين مختلفتين من ناحية أساسية، وهما تتطلبان حلولاً مختلفة. المشكلة الأولى هي مشكلة ماء الشرب، التي تدور حول الحصول على خدمات مياه ميسورة التكلفة: نواجه هنا أزمة خدمات. وتدور المشكلة الثانية حول الافتقار إلى مصادر مياه ضخمة جداً ضرورية لزراعة الغذاء وللمحافظة على خدمات النظام البيئي: نواجه هنا مشكلة ندرة المياه، أزمة موارد.

إن معالجة أزمة المياه - أزمة الخدمات (ماء من أجل الشرب) وأزمة الموارد (ماء من أجل الغذاء والملابس) - ستتطلب إبداعاً تقنياً وسياسياً على حد سواء، كما أن تغير المناخ سيأتي بتحديات إضافية مرتبطة مع زيادة التقلبات المناخية في أجزاء كثيرة من العالم، لكنّ التقدم في علوم المياه في العقود الأخيرة أدى إلى فهم أفضل للقضايا الأساسية التي تجب معالجتها من أجل إيجاد حل لأزمة المياه، كما أن الإبداع المتسارع في تقنيات المياه خلال العقود الأخيرة، أو حوالي ذلك، يبدو إبداعاً واعداً. عليه، إضافة إلى الماء الأخضر والماء الأزرق، والمياه الجوفية والمياه السطحية، يجب على علماء المياه أن يأخذوا بعين الاعتبار نوعية الماء المتاح، فالمدن تقذف كميات كبيرة من الموارد العضوية ومن



فضلات الإنسان في الجداول والأنهار المحيطة بها، ما يجعلها من ناحية الاحتواء على الجراثيم غير مأمونة للشرب.

إذن، لن تكون حلول أزمة المياه العالمية ترتيبات تقنية من النوع الذي تمت محاولته في الماضي. على الأرجح أن يأتي الحل لأزمة خدمات المياه من خلال مجموعة مؤتلفة من تقنية محسنة جداً، وبكلفة أرخص، وبحجم صغير موحد القياس جاهز على الرف لتنقية المياه، إضافة إلى معلومات أفضل، وقطاع مائي عام قد تم إصلاحه، وأعداد كبيرة من مزودي خدمات مياه محليين صغيري ومتوسطي الحجم من القطاع الخاص. إن الناس الذين تأثروا بأزمة الموارد المائية وحلفاءهم في حاجة لأن يزيدوا إنتاجية الماء بطريقة تحافظ على خدمات النظام البيئي، وبشكل خاص، لا بشكل حصري، من خلال زيادة إنتاجية الماء الأخضر وتدعم القدرة المحلية على إدارة خطر المناخ. إنه مطلبٌ هائل، ربما، لكن أزمة الغذاء العالمية الحالية تقيم الدليل على ما هو عرضة للخطر.

لقد كان الاهتمام بتأمين مصدر ثابت من المياه هماً متفشياً في جميع أنحاء العالم. وعملت آلاف السدود والتي جعلت الري ممكناً في جميع أيام السنة، على الرغم من تقلبات مناخ الرياح الموسمية. وإذا تشكل الملوحة تهديداً خطيراً للأراضي المروية، إلا أننا نسمع الآن تحذيرات حول شيء أكثر خطورة من ذلك: ندرة مياه عالمية حقيقية. في العام ٢٠٠٦، قدّم المعهد الدولي لإدارة المياه، تقريراً بأن ندرة المياه قد أثرت في ثلث سكان العالم. وفي العام ٢٠٠٧ توقعت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية بأن أعداد الناس الذين يواجهون ندرة مائية ستزداد نتيجة لتغير المناخ. ويقول آخرون أيضاً إن هناك ثمة أزمة مائية عالمية، وأن المتيسر من المياه في تناقص، حتى إن الماء في العالم في طريقه إلى النفاد، وأن الماء هو الذهب الأزرق، وأن الحروب القادمة ستنتشعب بسبب المياه.

في كتابه عندما تحف الأنهار يصف فرد بيرس هذا النقص الظاهر للعيان بأنه الأزمة التي تحدّد الألفية الثالثة بوضوح. إذن، هل الكوكب الأرضي في طريقه إلى الجفاف؟ ليس تماماً، لكنّ عدداً متزايداً من الناس يتقاسمون كمية محدودة من الماء، كما أن ذلك الماء يُدار بطريقة سيئة ويزداد تلوثاً. ونتيجة لشرب مياه غير مأمونة يموت ما يزيد على مليوني طفل من أمراض الإسهال كل سنة. إننا قادرون على أن نتفادى كارثة عالمية كاملة الأبعاد. وللأسف إن أزمة المياه أزمة معقدة، ويندر أن يفهمها أحد على نحو كلي. وقد تسارعت بسبب تغير المناخ الذي يذيب الغطاء الجليدي في المناطق القطبية، وتفاقت بسبب التوسع في إنتاج الوقود الحيوي الذي يزيد من الضغوط على موارد المياه. إن اتخاذ الإجراءات المسبقة لإحباط الكارثة سيتطلب مزيجاً من الإبداع التقني المستدام والإصلاح المؤسسي.



رؤى اقتصادية (٢٥)

الرؤية: الماء من منظور اقتصادي

الفكرة: لقد نشأ الخطر من عدم كفاية الماء نتيجة للنمو السريع

لسكان الكرة الأرضية

إن النتيجة المتفائلة لتأمين البشرية بالماء العذب في المستقبل تبقى صحيحة فقط في حالة ما إذا اتخذت وبشكل واسع التدابير الموجهة إلى التوزيع الصحيح للمصادر المائية على الأرض وحسب الزمن، واستمر النضال ضد تلوث المياه لصالح الاقتصاد العالمي في الماء العذب في الصناعة والزراعة. إن الأساسيات في تلك التدابير قد بحثت، وهي تحويل أو نقل الماء العذب من المناطق الغنية به إلى المناطق الفقيرة به، وبناء السدود والخزانات المائية على الأنهار لتنظيم مجاريها، والنضال ضد تلوث المياه في البيئة وضرورة تصفية وتنقية المياه الناتجة عن شبكات الصرف الصحي المعيشية والصناعية، والتحول أيضاً إلى التقنية التي لا تتطلب كميات كبيرة من الماء، وفي النهاية تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة. فإذا روعيت هذه التدابير مجتمعة، عندها يمكن للبشرية أن تستخدم ولفترة طويلة جداً نعمة الله التي لا تقدر بثمن، ألا وهي المياه التي جعل منها الله عز وجل كل شيء حي.

بشكل عام فإن المدن الكبيرة الحديثة المجهزة بشبكات المياه والصرف الصحي، تكون نسبة الاستهلاك المائي للفرد الواحد أعلى بكثير من الأماكن الريفية الصغيرة. ذلك أن حصة الفرد الواحد في المدينة الكبيرة الحديثة تتراوح ما بين ٣٠٠ - ٦٠٠ لتر ماء في اليوم. وبالطبع تدخل ضمن هذه الكمية أيضاً كمية المياه التي تصرف على اقتصاد المدينة، مثل سقاية الأشجار وغسل الشوارع. وفي الأماكن الريفية، وحتى في أكثر البلاد تقدماً، لا يتجاوز استهلاك الفرد الواحد أكثر من ١٠٠ - ١٢٠ لتراً في اليوم. أما في البلاد النامية الأقل تطوراً، فتصل الكمية ٢٠ - ٣٠ لتراً في اليوم للفرد الواحد.

إن تزويد السكان بالماء يشكل أقل جزء من الاستهلاك العالمي الكلي للماء، حيث لا يزيد عن ٥% من الاستهلاك الإجمالي. ولا يوجد أي فرع من فروع الصناعة لا يستعمل الماء، حيث يستخدم الماء في العمليات الإنتاجية كمحل أو مذيب، وناقل للحرارة (بخار، ماء ساخن)، ومبرد.



وبشكل عام فإن الاستهلاك المائي يتأرجح في مجالات واسعة بالنسبة إلى مستوى العملية الإنتاجية. كما تستهلك كميات كبيرة من الماء في الصناعات الغذائية، وبشكل خاص في المسالخ وفي المزارع وفي المصانع.

ولا شك أن التطور الصناعي يتطلب استهلاكاً كبيراً للماء، وبخاصة أن هذا الماء يتسخ من جراء المخلفات الصناعية، وهذا يعد السبب الرئيس في نقصان الماء العذب على الكرة الأرضية، مع العلم أن الصناعة تحتل المركز الثاني بعد الزراعة من حيث استهلاك الماء، حيث يأتي الاستهلاك الرئيس للماء في الاستخدامات الزراعية من الري والسقاية.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في الوقت الحاضر تروى مساحات تقدر بأكثر من ٢٨٠ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم. ويشغل استهلاك الماء في الاستخدامات الزراعية المكانة الأولى من بين مختلف استعمالات المياه، ويزيد عن ٣٥٠٠ كم^٣ في السنة أو ٧٠% من الاستهلاك العالمي، ويشكل الاستهلاك غير العائد حوالي ١٨٠٠ كم^٣ من هذه الكمية. وهناك شكل آخر من أشكال فقدان الماء نتيجة استعمال المياه الطبيعية من قبل الإنسان، وهو التبخر من سطح الخزانات المائية، حيث تبلغ مساحة الخزانات المائية في العالم حوالي ٣٥٠-٤٥٠ ألف كم^٢.

مما سبق يتبين لنا أن هناك أربع طرق رئيسية لاستهلاك الماء من قبل البشرية وهي؛ السكان، الصناعة، الزراعة، الخزانات المائية. وهي تستهلك في السنة أكثر من ٣٥٠٠ كم^٣ من الماء العذب، أي ما مجموعه ٩% من كمية الجريان لأفهار العالم مجتمعة والتي تساوي ٤٤٥٤ كم^٣.

وهذه الأرقام، كما يقول أوليغ سينغار في كتابه "هل تكفي المياه أحفادنا؟"، غير دقيقة تماماً، ولكن ترتيبها لا يثير أية شكوك. وللهولمة الأولى تبدو نتائج حسابات الصرف العام للماء مشجعة، ويبقى غير واضح، السؤال التالي؛ لماذا ظهرت في الصحافة العالمية العناوين المرعبة عن قلة وعدم كفاية الماء العذب وعن المشكلة رقم واحد عالمياً وهي تأمين الماء للإنسان؟

لقد نشأ الخطر من عدم كفاية الماء نتيجة للنمو السريع لسكان الكرة الأرضية، حيث يزداد عدد سكان الأرض بمقدار شخصين كل ثانية. ونتيجة للتطور الصناعي العاصف للصناعة تظهر فروع صناعية جديدة تتطلب استهلاك كميات كبيرة من المياه.



رؤى اقتصادية (٢٦)

الرؤية: عالم مستديم من منظور اقتصادي

الفكرة: إن على الدول الفقيرة أن تختار بين اقتصاد الكابوي واقتصاد رجل الفضاء

رغم مرور أعوام على مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي حول البيئة والتنمية في (ريو دي جانيرو)، ما زال العالم عاجزاً عن تحقيق هدفه الرئيس (اقتصاد عالمي مستديم بيئياً). ف منذ قَمَّة الأرض عام ١٩٩٢م ازداد عدد سكان الأرض بما يقرب من ٤٥٠ مليوناً، وتصاعدت الإطلاقات السنوية من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو الغاز الرئيس من بين غازات البيوت الزجاجية إلى مستويات عالية جديدة، مما يغيّر التركيبة ذاتها الخاصة بالجو وميزان حرارة الأرض. يقول كرسنوفر فلافن: من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي على المدى الطويل، نحن بحاجة إلى إبطاء النمو في أعداد البشر، وتقليل الفقر في دول الجنوب، والاستهلاك المفرط في الشمال، وهما اللذان يدفعان الناس إلى قطع الأشجار عن وجه الأرض. ففي بداية القرن الماضي كان سكان العالم ١,٦ بليون نسمة فقط، وبحلول نهايته كان عددهم أكثر من ستة بلايين؛ أي: بزيادة قدرها ٤,٤ بليون أو ٣٠٠٪. وتنامي أعداد السكان قوّة دافعة وراء الكثير من المشكلات البيئية والاجتماعية، ومع تزايد البشر الآن بسرعة قياسية قدرها ٨٨ مليون سنوياً تقريباً، فإن إبطاء سرعة هذا النمو البشري أصبح أولويّة ملحّة. على أنه لا يمكن النظر في موضوع النموّ السكاني بصورة صحيحة دون الإشارة إلى مستويات استهلاك الموارد في كلّ دولة على حدة. فهناك ما يقرب من ١,٥ بليون من الناس في العالم ينتمون إلى طبقة المستهلكين؛ وهم الذين يقودون سياراتهم، ويمتلكون الثلاجات وأجهزة التلفاز، ويتسوّقون في الأسواق المركزية الكبرى، ويستهلكون الجانب الأكبر من الوقود الأحفوري، والمعادن ومنتجات الأخشاب والحبوب في العالم.



فالمولود الجديد في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - يحتاج إلى ضِعْفِي ما يطلبه مثلاه في البرازيل أو إندونيسيا من الحبوب، وعشرة أضعاف ذلك من النفط، ويسبب هذا المولود تلوثاً أكثر بكثير. وبعملية حسابية يسيرة يظهر أن الزيادة السنوية في عدد سكّان الولايات المتحدة البالغة ٣ ملايين نسمة أو أكثر، تضع من الضغوط على موارد العالم ما يضعه ١٧ مليوناً من الناس الذي يضافون إلى عدد سكان الهند كل عام.

وما لم تقم الدول الصناعية بتطوير أساليب حياتية أقل كثافة في استخدام الموارد والتقنيات الأقل تلوثاً، سيكون من الصعب تطوير اقتصاد عالمي مستديم؛ سواء استقرّ عدد سكّان العالم في خاتمة المطاف عند ١٢ بليون شخص، أو عشرة، أو حتى ثمانية.

وقد خلصت الدراسات التفصيلية التي أجراها معهد "وبرتال" في ألمانيا إلى أنه عند استخدام المواد بصورة أكثر إنتاجية، سيكون من الممكن في العقود القادمة تخفيض مستويات الطاقة واستهلاك المواد في الدول الصناعية بنسبة واحد إلى أربعة، في الوقت الذي سيجري فيه تحسين مستوى المعيشة بشكلٍ فعلي، ومع ازدياد الطلب الاستهلاكي قامت الكثير من الأعمال التجارية بإعادة صياغة عمليات تصنيعها وتطوير منتجات مستدامة بيئياً.

فقد ذكر "بول هوكن" المدير التنفيذي التجاري في كتابه "علم التبيؤ التجاري"، لقد وصلنا إلى نقطة تحوّل لا تبعث على الاستقرار، نقطة مثقلة بالاحتمالات في مدينتنا الصناعية؛ إذ على أرباب الأعمال التجارية إمّا أن يأخذوا على أنفسهم عهداً بإصلاح التجارة، أو أن يسيروا بالمجتمع إلى متعهّد دفن الموتى!

وعندما كانت البشرية تحاول استعادة عافيتها بعد صدمة رؤية صور الأرض من الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٠م، تنبأ "كينيث بولدنج" العالم الاقتصادي أن نفاذ البصيرة الذي أوحى به تلك اللحظة سيؤثّر نهاية الأمر في الممارسات ذاتها التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة.

فاقتصاد الكاوبوي كان يحدّد معالم الحضارة الإنسانية بصورة متزايدة، وهو الاقتصاد الذي يستخدم الموارد الطبيعية كما لو كانت باقية دون حدود، هذا الاقتصاد كان يقف على طرف نقيض للحدود البيئية.

وسياتي اليوم الذي سيحتاج هذا الاقتصاد فيه إلى التحوّل إلى اقتصاد رجل الفضاء الذي يحترم - بصورة من الصور كما يفعل رواد الفضاء - الحدود البيئية الصارمة، ويحافظ على الموارد، ويُعيد تدوير النفايات.



وكَلِّمًا تَأخَّرت المجتمعات في الشروع في هذا التحول - كما يرى بولدنغ - فإن هناك صعوبة في قدرتها على الحفاظ على مقدراتها الطبيعية.

ورغم أن الدول الصناعية وصلت إلى ما يُشبه الطريق المسدود على مسار الاقتصاد والقائم على أسلوب الكابوي، فإن الدول الأكثر فقرًا سارت في أعقابها وعلى منوالها بكلِّ أسف، وهكذا - كما هي الحال في الدول الصناعية - لم يفعل الدعم المقدم للموارد الطبيعية في الدول النامية سوى القليل للتصدّي للمشكلات الاقتصادية المعاصرة، ولما كان دعم الحكومات للموارد الطبيعية نادرًا ما كان ناجحًا، ولما كان هذا الدعم قد زاد في الغالب من سوء أوضاع أفقر الفقراء، فإنه بحاجة ليصبح أقلَّ ممَّا هو عليه.

ختامًا أقول:

إن على الدول الفقيرة أن تختار بين اقتصاد الكابوي واقتصاد رجل الفضاء، وعليها أن تتحمَّل النتائج والتبعات، أو أن تبني الثمار والفوائد، وما زال الوقت مناسبًا والبدايل قائمة، والاختيارات معروضة أمام الجميع.



رؤى اقتصادية (٢٧)

الرؤية: الألوان من منظور اقتصادي

الفكرة: إن الأساس الذي يتعين أن تقوم عليه تصوراتنا للتنمية والسكان والبيئة والاقتصاد هو كوكب مزدهر

إن الجدل دائر منذ مائتي عام تقريباً، حينما كتب توماس روبرت مالتوس كلماته عام ١٧٩٨م رداً على مجموعة من الكتاب الفرنسيين المتفائلين: " إذا أخذنا أي عدد واعتبرناه هو عدد السكان في العالم، فمن شأن النوع البشري أن يتزايد وفقاً للنسب ١-٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤-١٢٨-٢٥٦-٥١٢ وتتزايد أسباب الحياة الضرورية (ومنها الموارد الاقتصادية) وفقاً للنسب ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠ .

ومنذ ذلك الحين ألصقت صفة المالتوسية بأولئك الذين يؤمنون بأن الجمهرة البشرية يمكنها الضغط على موارد الأرض. ويؤمن معارضوهم بأن هذا الخوف ليس مبالغاً فيه فحسب، بل هو خطر. وقد ألحقت بالفريقين صفات أخرى، فوصف المالتوسيين بأنهم " معارضو المواليد " و " مجانين البيئة"، ووصف معارضو المالتوسيين بأنهم " مؤيدو المواليد"، و " بله التقنية". وأياً ما تكن الأوصاف، فمنذ أن كتب مالتوس مقالته " قاعدة عدد السكان"، زاد عدد البشر إلى ثمانية أمثاله وارتفع استخدام الطاقة البشرية الكلية إلى مائتين مثل أو ما يقرب من ذلك. وطال عمر الإنسان المتوقع في كل مكان تقريباً على حد زعم دونلاد ميدوز في دراسة لها عن " المسألة السكانية".

وكذا نقص غطاء الأرض من الغابات بمقدار الثلث ومساحة الأراضي المبتلة التي لم تتعرض للاضطراب إلى النصف. وتغيّر تركيب الجو بفعل التلوث الذي أحدثه الإنسان. ومات مئات الملايين من الأشخاص جوعاً، وانقرضت الألوفا من الأنواع واستنزفت المناجم وآبار النفط، وواصل الاقتصاد النمو. تقول دونلاد ميدوز في كتاب " ما وراء الأرقام": أحد أسباب استمرار الجدل هو أن التاريخ يقدم مجموعة من الأدلة المختلطة إلى حد بعيد.



وإذا طال الجدل الذي يسوده التحمس قرنين تقريباً، فهناك حتماً أصالة في الرأي القائل بأن الأدلة معقدة بالقدر الكافي لتأييد الطرفين، ليس هذا فحسب بل إن كلاً من الطرفين منهمك في تمحيص الأدلة وفرزها مجتمعةً ما يؤيد أفكاره المتصورة سلفاً فقط.

وباختصار، فلحل اللغز المالتوسي، والتوصل إلى أسلوب للتفكير والتصرف، يمكن أن يهدي العدد المتزايد من السكان إلى مستوى معيشة ملائم يمكن الحفاظ على استمراره داخل نطاق الأرض، يلزمنا معرفة جميع وجهات النظر ومعالجتها باحترام، كما يلزمنا التنسيق بينها ودمجها في وحدة متكاملة. فهناك أكثر من وجهتي نظر. فالجدل لا يقتصر على مؤيدي مالتوس ومعارضيه فحسب.

فأنصار الرأي الأزرق في المسألة المالتوسية " الزُّرْق " يركّزون على إمكانية جعل رأس المال ينمو بمعدل أسرع من معدل نمو السكان حتى يمكن أن يكون كل شخص أحسن حالاً. ويحدث التقدم، كما يعرفه هذا الرأي، بتزايد رأس المال المنتج، وبناء البنية الأساسية لزيادة فعالية رأس المال وتعليم البشر لجعلهم أكثر مهارة وإبداعاً في الحصول على نتاج لرأس المال.

و" الزُّرْق " يرون حولهم نماذج حيّة تثبت صلاحية رأيهم للتطبيق العملي. فأعظم نظم العالم الاقتصادية حيوية ونشاطاً وتنوعاً وإنتاجاً وإبداعاً هي حيث تكون الصناعة قوية ويحصل الناس على حوافز مادية في مقابل المثابرة والجدية في العمل أو البراعة أو الاستعداد للتضحية في الحاضر استثماراً للمستقبل. ويركّز " الزُّرْق " على رفع المستوى الكلي للإنتاج، لا على توزيع هذا الإنتاج.

وبعض " الزُّرْق " يفترضون أن البشر تنافسيون وفردانيون وتستحثهم المكاسب المادية. ويعتقدون أن هناك فروقاً حقيقية بين الناس في الفضيلة والكفاءة.

أما أنصار الرأي الأحمر " الحُمْر " فهم هادئون بعد أن قهرهم انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن أسلوبهم في النظر إلى العالم لم يختلف بأي حال. فيما يراه " الحُمْر " هو أسلوب المجتمعات في أن تزيد نظامياً ثراء مَنْ هم أثرياء فعلاً مهملة الفقراء. و " الحُمْر ": لا يُسلمون بأن الذين يزداد ثراؤهم يفوزون بمكافأة عادلة على إنتاجية متفوقة. و " الحُمْر " يريدون إصلاح حالات الظلم والاضطهاد فهم يؤمنون بأن الناس يهتمون برفاهية الآخرين، وأن ما من شخص يسعد حقاً بينما الآخرون تعسون، ويؤمنون بأن الناس يستجيبون للفرص من أجل فائدة المجتمع الأكبر لا لمجرد المكافأة المادية. والعدالة عن " الحُمْر " تعني تلبية احتياجات الجميع وعدم التفرقة المنحازة ضد الأقل خطأً.



والعمل لا رأس المال ولا الموارد الطبيعية، في رأي " الحُمُر " هو أهم عامل في الإنتاج. وعلى ذلك فيجب أن يكافأ الناس على عملهم وبعض " الحُمُر " يضمرون أثراً عميقاً من الامتعاض من الناس الذي يرتزقون من الإيجارات أو أرباح الأسهم والسندات المتعلقة بالملكية لا بالعمل.

ومعظم " الحُمُر " لا يعولون على السوق الحرة وحدها لتكون المسار المؤدي للرخاء والخير العام. وهم يرون ضرورة السيطرة الاجتماعية على الاقتصاد وحفاظاً على استمراره في الأداء وتوفير العدالة. ومعظم " الحُمُر " كـ " الزُرق " يفهمون التنمية بدلالة الصناعة الواسعة النطاق ولكن بمصانع يسيطر عليها ممثلون للعمال. و " الحُمُر " كـ " الزرق " يرون أن النمو الاقتصادي هو خير في ذاته كما أنه مفتاح لحل المشكلات الاجتماعية.

ومن ثم، فليس من السهل إيجاد مكان لاحتمال أن تكون الأرض ذات إمكانات محدودة في الفلسفة الحمراء. إذ لم يركّز " الحُمُر " حتى وقت قريب على الموارد الطبيعية. كما أن الحُمُر " لا يهتمون كثيراً بالنمو السكاني أو البيئة.

وإذا كان " الزُرق " مولين انتباههم نحو نمو رأس المال والتقنية، و " الحُمُر " مهتمين بالعمل وأنماط التوزيع فإن أنصار الرأي الأخضر " الحُضُر " حريصون على مراقبة التلوث ونفاد الموارد. فليس رأس المال ولا العمل في رأيهم هما أهم العوامل الحاسمة في الإنتاج، بل المواد والطاقة. ويقلقهم حجم النظام الاقتصادي بالنسبة للحجم الذي يمكن أن تطيقه البيئة.

وبينما " الزُرق " و " الحُمُر " يجاهدون من أجل زيادة نمو النظام الاقتصادي، فإن الذين ينظرون إلى العالم من خلال نظرات " حُضُر " يخشون إمكان نمو النظم الاقتصادية والأعداد السكانية إلى حجم أكبر مما يجعلها متواصلة. والتقدم، في عرف الحُضُر، يجب أن يصل بالناس إلى حالة اكتفاء لا إلى حالة نمو مادي مستمر. والسبيل إلى التنمية، عند " الحُضُر " هو خفض الاحتياجات البشرية المفرطة من الإنتاج والتوالد. وهذا يعني تثبيت الأعداد السكانية أو حتى تقليلها والاعتدال في شراء المادي واختيار التقنيات التي تقوّي، بدلاً من أن تدمّر العالم البيئي.

و " الحُضُر " متفائلون من ناحية التقنية كـ " الزُرق " و " الحُمُر "، ولكن فيما يتعلق بالتقنيات التي تروق لهم فقط. فهم يعتقدون أن الطاقة الشمسية، لا النووية، يمكنها أن تؤدي ما هو مطلوب. واحتمال الاعتماد على تقنية معمّمة لحل جميع المشكلات أقل لدى " الحُضُر " منه لدى " الزُرق " و " الحُمُر ".



ف" الخُضْرُ " يزعمون أن ما من تقنية على الإطلاق تسمح بالزيادة المستمرة في الإنتاج وعدد السكان. ويرى " الخُضْرُ " أن التدابير المتعلقة بالسوق والعدالة الاجتماعية قد تكون ضرورية في عالم مثالي.

لذا، ف" الزُرْقُ " يميلون إلى اعتبار " الخُضْرُ " حُمْراً مقنّعين. أما " الحُمْرُ " فيميلون إلى اعتبارهم مجموعة الصفوة الذين يعيشون في أطراف طريق طويلة ملتوية لا يهتمون بالعدالة الاقتصادية. والواقع أن " الخُضْرُ " ليس لهم مكان مناسب في الطيف الممتد من الأحمر إلى الأزرق.

إن وجهة النظر البيضاء تجمع في بعض نواحيها من جميع الألوان السابقة. ف" البيض " يرون أن السياسة الجديرة بالاهتمام هي فقط التي تتبع من حكمة الناس وجهودهم. وتركيز اهتمامهم لا ينصرف إلى إعادة التوزيع أو تنظيم عدد السكان، أو إنشاء المصانع أو زرع الأشجار، بل إلى تمكن الناس من السيطرة على حياتهم وقراراتهم. وهذا النموذج يعتبر التقدم هو الاعتماد على النفس محلياً. والتقنية المناسبة مفهوم مهم بالنسبة " للبيض " وهي التقنية التي تستخدم أدوات يمكن صنعها وصيانتها على المستوى المحلي.

وفي رأي " البيض " أن القروض الضخمة للصناعات الكبيرة تدل التنمية الحقيقية على الأرجح، والقروض الصغيرة جداً هي المرام. وحوافز السوق ممتازة ما دامت تساعد الأنشطة الاقتصادية الصغيرة على منافسة الكبيرة. و" للبيض " منظمات كثيرة شديدة التحمس للاهتمام بالبيئة. ولكن " البيض " يعتبرون البيئة بيئة عاملة، أي أن فيها مقام الناس ومعاشهم، لا بيئة يحفظ لها نقاؤها الأصلي بدون إفساد لتعجب السائحين.

وهكذا، " الحُمْرُ " يجرون التجارب على فعاليات السوق. وبعض " الزُرْقُ " يقرّون بأنه لا يتعين نبذ السوق كلية بسبب فرض معايير العدالة الاجتماعية ورعاية البيئة عليها. وقادة " البيض " يسألون أنفسهم كيف يمكن الارتقاء واستخدام مهارات الإدارة الواسعة النطاق من دون أن يفقدون القدرة على الاستماع إلى الناس. و" الخُضْرُ " يقرّون بإمكان صون البيئة من دون أن تخيب آمال الناس.

ختاماً أقول: إن الأساس الذي يتعين أن تقوم عليه تصوراتنا للتنمية والسكان والبيئة والاقتصاد هو كوكب مزدهر يؤدي وظائفه !!.



رؤى اقتصادية (٢٨)

الرؤية: التفاؤل والتشاؤم من منظور اقتصادي

الفكرة: إن الجدل القائم حول قضية "الجوع في العالم" يدل على تباين الآراء بين دُعاة التفاؤل ودُعاة التشاؤم

من المعلوم أنه ليس للإنسان سوى فم واحد، ومعدة واحدة، وأعضاء واحدة، وإن استهلاكه الطاقة محدود؛ لأن ليس له سوى جسد واحد، ودماع واحد، وفكرة واحدة، وهذا يحدد إمكانية إشباع حاجات الإنسان الغذائية، فإلى مزيدٍ من الرخاء، ولنُدفع سوياً آلام الجوع. أيكون الرخاء قدر الغد؟ أم أن البشر - وقد تكاثروا تكاثراً مفرطاً - سيهلكون جوعاً؟ وهل تكون البطالة والعمل على طريقة السلاسل نتائج حتمية للتطور التقني؟ وهل سيشهد العالم تزايد بروز المتناقضات الراهنة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة؟ أو أن التطور والتقدم سيسهمان في حل المتناقضات وفي القضاء على الألم، وفي رفع مستوى حياة البشر، وفي اختصار مدة فترة العمل، وفي إنتاج المواد الاستهلاكية، والتجهيزات الضرورية لردم الهوة التي اتسعت بين الشعوب؟ تلك هي بعض التساؤلات التي يطرحها الناس على أنفسهم خلال القرن الواحد والعشرين. إنَّ الجدل القائم حول قضية "الجوع في العالم" يدل على تباين الآراء وعلى عدم اطمئنان معاصرنا إلى جدوى التقدم التقني.

إنَّ بعض الاقتصاديين وهم دُعاة التشاؤم، يعتبرون أن العالم قد ولج عصر تكاثف سكاني مفرط. أما دُعاة التفاؤل فيسلمون بواقع التضخم السكاني الحالي، بيد أنهم يعتقدون أن هذا التضخم سائر في طريق التوقف، كما قيل: «مائدة الفقير جديبة، أما سريره فخصب»؛ أي: إذا كانت الشعوب كثيرة النسل، فما ذلك إلا لأنها فقيرة، فبمقدار ما تزداد غنى يقلّ نسلها.

ويخطئ من يقول: إن الأرض محدودة، وإن عدد الهكتارات الصالحة للزراعة لا يمكن زيادته، وإنه ليس في مقدورنا أن نستنتج من كل هكتار سوى كمية محدودة من المواد الغذائية، فالعلم يفتح فعلاً في هذا المضمار آفاقاً جديدة.



يقول جان فوراستيه في كتابه «تاريخ الغد»:

هل تكون أمة على كوكبنا في حالة رخاء سنة الألفين، أعني أمة تعطي «كل فرد وفق احتياجه»؟
إنّ المعضلة دقيقة الحل؛ لأن غاية التقدم التقني أن يحوّل إلى حيز الإمكان، ما لم يكن كذلك بالأمس
والتقدم العلمي غير متوقع في قسم كبير منه.

فمن كان باستطاعته أن يتوقع منذ سنين مجال التطبيق العملي للأبحاث النووية؟

يقول كلود فيمون: يظهر لدى فحص التطور الاقتصادي في البلدان الغنية أن الناس في هذه البلدان لا
يفتؤون يكتشفون تقنيات جديدة تسهم في تزايد تحريرهم من البؤس.

إنّ التقدم التقني الذي وضع موضع التطبيق خلال السنين الماضية يزيد كثيراً إمكانات الإنتاج، وبالتالي
يزيد طاقات الاستهلاك ليس فقط في القطاعات التي يلعب فيها التقدم التقني دوراً عظيماً، بل كذلك
في القطاعات التي لم يبلغها التقدم.

والتسابق غير المتناهي نحو استهلاك متزايد يمنح الاقتصاد المعاصر قوة تحمل أكبر، وأنّ قسمًا من هذه
الحاجات توحى به للناس الصحافة والدعاية والخبرة الكاذبة.

إنّ العلوم الإنسانية ما زالت أشد ضرورة من العلوم الطبيعية للتقدم البشري، فمن الضروري إذا
الاحتفاظ بزيادة شروط الازدهار، فعلى هذا القرن أن يكون قرن العلوم الإنسانية، كما كان القرن
الماضي عصر العلوم الطبيعية.



رؤى اقتصادية (٢٩)

الرؤية: الجوع من منظور اقتصادي

الفكرة: إننا نسمي في الغرب دول الجوع ويطلق الغرب علينا الجوع

إذا أريد حقاً للإنسان أن يظل على قيد الحياة، وأن يظل سيداً بين الكائنات الحية الأخرى، سيداً على بيئته الطبيعية، فعليه أن يدرك تماماً ماهية الكوكب الذي يعيش عليه. بيد أن كثيراً من الشعوب والدول قد أصبح لديها معلومات قيمة وفريدة وغريبة في آن واحد عن جوانب متعددة لأحوال سطح هذا الكوكب، أكثر مما لديهم من معلومات عن التدمير الذي سوف يحدث للأرض نتيجة للانفجار السكاني والنمو المطرد للحياة عليها.

إن الإدراك بأن هناك بليوناً أو اثنين من السكان يعيشون على الكوكب دون غذاء كاف لهم، من شأنه أن يثير الدهشة والتساؤل والذهول. كذلك كيف أن هناك عشرة أو عشرين مليون نسمة من السكان ومعظمهم من الأطفال يموتون جوعاً كل عام، حسب بعض الإحصاءات المتحفظة، في الوقت الذي يتجه فيه الكثير من المزارعين وبتوجيه من حكوماتهم، وتحت تأثيرات المدنية الحديثة بتقليص المساحات المزروعة من المزروعات الغذائية. أليس هذا مدعاة للدهشة والألم؟!.

كم من أفراد الشعوب الأوروبية والأمريكية يدركون تماماً كيف أن حيواناتهم المدللة تتمتع بغذاء أفضل من مئات الملايين من البشر؟!.

يقول د. محمد عبدالرحمن الشرنوبى في كتابه "الإنسان والبيئة": إننا نسمي في الغرب بدول الجوع ويطلق الغرب على أفرادنا "الجوع"!!.

إن فقراء العالم اليوم في حالة لم يسبق لها مثيل. إنهم يعلمون ما يتمتع به العالم الغني. إن وسائل الإعلام من صحف وسينما وإذاعة وتلفزيون وقنوات فضائية إضافة إلى الإنترنت وعالم الحواسيب الرهيب، قد نقلت إلى العالم الجائع طرق المعيشة في الدول المتقدمة والمترفة.

لقد شاهد كل هذا، العالم المتخلف، شاهد دولة السيارات والناطحات والطائرات والغواصات والبواخر وأجهزة الاتصال والمواصلات ووسائل الترفيه والنعيم.



وبالطبع فإن أفراد هذا العالم يتطلعون إلى مشاركة العالم الغني في حياة الترف التي يحياها. فهم متطلعون لما أسماه ستيفنسون بالآمال أو التوقعات المتزايدة.

إن كرونولوجية المجاعة أي دراسة تاريخ وتقييم وتسلسل أهم المجاعات التي حلت بالبشرية أمر مهم. فليس من السهل الحصول على تاريخ سليم لكل هذه المجاعات، ولكن حصر ما كان منها مؤثراً يعتبر أمراً ممكناً إلى حد ما.

فقد أسهمت المجاعات إلى حد كبير في المعدلات العالية للوفيات حتى بعد ظهور الثورة الزراعية، وكذلك الفيضانات والحروب والأوبئة وأسباب أخرى عديدة، مما دفع بالسكان إلى حالة من الهزال والضعف الشديد وفقر الدم والإرهاك والتردي في مؤثرات حادة أساسها الجوع مهما كان السبب فيه. كتب جورج بورجستروم في نهاية الستينات قائلاً إن هناك حوالي ٤٥٠ مليون نسمة من بين سكان العالم ينعمون برغد العيش والغذاء، مقابل ٢٤٠٠ مليون نسمة يعانون إما من نقص أو سوء التغذية. أما الآن فهناك أكثر من ٦٠% من سكان العالم يعانون من سوء التغذية بالمفهوم العلمي أي نقص في أحد العناصر الأساسية للغذاء أو أكثر خصوصاً في البروتينات.

هذه التصريحات والأرقام وغيرها كثير مما نقرأه ونسمع به في الآونة الأخيرة، إنما يعني أن هناك أكثر من بليون ونصف البليون من بين سكان العالم إما يعانون من نقص أو من سوء التغذية. وهناك تقديرات أخرى تدل على أن عدد الجياع من البشر يزيد عن بليونين من السكان. ومنهم حوالي نصف بليون يعانون إما من الجوع المزمن أو يموتون جوعاً.

وهذه الأعداد لا تشمل بطبيعة الحال الملايين من الجوعى الآخرين الذين يعانون من سوء التغذية من الطبقات المتوسطة في الدول المتقدمة. أو الذين يستطيعون الحصول على الغذاء الجيد. ولكنهم لا يفعلون لجهلهم بالعناصر الغذائية الأساسية اللازمة لهم.

وفي مواجهة هذه الأعداد الغفيرة التي تترنح من الجوع، لا نجد صوتاً يرتفع بالمأساة التي يعيشها العالم بالقدر اللازم أو المناسب لحجم هذه المأساة، بل هناك من يقول بالزعم أن ذلك أمر طبيعي، ولطالما مرت البشرية بأزمات ومجاعات، فما الذي تغيّر - إذن - حتى ترتفع صيحات الخوف.

والحقيقة، فإن الموقف المعاصر والخاص بنقص الغذاء في العالم أمر لم يحدث في التاريخ من قبل، كما أن التهوين أو التخفيف من شأنه، إنما يعتبر جريمة عصرية لن يغفرها التاريخ لأجيالنا بأعدادنا من جانب، وبملوثات بيئتنا من جانب آخر.



فللأسف، فإن أسباب سوء توزيع الغذاء في العالم ترجع إلى عدة عوامل متداخلة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، فالفقر والجهل وأساليب الإنتاج التقليدية والعادات والتقاليد وتختلف المواصلات، كلها تعتبر من الأسباب الجوهرية في سوء توزيع الغذاء بين سكان العالم وأقاليمه. إن المشكلة الغذائية تكمن في عدم تنوع الغذاء والوقوع في أمر العادات والتقاليد، وهو أمر تاريخي لا يرتبط بزيادة السكان بالطبع، ولا بالأوبئة أو الجفاف أو الفيضانات التي تسبب المجاعات المفاجئة عادة.

إن مظاهر سوء التغذية أو ما يُعرف بالجوع الخفي لا تقل أثراً عن الجوع الواضح الذي تتسبب فيه الكوارث الطبيعية عادة.

فقد أسهمت المجاعات في رفع معدلات الوفاة حتى بعد ظهور الثورة الزراعية، كما بيّنت ذلك سابقاً. فحتى هذا القرن، فإن المجاعات مازالت تقتل الملايين من السكان. إنها حقيقة مخيفة!!.



رؤى اقتصادية (٣٠)

الرؤية: الفساد من منظور اقتصادي

الفكرة: عندما يصبح الفساد شاملاً، تكون التدابير العادية ضد الفساد غير كافية

يقول أيان ماكدونالد: الفساد مثل وحش هيدرا الأسطوري، عدو متعدد الرؤوس يتشكل إلى كل جزء من النسيج الاجتماعي، ويضعف الجسد السياسي ويعرض آفاق النمو الاقتصادي للخطر. وكثيراً ما بدا لنا أن خطر الفساد لا يقهر. ولكن مؤخراً، وبعد التحسن الذي طرأ على التنظيم والإدارة وأصبح صنع القرار أكثر شفافية من خلال جهود الحكومات والمنظمات الخاصة والأفراد، حدث تقدم ملحوظ في كبح الفساد. إذن: ما المشكلة بشأن الفساد؟ هذا السؤال وجهه عالم السياسة كولين ليزر منذ ما يقرب من أربعين عاماً.

إن جهود البلدان تبدأ في العادة لمناهضة الفساد برفع الوعي ثم إجراء تغييرات لجعل الحكومات أقل قابلية للفساد ثم بالتصدي لمشكلة الأنظمة الفاسدة. وعند الوصول إلى هذه المرحلة الثالثة، ما التدابير التي تستطيع الحكومات والمواطنون المعنيون وغيرهم اتخاذها لاقتلاع الفساد من جذوره؟! الحقيقة، إننا الآن نحتاج لأن نتعلم ونفعل المزيد في المرحلة الثالثة من العمل المناهض للفساد. فما الذي يمكن عمله إذا فشل رفع الوعي وتدابير الوقاية وإذا أصبح الفساد هو الأصل. ما يمكن أن يطلق عليه المرحلة الأولى لرد الفعل لكل من الفساد أو المرض هو رفع الوعي. وفي عدد من الكتب التي صدرت أخيراً، مثل صانعوا البؤس لـ بلينيو أبوليو وآخرين، يعزى الفساد للمواقف السيئة تجاه السلطة. ودعوته السياسية هي نوع خبيث من خصخصة الدولة أي الاستخدام الخاص غير الرسمي وغير المشروع للحكومة بواسطة الطبقة السياسية.

وتؤكد المرحلة الثانية لرد الفعل للمرض أو الفساد على الوقاية، الإبقاء على الأجسام السليمة بعيدة عن العدوى. والتدابير المضادة للفساد التي وصفناها أعلاه، التي تتراوح ما بين اختيار موظفين أفضل ورفع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد مشتقة من هذا الأسلوب. ولكن ماذا نفعل لو كان



الفساد قد ترسخ بالفعل؟! عندما تفشل الوقاية، فإننا نحتاج لمرحلة ثالثة من محاربة الفساد، مرحلة تتعقب المرض.

إن معظم مؤسسات التنمية اليوم تسعى إلى تحسين وسائل التنظيم والإدارة سعياً إلى ضمان نجاح المشروعات التي تساعد في تمويلها. وهي تركز على كبح جماح الفساد بين موظفي الحكومة، وإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ولكن التحديات التي تواجه منع الفساد والحد منه أصبحت رغم كل شيء أكثر تعقيداً.

وتؤكد خبرات هيئة الشفافية الدولية وخبرات المجموعات الوطنية المنتمية إليها أن العدد المتزايد من مبادرات مكافحة الفساد التي يجري القيام بها يصطدم بجدار ضخم من ممارسات الفساد.

ويظهر من مؤشر مفهوم الفساد لدى هيئة الشفافية الدولية ومؤشر دافعي الرشوة، اتساع نطاق الرشوة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف رواتب القطاع العام وحصانة كبار الموظفين ورجال السياسة في الواقع من الملاحقة في الغالب وما يتسمون به من جشع. هذا فضلاً عن نزوع الشركات غير الوطنية بدرجة كبيرة إلى دفع الرشاوي. ولكي تكون مبادرات مكافحة الرشوة فعالة، ينبغي أن نعترف بهذه الحقائق ونواجهها.

ختاماً أقول: عندما يصبح الفساد شاملاً، تكون التدابير العادية ضد الفساد غير كافية، إنها لن تكون عتيقة أو عفا عليها الزمان بالتأكيد. فستكون هناك دائماً حاجة لرفع الوعي بتكلفة الفساد ولجعل مؤسسات الدولة والسوق أقل قابلية للفساد. ولكننا نحتاج أيضاً إلى التفكير في أساليب جديدة للعمل بواسطة أنواع جديدة من العاملين لتيسير الجهود المشتركة للقضاء على الفساد.



رؤى اقتصادية (٣١)

الرؤية: الأخلاق من منظور اقتصادي

الفكرة: إننا مطالبون بالعودة إلى مسائل الأخلاق والقيم في حياتنا الاقتصادية وتعاملاتنا المالية

إن تبادل النقد هو أعظم الظواهر الاجتماعية في الحضارات الاقتصادية.

وقد نجم عن سهولة القيام بمختلف أنواع المبادلات بواسطة النقد أن أخذت به جميع المجتمعات التي يشكل تقسيم العمل أساس تنظيم الإنتاج فيها. فالنقد قبل أن يكون في الغالب موضوع جشع، وقبل أن يصبح على الدوام وسيلة للعيش، إن هو إلا أداة ضمن تقنية متقدمة للمبادلات. إنه القاسم المشترك بين القيم جميعاً، وهو يجعل العائدات النقدية ينبوع كل قوة اقتصادية. وعلى هذا النحو تظهر سلفاً، أداة السيطرة في قلب أداة المبادلات.

إن الأهمية التي تتمتع بها فكرة النقد وموضوعه في الأفكار وفي العقول، تضطرننا إلى النظر إلى منزلته في الأخلاق العملية. والحق أن الخير والشر كليهما قد وجدا في النقد ميداناً وسیعاً للصراع. وهذا بدهي، ما دام القسم الأعظم من المبادلات، إنما يتحقق في شكل نقدي، وما دامت المبادلة تواكب الحياة الاقتصادية بأسرها، وهي حصيلة الأعمال كلها، والمشروعات كافة، والاختراعات جميعها.

إن أهمية الأفكار الأخلاقية تبدو جلياً عندما نتصور النقد على أنه إشارة ووسيلة لحيازة الثروة. إنه المجال المألوف " للمال"، وكبش فداء جميع مثالب النظم الاقتصادية المستندة إلى الاغتناء الفردي. فالناس يتحدثون عن المال الباعث على الفساد، والذي يحدث امتلاكه أضرار في القلب والنفس. أجل إن الفرد الذي يصبح غنياً يتمتع في الغالب بالرفاه الذي يتيح له المال، وهو ينسى عندئذ في أغلب الأحيان رفاق بؤسه.

إن ما يثار بصدد الثروة الكبرى هي أنها تتيح دوماً سيطرة فرد واحد على عدد كبير، سيطرة لا تستهدف مباشرة رفاه الأتباع بل مزيداً من إغناء السيد. وبالرغم من ذلك، فإن ثمة وضعاً أخلاقياً مقابلاً هو أيضاً أمر ذائع نصادفه أحياناً لدى أولئك الذين هم أنفسهم يعترفون بالمساوى التي يقود



إليها الشح. ذلك أن المال في نظرهم هو الإشارة المشخصة إلى العمل ومنتجاته. وبعبارة دقيقة، المال، لأنه هو من العمل، أمر طيب جليل بَلَّه مقدر.

إن المال وهو أداة تحويل القيمة هو الأسلوب الذي يتيح للإنسان أن يتصور المستقبل وأن يرى أبعد من يومه وأبعد من جيله، بالإرث الذي يتركه لأبنائه. المال وسيلة التقدم الاجتماعي المستند إلى العمل وهو أداة يومية للرفع وللحفاظ على القيمة، وإنه ليتحقق انخراط الإنسان في الزمان، وهو يقدم له ثواب جهوده، كما يقدم له أيضاً معنى واجباته. ومن ثم، يُدخل المال في الحياة الاجتماعية فكرة الأمانة في أداء الواجب. هذان الوجهان المتعارضان من الحكم الأخلاقي على المال تلقاهما تقريباً لدى كل واحد منا.

إن أخلاق الحيطة الاجتماعية والحذر تقدم إلى فضيلة التوفير والادخار أفضل الأسس. فالتوفير هو فعل تضيق الاستهلاك الحالي لزيادة الحصة الادخارية لمجابهة الطوارئ وظروف المستقبل. لا ريب أن إدارة تحسين المرء شروط وجود الأسرة والأبناء بطريق العمل والوفر أمرٌ محمود. بيد أننا قد نغالي في بعض الأحيان حين نعتبر السمة الفاضلة في فضيلة التوفير. ذلك أن أنماط التوفير ليست كلها فاضلة على قدر سواء. فالذي يوصل إلى حد البخل يعتبر نمطاً مردولاً، وكذا النمط المتصف بالشح وإمساك اليد.

إن من واجبنا أن نفكر في عادات طراز المعيشة التي تجعل التوفير يسيراً على بعض الأشخاص. فمن العسير تحديد منزلة التوفير بوصفه فضيلة تقع بين البخل والتبذير، إنها فضيلة وسط، كما أنه من غير الممكن تحديد السخاء والبّر بحدٍّ أقصى.

ومن خصال المال الذي يعترف بها الباحثون أنه يمنح الفرد شعوراً قوياً بواجباته. فثمة أخلاق تامة تدور حول الوفاء بالعقود والأمانة الاقتصادية والمالية.

إن بعض الناس قد يظنون أن ليس للمشاعر الأخلاقية أيّ نجوع في السلوك الاقتصادي. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المشاعر تنهض فيه بدور، بيد أن مدى هذا الدور يختلف باختلاف الأصقاع والأزمنة. فإذا لم تتحقق الوفرة في قطاع محدد من قطاعات الاستهلاك، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار نزعة الناس إلى التنافس للحصول على الخيرات النادرة.

إن من شأن المذهب الاقتصادي أن يمضي في إبداع نفسه باطراد وهو يفسر الوقائع الجديدة ويوجه الرأي بحسب الأهداف الأساسية والعادات الأخلاقية في المجتمعات.



إن الهوة الساحقة بين الأفعال والأقوال تثير في الغالب حفيظتنا وشعورنا بكرامتنا. ولعل أكبر الشرور إنما يحدث حول الموائد الخضراء في المؤتمرات الدولية. إذ يحسب الخبراء المجتمعون للبحث عن حلول لمشاكل اقتصادية، والبحث عن شؤون التجارة والأعمال أنهم مرغمون على التصريح المؤلف عن محاسن حرية التجارة بين الأمم، بينما يحملون في حقائبهم الأمر الصارم بخنقها؟! يبدو أننا اعتدنا الرياء الذي هو كما نعلم، التحية التي تقدمها الرذيلة للفضيلة.

إن الحكم الأخلاقي لا يتضح إلا في بعض حالات بينة بصورة خاصة: البائع الذي يحتكر سلعة، لانه يتوقع أن يرتفع سعرها في وقت قريب، إنه يقوم بمضاربة غير أخلاقية. والتاجر الذي يفيد من فترة الحرب ويحتلس ثمناً خيالياً لبعض السلع الضرورية، يقترف فعلاً غير اجتماعي وغير أخلاقي، وثمة أخيراً ظروف يكون الوضع الاقتصادي فيها بالغ الاشتداد مما يجعل كل بائع يرى في نفسه عرضة لغواية الإفادة منه لاستغلال الزبائن.

والأمر غير الأمر بالنسبة لعدد كبير من الممارسات التجارية التي ليست هي أيضاً سوى استغلال وضع من الأوضاع. ففي مثل هذه الحالات تبقى الأخلاق عاجزة عن مكافحة الشر تارة لأنه قد أُخفي عن الأنظار كل شيء يجري في الدهاليز، وتارة لأن أحداً لا يدركه حتى ذلك الذي هو مسؤول عنه.

ختاماً أقول: إننا مطالبون بالعودة إلى مسائل الأخلاق والقيم في حياتنا الاقتصادية وتعاملاتنا المالية قبل أن نكون ضحية للجشع والأنانية والاستغلال؟!.



رؤى اقتصادية (٣٢)

الرؤية: الإرهاب من منظور اقتصادي

الفكرة: إنَّ حوادث العنف والإرهاب تؤثر على اقتصاديات أيّ بلد

مدخل

تتطور الأحداث في هذا العالم بسرعة مذهلة، فهذه أحداث إرهابية وتلك ثورات اجتماعية واقتصادية، وهذه اختراعات علمية جديدة ابتكرها الإنسان. والعالم لا يكاد يهدأ من أحداث وتطورات في إحدى المناطق، إلا وتظهر له أحداث مضادة أو مشابهة في مناطق أخرى. ولهذا أصبح طابع الحركة السريعة المتلاحقة هو الطابع الذي يسيطر على أحداث واقتصاديات العالم في هذا القرن. وهذه الأحداث والتطورات حتمت على بني البشر التفكير في أحداث الساعة ومشاكلها بشكل بالغ التركيز.

أرقام وإحصاءات

- ١ - الإرهاب في الجزائر كلف الشعب والدولة ٤٠ مليار دولار.
- ٢ - وكلف الإرهاب اليمن مليارات الدولارات من دخل السياحة والتجارة والاستثمار، يضاف إلى ذلك النفقات والمخصصات التي خصصتها الدولة لزيادة إجراءات الأمن. وانخفض الاستثمار في الصناعة بنسبة ٤٢% وفي السياحة بنسبة ٥٤% وضاعت آلاف فرصة عمل، وتصل الخسائر إلى أكثر من بليون دولار.
- ٣ - مصر التي تعاني من الإرهاب منذ سنين على فترات، فقد خسرت مبالغ كبيرة من دخل السياحة الذي يعيش عليه ملايين المصريين وتعتمد عليه بعض المدن بكامل سكانها مثل الأقصر وشرم الشيخ والغردقة. وقد استهدف الإرهاب في مصر السياحة لضرب الاقتصاد الوطني، إذ يصل دخل السياحة في مصر إلى ٧ بلايين دولار سنوياً. وهذا يعادل مجموع دخل مصر من جميع صادراتها، وخسرت سوق الأسهم خسائر فادحة في مصر بعد هجمات الإرهاب.



- ٤ - جراء الإرهاب انخفض معدل السياح إلى العالم العربي بنسبة ٤١%، كما انخفض دخل السياحة في تونس بنسبة ٤٣% وفي المغرب بنسبة ١٧%.
- ٥ - خسر العراق ١٠ بلايين دولار من مال الشعب الفقير، بسبب هجمات إرهابية على المنشآت النفطية. أما خسائر العراق البشرية بسبب التفجيرات اليومية فهي عظيمة.
- ٦ - بلغت خسائر الاقتصاد السعودي في الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م التي ظهرت فيها عدة عمليات إرهابية نحو ٣٠ مليار ريال.
- ٧ - تُقدّر خسائر الاقتصاد العربي بسبب جرائم الإرهاب بنحو ٢٠٠ مليار دولار.

حقائق

لقد استأثرت ظاهرة الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي باهتمام متزايد من لدن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بل أصبح الإرهاب أحد أخطر مشكلات القرن الحالي، ومن أهم الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، لما يعكسه من آثار سلبية في سبيل تقدم الأمم وازدهارها. والإرهاب ظاهرة عالمية، ويعتبر مصدراً خطيراً على اقتصاديات الكثير من بلدان العالم؛ حيث إنّ تدمير الاقتصاد والدخل الوطني جراء الهجمات الإرهابية سوف يضر باقتصاد الوطن كله.

وللأسف فقد نما اقتصاد الإرهاب من خلال الأنشطة غير المشروعة مثل: تجارة الأسلحة وغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

ومن جهة أخرى فقد أشار أحد الباحثين إلى أن السبب الجذري للعنف والإرهاب ذو طبيعة اقتصادية سببه الظلم الاقتصادي الذي يعمل على تأجيج حالة التمرد وتكريس الإرهاب، إذ إنّ حوالي ثلث العالم فقط يستأثر بأكثر من ٩٠% من ثروة العالم، بينما يتقاسم ١٠% النسبة المتبقية ثلثا سكان المعمورة. وأصبحت الدول تتسابق لزيادة حصتها من الإنتاج العالمي والمقسم على النحو الآتي: ٢٩% أمريكا، ٢٤% الاتحاد الأوروبي، ١٣% اليابان، ٧% الهند والصين وأمريكا اللاتينية، ٢٧% باقي أنحاء العالم بما في ذلك الشرق الأوسط.



أخطار

لقد أجريت عدة دراسات وأبحاث حُصِّصت لقياس تأثير الأعمال الإرهابية على اقتصاديات المجتمع وما زالت تواصل أعمالها البحثية، وقد خلصت إلى مجموعة من الأرقام والإحصاءات المهمة، منها على سبيل المثال:

١- تقدّر لوريتا نابوليوني في كتابها عن الإرهاب باعتبارها خبيراً اقتصادياً، تقدّر الاقتصاد الجديد للإرهاب في الوقت الراهن بنحو ٥,١ تريليون دولار، سواء من خلال التحويلات القانونية أو غير المشروعة.

٢- التقديرات الأولية في إحدى الدول العربية تشير إلى خسائر تتجاوز ١٢ مليون دولار على الأقل شهرياً، ومع كل يوم تزداد التقديرات والتوقعات بمزيد من الخسائر الاقتصادية. النقل والسياحة والنفط والصيد والبيئة وقطاعات أخرى أوجعها حقد الإرهاب والفاتورة يدفعها المواطن الذي تسعى الحكومة لتحسين أوضاعه.

٣- قدّر بريان ويسبوري الأضرار الاقتصادية الناشئة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر بـ ١٢٠ مليار دولار، كما أحدثت قلقاً مالياً على العافية الاقتصادية في أمريكا.

آثار

يمكن القول - بصفة عامة - أنّ الإرهاب عدو للتنمية ولا يجتمعان مطلقاً، ومن هنا فإنّ خطر الإرهاب المباشر يتمثل في ضرب الاقتصاد الوطني الذي هو شريان الحياة للمجتمعات، وعلى سبيل المثال: ضرب المطارات والموانئ أو ضرب السياحة ومنشآت النفط، ومن ثم تدمير المجتمع كله وإيقاف عجلة التنمية. كما يبرز أثر الإرهاب كذلك على القوى البشرية للدولة، إذ إن الوطن يخسر عدداً من أبنائه الذين هم سواعد البناء، وهذه خسارة فادحة في المرتكز التنموي الفاعل.

وقد جاء في دراسة عن الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي أنّ هناك آثار واضحة على البطالة والتضخم والاستثمار والأسواق المالية وإفلاس الشركات وقطاع التأمين والقطاع السياحي وسعر الصرف وميزان المدفوعات.



ختاماً يمكن القول إنّ حوادث العنف والإرهاب تؤثر على اقتصاديات أيّ بلد.



رؤى اقتصادية (٣٣)

الرؤية: هيروشيما من منظور اقتصادي

الفكرة: النظام العالمي يكلف الجنوب؛ دولاً وشعوباً بما يشبه مأساة

هيروشيما كل يوم

في البدء أقول: ينبغي ألا يُنظر إلى العالم الثالث باعتباره مصباً لفائض إنتاج العالم الغني الذي ينتج بهدف الهدر والتسلُّح، بل ينبغي تحويل صناعات العالم الغربي، وتغيير نمط عيشنا؛ لتلبية حاجات العالم الثالث الأساسية.

هيروشيما!! هل يحق لنا تشبيه العالم الثالث بها؟! بالطبع، فكما عانت هيروشيما من لا مبالاة الغرب، وكانت حقلاً لتجاربه، يدفع العالم الثالث اليوم ثمن نمو هذا الغرب وتطوره.

يقول روجيه جارودي في كتابه "نداء جديد إلى الأحياء": لقد أدّت خمسة قرون من الاستعمار إلى نهب ثروات ثلاث قارات، وإلى تدمير اقتصادها، وكذلك إلى المبادلات غير المتكافئة وإلى الديون.

وفي هذا العصر، ناب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمات أخرى عن هذا الاستعمار، واستمرت هذه المؤسسات والمنظمات في فرض قوانين السوق الغربية على العالم الثالث، إن هذا اختلال يقوم على الرعب والتحدي والقهر.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت سفينة الأرض التي نركبها جميعاً، وبعد أكثر من خمسة قرون من السيادة الغربية، مهددة اليوم بالغرق، إذا ما بقي الوضع على هذه الحال، واستمر الاتجاه إلى ذلك الغرب.

كتب مالرو - ذات مرة - قائلاً: إن حضارتنا هي الحضارة الوحيدة في التاريخ التي تجيب على سؤال: ما معنى حياتنا؟! بلا أعرف.

يقول جارودي في كتابه السابق: يضني قلق عظيم في نهاية قرننا هذا ملايين الرجال والنساء، وليس هذا القلق سوى وليد البطالة والشقاء، وانعدام الأمن والعنف، ويعززه شعورنا بأن حياة كل منّا

الخاصة، وتاريخنا المشترك قد فقدنا معنيهما، فيكتب الشبان على قمصانهم ليس من مستقبل!!

ثم، أليس العالم مهدداً بدخول زمن الانحطاط؛ بسبب سيادة العولمة وتوحيد السوق؟!



إن الانحطاط على مستوى الفرد هو انطواء الفرد الأناني على ذاته، ورفض مسؤوليته تجاه الآخرين، وهو على مستوى الجماعة رغبة السيطرة، فعبادة السوق، وملكية المال المطلقة يؤديان بمجتمعاتنا إلى الانحطاط فالموت.

وقد أصبح الإعلام سوقاً ضخماً أوسع من سوق الصناعة والمال في ما يُسمّيه الآن كوتاً بالرأسمالية الوسائطية، وقد سمح تخصيص مجموعة المحطات الإذاعية أو التلفزيونية يجعل الحدث سلعة، وتكيفه وفقاً لذوق الزبون، وقد أصبح الإعلام داعماً للدعاية التي تتحكم بتمويل البرامج واختيار المقدمين.

فالتلفزيون يتغلب على المدرسة؛ لأنه يعفي الأفراد من جهد التعلّم، وتمهد متعة مرور الصور الانتقال من الطفولة المتلفزة إلى الشيخوخة السياحية، وكما كتب مارك فومارولي التلفزيون سياحة ثابتة، والسياحة تليفزيون متحرك، وللأسف فلم يقض التلفزيون على المدرسة فحسب، بل قضى أيضاً على السياسة، فمن جهة الطلب ليس شيء أسهل من حكم شعب أمي، ومن جهة العرض ليس من وظيفة في السلطة؛ الأعمال أو الفنون من دون مسحة التلفزيون، إنه المجتمع الذي يحكمه السوق، فمظهر المرشح أهم من مشاريعه أو أقواله.

ومن ثمّ، يمكن القول أن الثقافات الأوروبية تتجه نحو الطابع الأمريكي في الميادين كلها، ولأسباب السيادة الاقتصادية؛ حيث لا تستطيع أسواق أوروبا التلفازية المنافسة. ويبقى المثال الأوضح مثال التلفزيون، الذي يطلق المشاهير والنوابغ بصناعة أمريكية.

إن مشاكلنا الأساسية: الفقر والجماعة والتلوث البيئي، والبطالة والهجرة والعنف، والمخدرات والانحراف والحرب، ناتجة عن مشكلة رئيسية، هي: تمزيق العالم ما بعد الاستعمار، ويكمن مفتاح علاج مشاكلنا الاقتصادية في تغيير علاقة العالم الغني مع العالم الثالث تغييراً جذرياً، وبتغيير نموذج النمو الغربي تغييراً جذرياً، وهكذا تتاح لدول العالم الثالث إمكانية إحداث أنماط تطور داخلي، لا تخضع للنماذج المفروضة من صندوق النقد الدولي المسببة للديون والتبعية والبؤس.

حفارو قبور!! إنهم كذلك يسيطرون على العالم من دون أن يردعهم رادع، فيعيدوننا إلى زمن الاستعمار متحكّمين بالدول الفقيرة الآخذة بالتقهقر. إن النظام العالمي الذي خلفه الاستعمار المتحكم بفضله خمس سكان الأرض بأربعة أخماس من مواردها، يؤدي كل سنة إلى وفاة ٦٠ مليون كائن بشري من المجاعة أو سوء التغذية. وللأسف، فإن هذا النظام العالمي يكلف الجنوب؛ دواً وشعوباً بما يشبه مأساة هيروشيما كل يوم.



رؤى اقتصادية (٣٤)

الرؤية: الزكاة من منظور اقتصادي

الفكرة: إنّ الزكاة تحتل مكاناً رئيساً في نظام الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد قوة الدول والشعوب، لاسيما في هذا العصر الذي أضحت فيه بعض الأمم رهينة المادة، بل تعتبرها الفاصل بين التقدم والتخلف. ومن هنا احتلت الدراسات الاقتصادية مركز الصدارة، وشغلت اهتمام رجال السياسة والمال وعلماء الاجتماع والاقتصاد.

والإسلام في مجال المعاملات الاقتصادية حافلٌ بالقواعد والضوابط المنظمة لكل من المستهلك والمنتج والسوق والنشاط الاقتصادي. هكذا كان الاقتصاد الإسلامي قادراً على حل المشكلات الاقتصادية لما يتمتع به من خصائص ومقومات غير متحققة في غيره.

وهذا ما شهد به الاقتصاديون والمفكرون الغربيون أنفسهم، منهم على سبيل المثال: أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري الذي يؤكد في كتابه ((الإسلام والتنمية الاقتصادية)) أنّ طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي سيسود المستقبل. لأنه - على حد تعبير أوستري - أسلوبٌ كامل للحياة، يحقق المزايا ويتجنب كافة المساوئ. ذلك أنّ الإسلام هو نظام الحياة والأخلاق الرفيعة، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبداً.

يقول ليون روشي في كتابه ((ثلاثون عاماً في الإسلام)) لقد وجدت فيه - الإسلام - حلّ المسألتين الاجتماعية والاقتصادية اللتين تشغلان بال العالم طراً.

الأولى في قوله تعالى: ((إنما المؤمنون إخوة...)) الآية، فهذه أجمل المبادئ للتعاون الاجتماعي. والثانية فرص الزكاة في مال كل ذي مال، بحيث يحق للدولة أن تستوفيها جبراً إذا امتنع الأغنياء عن دفعها طوعاً.

ويؤكد جاك أوستري هذه الحقيقة بقوله: إنّ المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانياً، فالإقتصاد الذي يستمد قوته من وحي القرآن يصبح بالضرورة اقتصاداً أخلاقياً. وهذه الأخلاق تقدر أن تعطي معنى جديداً لمفهوم القيمة أو تملأ الفراغ الذي ظهر نتيجة آلية التصنيع.



أما البروفيسور الروسي وسلويزجيريكي فيقول: لقد أدهشتني النظم الاجتماعية والاقتصادية التي يقرّها الإسلام وعلى الأخص الزكاة وتشريع الموارث وتحريم الرِّبا.

ويؤكد هذا روجيه جارودي المفكر الفرنسي بقوله: إنّ الاقتصاد الإسلامي الصادر عن مبادئ الإسلام هو نقيض النموذج الغربي الذي يكون فيه الإنتاج والاستهلاك معاً غاية بذاتها، أي إنتاج متزايد أكثر فأكثر، واستهلاك متزايد أسرع فأسرع، لأي شيء، مفيداً أو غير مفيد، دون نظر للمقاصد الإنسانية. إنّ الاقتصاد الإسلامي لا يخضع للآليات العمياء، فهو متسق ومحكوم بغايات إنسانية ومقاصد إلهية مترابطة.

هذه بعض شهادات من باحثين ومفكرين واقتصاديين وعلماء غربيين، يشهدون بما شرعه الإسلام من عدالة اقتصادية واجتماعية.

هكذا، فإن الزكاة جزء من النظام المالي الخاص للأفراد في تنظيم تجارتهم وضبط أموالهم. كما تسهم الزكاة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمالية للأفراد والمجتمعات. وتعتبر الزكاة أهم وسيلة من وسائل التكافل الاجتماعي في الحياة. وتسهم الزكاة في حل مشكلة البطالة وتشغيل عدد من العاطلين عن العمل.

إنّ الزكاة تحتل مكاناً رئيساً في نظام الاقتصاد الإسلامي المتكامل، حيث تلبيّ وظائف متعددة في علاج الركود الاقتصادي، وفي مجال العمل الخيري البناء، كما تلبيّ حاجات أخرى عديدة. ولذا فقد رأى بعض العلماء والباحثين ضرورة إضافة بعض التطبيقات المعاصرة فيما يتعلق بمصارف الزكاة، من حيث دفع الزكاة لأصحاب الدخل المحدود الذين لا يكفيهم دخلهم سواء أكانوا عمالاً أم موظفين أم مستخدمين.

كما يمكن قضاء دين الميّت من الزكاة باعتبار صاحبه من الغارمين، إذا لم يكن في ميراثه ما يفي بذلك، ولم يسدّد ورثته عنه، وفي ذلك أمان لأصحاب الديون، ودعم للتكافل الاجتماعي وحث على القرض الحسن الذي يطمئن صاحبه إلى سداده من المدين. ومن السبل المهمة في هذا الزمان ما يتعلق بمشكلات الشباب وخاصة العزّاب، فإيا حبذا أن تسهم الزكاة في حل تلك المشكلات ومعالجة أوضاع أولئك الشباب، من خلال المشاركة في مشاريع الزواج وإعفاف الشباب والبنات غير القادرين على نفقات الزواج.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مسائل غاية في الأهمية تتصل بالزكاة ومصارفها وأموالها في حاجة إلى بحث ومدارسة من قبل العلماء والفقهاء والمهتمين والباحثين.



ومن ذلك: حالة الموظفين العاملين على جباية الزكاة وصرفها وتوزيعها، كيف يعامل هؤلاء على ضوء أنظمة العمل والقوانين المنظمة للعمال والموظفين؟

وكذا ضرورة الاستعانة بالخبراء الاجتماعيين لمعرفة الفقراء والمساكين ودراسة أحوال الغارمين والمؤلفة قلوبهم وأبناء السبيل وأوجه ((في سبيل الله)).

إضافة إلى حاجة مؤسسات الزكاة إلى التقنيات الحديثة لتطبيق الزكاة، واستخدام أجهزة الحواسيب، والمستودعات لحفظ أموال الزكوات.

وهناك أموال الزكاة الواقعة في الفترة بين الجباية والصرف، هل يمكن استثمارها، أم توضع أمانات مجمدة؟

وما مدى الحاجة إلى لجنة شرعية مختصة كخبراء دائمين متفرغين، لحل المشاكل الطارئة ودراسة الصعوبات الناشئة في شؤون وأمور الزكاة؟

وسعيّاً وراء تحقيق الأهداف الشرعية للزكاة والمقاصد الربانية لفرضيتها والغايات السامية لتشريعها، فإنه ينبغي أن تقوم الزكاة بوظائفها من حيث معالجة مشكلة البطالة وظاهرة الفقر، بتأمين العمل للناس، وتوفير السبل أمام العمال والشباب، وتوفير العيش الكريم للناس، وحفظ الكرامة الإنسانية للأفراد، وتزويد الأسرة والأطفال بالقوت الضروري والغذاء اللازم، والمساهمة في الحركة الاقتصادية في الإنتاج والعطاء، والقضاء على منافذ الفساد والجريمة.

ختاماً يمكن القول: إنَّ الإسلام في جوانبه وتعليماته وأحكامه لا يخلو من التقارير الاقتصادية، والتي منها:

- (١) المال مال الله والناس مستخلفون فيه.
- (٢) الطرق المباحة للتصرف في المال محدّدة شرعاً.
- (٣) تحصيل المال يكون بما يحلّ من الأسباب.
- (٤) السوق في الإسلام لها آداب وأحكام.
- (٥) الرِّبا محرّم في الإسلام.
- (٦) الزكاة حق للفقراء والمساكين.

هكذا فإن الاقتصاد الإسلامي عبادة وطاعة وتكليف وأمانة، عالمنا المعاصر يتطلع إليه، إذ هو يخلو من عيوب الرأسمالية الفردية والاشتراكية المستبدّة.



رؤى اقتصادية (٣٥)

الرؤية: الصوم من منظور اقتصادي

الفكرة: إنَّ هناك علاقة طردية بين شهر الصوم والاستهلاك الشره

يرى دافيد ستري أنَّ الصوم اقتصادي، ويقوم مقام مستحضرات التجميل، ويعطي جهاز الهضم راحة تامة، ويتيح للجسم الفرصة ليتخلص من السموم والفضلات المتراكمة، ويرمّم نفسه بنفسه...)).
وفيما يلي نستعرض أهم الجوانب الاقتصادية لفريضة الصوم:

أولاً: **الصوم والاستهلاك**: من الواضح أنَّ هناك علاقة طردية بين شهر الصوم والاستهلاك الشره المبالغ فيه. والمرء يدهش من هذا النهم الاستهلاكي الذي يستشري لدى الناس عامة في هذا الشهر. فالجميع يركض نحو دائرة الاستهلاك والاستعداد للاستهلاك في رمضان، يبدأ مبكراً مصحوباً بألة رهيبة من الدعاية والإعلانات التي تحاصر الأسرة في كل وقت ومن خلال أكثر من وسيلة، وبالتالي يكون المرء مهياً للوقوع في دائرة الاستهلاك الرهيبة. الزوجة تضغط باتجاه شراء المزيد، والأولاد يُلحون في مطالبهم الاستهلاكية، والمرء نفسه لديه حالة شرهة لشراء أي شيء قابل للاستهلاك.
إنَّ هناك تبذيراً وإسرافاً إلى حد السفه، فالكميات التي يتم شراؤها في الأيام العادية، يتم تجاوزها إلى أضعاف الأضعاف في شهر رمضان، على الرغم من أنه لا يحتوي إلا وجبتين فقط.

ثانياً: **الصوم والإنفاق**: من الإنفاق ما افترض على سبيل الكفارة لمن لم يقدر على الصوم، ومنها زكاة الفطر. إنَّ من معاني الصوم أنه إمساك عن شهوة البطن، وبالمعنى الاقتصادي هو تخفيض للإنفاق، أو ترشيد للإنفاق. ثم إنَّ الإنفاق البذخي في رمضان أمر لا يمكن أن يتسق مع وضعية مجتمعاتنا الإسلامية التي في أغلبها مجتمعات نامية تتطلب المحافظة على كل جهد وكل إمكانية من الهدر والضياع للموارد الاستهلاكية، وما نصنعه في رمضان هو هدرٌ لإمكانات مادية نمتلكها في غير موضعها، وهدرٌ لقيم سامية طالبنا الدين الإسلامي بالتمسك بها، وهدرٌ لسلوك قويم هو القناعة.



إن شهر الصوم فرصة ولا شك يتعلم فيها أفراد أمتنا عادة اقتصادية حميدة هي ترشيد الإنفاق. ليكون شهر الصوم فرصة دورية للتعرف على قائمة النفقات الواجبة، وفرصة لترتيب سلم الأولويات، وفرصة للتعرف على مستوى الفائض الممكن الذي ينبغي توجيهه إلى أغراض استثمارية.

كما إنَّ شهر الصوم فرصة لتحقيق هذا الترشيح، ولتوسيع وعاء الفائض الممكن، ولكن شريطة أن يرتبط بقاعدة لا إسراف ولا تبذير، ولا شك أنها هي ميدان الترشيح، على المستوى الفردي والمستوى العام، انطلاقاً من قوله سبحانه: ((وكلوا واشربوا ولا تسرفوا...)) الأعراف/٣١. ومن قوله صلى الله عليه وسلم: ((كل واشرب والبس ما أخطأتك خصلتان: سرفٌ ومخيلة)).

ثالثاً: نتائج وتوصيات:

- (١) إنَّ هذه الخصائص الاقتصادية هي خصائص كامنة في جوهر الصوم، باعتباره مرتبطاً بقوى اقتصادية مثل: الاستهلاك والإنفاق والأموال ودرجة الحاجة ودرجة الإشباع. وأن تحريك هذه الخصائص وتنشيط فاعليتها هو مهمة البشر في الأمة الصائمة، على مستوى الأفراد ضبطاً لاستهلاكهم، وتقويماً لسلوكهم الاقتصادي، وعلى مستوى المؤسسات توفيراً للنظم الكفيلة بحسن تجميع وتوجيه أموال الكفارة وأموال الزكاة والصدقة، وحسن توظيف قوتها الاقتصادية.
 - (٢) إنَّ في شهر الصوم فرصة للقادرين لاستجلاء مشاعر المحتاجين، ولكن هذا مرتبط بعدة عوامل منها: أن يُحدث الصوم أثره في نفوس القادرين إزاء المحتاجين، ومنها توفر الحس الديني الذي يكفل التقدير المناسب لضرورة بذل الكفارة وأهمية إخراج زكاة الفطر، ومنها حسن توجيه هذه الأموال.
 - (٣) إنَّ خطة لمواجهة الشراهة الاستهلاكية أصبحت مطلوبة في رمضان وغير رمضان. إن هذه الحالة من شراهة الاستهلاك المتنامية فينا، دلالة على المدى الهائل من التخلف السلوكي الذي تعيشه مجتمعاتنا الإسلامية، والمتأمل لصناديق وأكياس القمامة يرى أننا في حاجة إلى إعادة النظر في قيمنا الاستهلاكية باتجاه تعديلها لتصبح قيماً إنتاجية أو قيماً استهلاكية رشيدة.
- إذن؛ الاستهلاك والإنفاق لهما أبعاد خطيرة كثيرة تهدد حياتنا الاقتصادية، وتهدد أمننا الوطني، فهل يكون شهر رمضان فرصة ومجالاً لامتلاك إرادة التصدي لحالة الاستهلاك الشرهة، وأساليب الإنفاق البذخية؟!.



رؤى اقتصادية (٣٦)

الرؤية: الحج من منظور اقتصادي

الفكرة: في الحجّ مدلول اقتصادي كبير؛ ذلكم أنه فرصة للكسب المادي الشرعي، والكسب الروحي الأخرى

الحجّ موسم ومؤتمر، الحجّ موسم وتجارة، وموسم عبادة، والحجّ مؤتمر اجتماع وتعرّف، ومؤتمر تنسيق وتعاون.

والحجّ مؤتمر جامع للمسلمين قاطبة، مؤتمر يجدون فيه أصلهم العريق الضارب في أعماق الزمن منذ أبيهم إبراهيم الخليل عليه السلام، يقول سبحانه: ((وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ، وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ...)) الحجّ/٢٧-٢٨.

وللحجّ أهدافٌ عظيمة، إذ هو امتثال لأمر الشرع، وهو شحنةٌ روحية وعاطفية، وهو فرصة لتبادل المنافع التجارية، وهو سلامٌ ومساواة، جزاؤه الجنة.

لاشك أن الله سبحانه بحكمته وعظمته، اختار منذ خلق الإنسان هذا المكان الطيب الطاهر في مكة المكرمة؛ ليشرفه بخصوصية لم يفز بشرفها أي مكان في العالم، حين اختصه بأن يكون مقراً لبيت الله الحرام، ومحلاً لالتقاء وتجمع المسلمين والمسلمات من كل بقاع الدنيا، من الله عليهم فوهبهم الاستطاعة التي توهلهم لشرف تلبية نداء الله فيقصدون هذا البيت العتيق.

في الحجّ مدلول اقتصادي كبير؛ ذلكم أنه فرصة للكسب المادي الشرعي، والكسب الروحي الأخرى؛ فهو عبادة مالية وبدنية، وثوابها جميعاً في الآخرة. يقول سبحانه ((ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم...)) البقرة/١٩٨. روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه، في سبب نزول هذه الآية، كانت ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية، فلما جاء الإسلام، كأنهم كرهوا ذلك، أي أن العرب تخرجوا من حضور أسواق الجاهلية، حتى نزلت هذه الآية، وأباح الله لهم ذلك. وفي هذه الآية إشارة إلى أن ما يبتغيه الحاجّ من فضل الله، مما يعينه على قضاء حقه، ويكون فيه نصيب للمسلمين أو قوة للدين، فهو محمود، وما يطلبه لاستبقاء حظّه أو لما فيه نصيب نفسه، فهو معلول. ومتى ما



استقرّ في قلب الحاجّ إحساس بأنه يبتغي من فضل الله، فهو إذن في حالة عبادة لله، لا تتنافى مع عبادة الحج، في الاتجاه إلى الله.

يقول سبحانه: ((ليشهدوا منافع لهم...)) الحجّ/٢٨. وقد اختلف في تفسير المراد، فبعضهم حملها على منافع الدنيا، من الاتجار في أيام الحجّ. وبعضهم حملها على منافع الآخرة، من العفو والمغفرة. يقول ابن الجوزي رحمه الله: ((والأصح، مَنْ حملها على منافع الدارين جميعاً، لأنه لا يكون القصد للتجارة خاصة، وإنما الأصل قصد الحجّ، والتجارة تبع...)).

ففي الحجّ، منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفيه التعاون والتكافل، وشعور المسلم بأخيه المسلم، وفيه تصفو النفوس وتزكو وتتصل بخالقها أيّما اتصال، وفيه تكثر أعمال البرّ والخير والإنفاق والصدقة. وفيما يلي نستعرض أهم الجوانب الاقتصادية لفريضة الحجّ:

(١) يعتر الحجّ مؤتمراً إسلامياً لحلّ مشكلات المسلمين الاقتصادية، حيث يفد إلى الأماكن المقدسة ملايين المسلمين من شتى البقاع، منهم العلماء المتخصصون في مجال الاقتصاد، فيكون ذلك فرصة طيبة لعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لمناقشة مشكلات المسلمين الاقتصادية، في سبيل الوصول إلى التكامل والتنسيق الاقتصادي المنشود بين دول العالم الإسلامي.

(٢) في الحجّ رواج اقتصادي؛ إذ يتسم موسم الحجّ بالرواج الاقتصادي لما يتطلبه من سلع وخدمات لازمة لأداء مناسك الحجّ، فكم ينفق من النقود على وسائل الانتقال، وشراء المأكولات والمشروبات، وشراء الملابس، وشراء الذبائح، وتكاليف الإقامة.

(٣) في الحجّ دعوة إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي؛ إذ في الحجّ دعوة لتطهير المعاملات بين الناس من الخبائث والموبقات من ربا واحتكار وغشّ وتدليس وغرر وجهالة وأكل لأموال الناس بالباطل. كما أن الحاجّ عليه أن يتجنّب الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي. فالحجّ دعوة صادقة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي على مستوى دول العالم الإسلامي.

(٤) الحجّ مؤتمر إسلامي تلتقي فيه الخبرات العالمية الإسلامية، صنّاعين، وتجاراً، ومهنيين، وجميع التخصصات، وبهذا تنتهز الفرصة، لتنمية العلاقات الاقتصادية بين المسلمين، ومناقشة مشكلات الأمن الغذائي، ومدارسة الخطوات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي لدول العالم الإسلامي.

(٥) في الحجّ فرصة لاغتنام منافع التجارات والعمل وكسب المعيشة، وكذلك منافع البُذُن والذبائح للفقراء والمساكين والمحتاجين، داخل الأماكن المقدسة وخارجها، يقول سبحانه ((والبُذُن جعلناها لكم من شعائر الله، لكم فيها خير...)) الحجّ/٣٦.



رؤى اقتصادية (٣٧)

الرؤية: العيد من منظور اقتصادي

الفكرة: مَنْ أراد معرفة أخلاق أمة فليراقبها في أعيادها

يقول مصطفى السباعي رحمه الله: مَنْ أراد معرفة أخلاق أمة فليراقبها في أعيادها إذ تنطلق فيها السجيا على فطرتها وتبرز العواطف والميول والعادات على حقيقتها.

ولاشك أن في أعيادنا بحمد الله تتسم بعض مظاهر التعاون الاجتماعي من صدقات ومبرات للبيوت الفقيرة والعائلات البائسة. يَبْدُ أن ذلك إلى حد ما قليل بالنسبة لما ينبغي أن تكون عليه أعيادنا، بالنسبة لمظاهر الترف والإنفاق الذي ننفقه على ملذاتنا وفي أسفارنا وولائمنا. فنحن نكتفي بالعتاء القليل مع استطاعتنا أن نبذل الكثير. لذا، ينبغي أن تحقق أعيادنا الأهداف والغايات المشروعة لنحقق مبدأ الأمة الخيرة، فلا نسرف في لهونا وفرحنا ونشعر بإخواننا المحتاجين والفقراء، ونواسي المنكوبين ونقتصد في ضحكنا ولعبنا وتذكر إخواننا ومآسيهم.

إخواني: في يوم العيد ينبغي أن ينسلخ كل إنسان عن تفاخره وتباهيه بحيث لا يفكر بأنه أعلى وأثرى أو أغنى أو أفضل من الآخرين، وبحيث لا يتخيل الغني مهما كثر ماله أنه أفضل من الفقير. يقول رسول الهدى عليه الصلاة والسلام: ((إذا كان يوم عيد الفطر وقفت الملائكة على أبواب الطرق فنادوا: اغدوا معشر المسلمين إلى ربِّ كريم يمن بالخير ثم يثيب عليه الجزيل لقد أمرتم بقيام الليل فقمتم وأمرتم بصيام النهار فصمتتم وأطعمتم ربكم، فاقبضوا جوائزكم. فإذا صلوا نادى منادٍ ألا إن ربكم قد غفر لكم، فارجعوا راشدين إلى رحالكم، فهو يوم الجائزة...)) رواه الطبراني. لذا قيل: إنما العيد لمن فاز بالقبول وحسن الختام.

إخواني: إن الإقبال الشديد على الطعام والشراب واللباس والحلوى والزينة والولائم والمناسبات الباذخة فيه مفسد دينية ودنيوية فهو يفسد الجسم بالأسقام ويتلف المال ويورث الإنسان الهمَّ بالليل والمذلة بالنهار.

فما أكثر الأحداث المؤلمة والمظاهر المحزنة التي تنزل بالناس في أيام الأعياد نتيجة التسابق إلى الإسراف بأشكاله المختلفة وصوره المتنوعة. ونسي الناس أو تناسوا أن لهم إخواناً في ديار نائبة ومناطق بعيدة،



بَلِّغْ مَنْ يَسْكُنُ بِجَوَارِهِمْ يِعَانُونَ مِنْ شِظْفِ الْعَيْشِ وَقِلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ وَالْمَجَاعَةِ وَالْفَقْرِ وَالْعُوزِ، هُوَئِلَاءَ هُمْ أَشَدَّ الْحَاجَةِ إِلَى يَدِ حَنُونَةٍ تَسَاعِدُهُمْ وَتَمْسَحُ دُمْعَتَهُمْ وَتَفْرِحُ قُلُوبَهُمْ وَتَبْهَجُ أَنْفُسَهُمْ. عليه، ينبغي أن نكف أيدينا عن التبذير المبالغ فيه في أيام الأعياد، وليكن العيد فرصة للتدبير الرشيد وكذا فرصة للمواساة والتكافل.

إخواني: كم مَنْ أَمْوَالٌ تُصْرَفُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ عَلَى الْمَلَاهِي وَالْمَنَاهِي وَالْمَلَاعِبِ وَالْمَلَابِسِ وَالْحُلُوبِ وَالْمَنَاسِبَاتِ. وَكَمْ يَتَعَدَّى الْمُسْلِمُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ حُدُودَ الْأَدَبِ بِأَفْعَالٍ غَيْرِ رَشِيدَةٍ وَتَصْرِفَاتٍ غَيْرِ سَدِيدَةٍ. أَيْنَ مَنْ كَانَ لَا يَفْرِحُ بِعِيدٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، إِلَّا بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ وَفَعَلَ خَيْرٍ. لَاشْكُ فِي أَنَّا نَسْتَعِدُّ لِلْعِيدِ آبَاءَ كُنَّا أَوْ أُمَّهَاتٍ، أَزْوَاجاً أَوْ زَوْجَاتٍ، شَبَاباً أَوْ شَابَاتٍ، وَلَاشْكُ فِي أَنَّا نَهَيِّئُ كُلَّ مَا يَسْتَلْزِمُهُ الْعِيدُ مِنْ لِبَاسٍ وَأَكْلِ وَهَوٍ وَلَعِبٍ وَسَفَرٍ. فَلْنُضْفِ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ اسْتِعْدَاداً آخَرَ أَكْرَمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَنَفْتَشْ عَنِ جِيرَانِنَا وَحَوَائِجِهِمْ، وَنَفْرِّجْ كَرْبَ إِخْوَانِنَا الْبُؤْسَاءِ الْمَعْدَمِينَ الْمَشْرَدِينَ، وَنَعِينِ الْمَلْهُوفَ الْمَحْتَاجَ، وَنَدْخُلِ السَّرُورَ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ.

إِنَّ مَغْزَى الْعِيدِ نَفْسِيّاً وَاجْتِمَاعِيّاً وَاِقْتِسَادِيّاً كَبِيرٌ وَعَظِيمٌ، بِمَا يَضِيْفُهُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنْ أُنْسٍ وَعَلَى النُّفُوسِ مِنْ بَهْجَةٍ وَعَلَى الْأَجْسَامِ مِنْ رَاحَةٍ. ففِي الْعِيدِ تَتَقَارَبُ الْقُلُوبُ عَلَى الْوَدِّ، وَتُجْتَمِعُ عَلَى الْأَلْفَةِ، وَفِي الْعِيدِ يَتَنَاسَى ذُووُ النُّفُوسِ الطَّيِّبَةِ أَضْغَانَهُمْ فَيَجْتَمِعُونَ بَعْدَ افْتِرَاقٍ وَيَتَصَافُونَ بَعْدَ كَدْرٍ، وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَجْدِيدٌ لِلصَّلَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بَيْنَ النَّاسِ. وَفِي الْعِيدِ تَذَكِيرٌ لِمَجْتَمَعِ الْبُحُقِ الضَّعْفَاءِ وَالْعَاجِزِينَ بِحَيْثُ تَشْمَلُ فَرِحَةَ الْعِيدِ كُلِّ بَيْتٍ وَتَعْمُ النِّعْمَةَ كُلِّ أُسْرَةٍ مِنْ خِلَالِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْهَدَايَا.



رؤى اقتصادية (٣٨)

الرؤية: الزواج من منظور اقتصادي

الفكرة: يعتبر الزواج بمثابة عقد لتوزيع العمل، فكل من الزوجين يتخصص في مجال معين

إن زيجات الماضي التي نظمتها الأسر كانت تقلل من فحص الخطأ، وحالات القلق، والتفكك الاجتماعي. أما عصرنا هذا فيشهد أكبر عدد من زيجات الحب، ومن المفارقات أنه يشهد أيضاً أكبر عدد من حالات الطلاق.

إن أول من بين أهمية رأس المال البشري؛ أي: أهمية المعارف، والطاقات التي تعطيها الأسرة للفرد، ويكتسبها من خلال التربية والتعليم - هو الاقتصادي الأمريكي جاري بيكر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. وقد اهتم بيكر بالأزواج، وخاصة حالات الزواج والطلاق، وذلك من خلال بحثه الرائد حول «الأسرة»؛ إذ عرض بعض الأفكار التي أزعجت أنصار الحركات النسائية.

خاصة أنه يعتبر الزواج بمثابة عقد لتوزيع العمل، فكل من الزوجين يتخصص في مجال معين. وطبقاً للعادات والتقاليد الاجتماعية، فإن الرجل هو الذي يعمل في الخارج، وتبقى المرأة في المنزل للقيام بالأعمال المنزلية، وممارسة الأمومة.

وقد بين الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو في عصره (القرن التاسع عشر الميلادي)، ومن خلال نظرية المزايا المتوازنة، لماذا يجب أن تخصص دولتان في التبادل التجاري؛ للحصول على أقصى الفوائد؟ ويطبّق جاري بيكر النظرية نفسها في التبادل غير التجاري الذي يربط الزوج بالزوجة؛ حيث يؤكد أن التخصص فقط هو الذي ينظم موارد الأزواج، ويحقق لهم الرفاهية.

لقد أدى دخول المرأة الواسع في مجال السوق الخارجية إلى إنقاص الربح الاقتصادي للزوج من جهة، وسهولة الطلاق من جهة أخرى.



يقول فيليب ثورو: نستطيع أن نقول بتعبير اقتصادي إنّ خروج أحد الشركاء في الزواج من السوق لم يعد يكلف غالبًا، وبما أنّ الأزواج الشبان يتوقعون أن ينتهي زواجهم بالطلاق، فإنهم لا يحرصون على الإسراع في الإنجاب، كما كان يحدث في الماضي.

ويقول دنجان: يبدو جليًا أن الزواج لم يعد ربحًا كبيرًا، ويؤكد ذلك العدد الكبير من الارتباطات الحرة وزيادة عدد النساء المسؤولات عن الأسرة، وكذلك ارتفاع عدد المواليد دون زواج. يبدو وللأسف أنّ هذا التطور يتوارث ذاتيًا، فترغب الزوجات في العمل كحماية لهنّ وأولادهن من مصيبة أيّ طلاق محتمل.

ومن الملاحظ أن أجور النساء العاملات أقل من أجور الرجال، وربما كان ذلك؛ لأن الزوجات يكن مشغولات بالمهام المنزلية، فلا يعطينَ الجهد نفسه في نشاطهنّ المهني، ولذلك فهن يستثمرن أقل في الخارج، ويخترن أعمالاً تتطلب جهدًا أقل، ولذلك فإن أجورهنّ تكون أقل.

إنّ عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية تؤثر في عدد المواليد؛ إذ لا تقتصر على عمل المرأة فقط، بل تشمل التقدم التقني. ومثلما يحدث في فترة التغيرات التقنية السريعة، فإن كثيرًا من الأسر تفضّل تحديد أثارها أو سياراتها؛ مما يؤدي إلى انخفاض الميزانية المخصصة لأطفالها، وينتج عن ذلك انخفاض في نسبة المواليد.

ولذا، قام جاري بيكر وروبرت بارو ببناء نموذج حسابي يسمح بتحليل تطور معدل الخصوبة، إضافة إلى التقدم التقني، فظهرت عوامل عديدة، مثل: درجة تضحية الوالدين، والنمو، ومعدلات الفائدة والأعباء الاجتماعية تؤثر في نسبة المواليد. وذلك لأن وجود الأطفال يضع المرء في النهاية في موقف اختياري بين الاستهلاك الفوري، والاستهلاك المؤجل لصالح الأطفال.

وكلما ارتفعت معدلات الفائدة الفعلية، حرصت الأسرة على الادخار، وخفضت الاستهلاك؛ مما يؤثر إيجابيًا على عدد المواليد. وعلى العكس، فإن زيادة الأعباء الاجتماعية على الموظفين يخفض الادخار، ويؤدي إلى فقدان الرغبة في إنجاب الأطفال.



رؤى اقتصادية (٣٩)

الرؤية: الذهب من منظور اقتصادي

الفكرة: إن فوائد الذهب كثيرة لا تحصى ولا تعد، فهو يستعمل

حلية وزينة، ويستعمل وسيلة ادخارية مستقبلية

لقد انعكست سيطرة الذهب على الناس والمجتمعات والدول في عدد كبير من الأقوال والحكم في جميع الأزمان وفي تراث الشعوب وفي عدد ضخم من الأعمال الأدبية. فلعن الناس الذهب ومجذوه، لكن أحداً لم يكن غير مبالٍ تجاهه أبداً. حتى المتاحف نراها مليئة بآثار قديمة خالدة مصنوعة من معدن الذهب منحدره إلينا من الحضارات القديمة.

إن امتلاء الخزائن بالذهب ليس وحده دليلاً على تقدم أمة من الأمم، إذ بدون اقتصاد متين ومواد خام وفيرة وإنتاج عظيم ووفرة في الأيدي العاملة والقدرات العلمية تصبح أكادس الذهب عبارة عن كتل معدنية لا حياة فيها ولا معنى لها.

إذن ما هو السرّ الكامن في الذهب؟ وما هو العجيب الغريب في سحره، ولماذا ترتجف القلوب وترتعد المفاصل وتزداد النشوة عند لمسه ورؤيته؟

وما هو السرّ في اكتنازه من قبل الغني والفقير، كل على قدر حاله؟ ولماذا يتقاتل الرجال والنساء من أجل الحصول عليه والاحتفاظ به؟

ما سرّ هذه المادة التي استطاعت أن تجر خراباً على العالم وجعلت الإنسان يلهث وراءها باستمرار؟ وهل سقطت امبراطوريات أو توسعت ممالك بسببه؟

إنّ الذهب شراؤه وجمعه والتزين به وادخاره واكتنازه واستعماله تنقداً، عُرف منذ قديم الزمن، واستحوذ على أفكار الناس في مختلف الأمكنة والأزمنة.

لقد اكتشف من الذهب منذ بدء التاريخ وإلى الآن ما يزيد على ١٠٠ ألف طن، لم يهدر منها سوى ٥-٧% بينما أخذ البترول ينضب من بعض الدول.

يقول سمير عبده في كتابه " دراسة في مؤثرات الذهب على الاقتصاد العالمي ": إنّ حركة العرض والطلب في أسعار الذهب تؤثر في العالم ضمن الأطر التالية:



١- يتحدد سعر الذهب بكلفة انتاجه عادة.

٢- رصيد الذهب الكلي تفوق قيمته الاقتصادية قيمة المادة الخام المكونة لها.

٣- يحتفظ بالذهب لأغراض المضاربة.

٤- بيع الذهب يتم وفق علاقة السعر الحالي بسعر الفائدة ومستوى الأسعار.

٥- ضعف النظام النقدي القائم، جعل الذهب الملجأ الأكثر أماناً للاستثمارات.

إن فوائد الذهب كثيرة لا تحصى ولا تعد، فهو يستعمل كحلية وزينة، ويستعمل وسيلة ادخارية مستقبلية، وكذا احتياطي متين للطوارئ، ويستخدم في الصناعة والسبائك والمصاغات، ويُعدّ الذهب والاستثمار فيه عنصراً رئيسياً في كل زمان ومكان، ولذا تعددت استعمالات الذهب وتنوعت الأشكال والأساليب.

لقد أحب الناس الذهب، لا لأنه يملأ البطون الجائعة أو يدفئ الأبدان الباردة، أو يدفع عجلة الصناعة، وإنما أحبوه لعدة صفات بارزة جعلته عبر التاريخ معدناً يقصده الناس. فهو جذاب اللون، لامع قوي الاحتمال، سهل الطرق لا يصدأ، ولا يتآكل بفعل عوادي البيئة، ولا يتغير لونه أو ينقص وزنه.

و مع ازدياد الإقبال على استعمال الذهب كأداة للزينة والثراء الشخصي، دلت الأبحاث والتجارب على وجود فوائد أخرى لهذه المادة الصفراء، سرعان ما تم استغلالها في مختلف القطاعات الصناعية. فقد استعمل الذهب في الصناعات الكهربائية، وكذا في مجال الصناعات الإلكترونية. لذا، سيبقى الذهب محافظاً على خاصيته المميزة له كاحتياطي مثالي وشكل مطلق لسيولة الرأسمال. ومن هنا اكتسب ذلك الوضع الفريد في المجال النقدي الدولي.

فبالرغم من نزع صفة النقود شكلياً عن الذهب فإن معظم الحكومات والبنوك المركزية تقريباً ما زالت تجلس على صناديقها، ولا تبدو راغبة في التخلي عن احتياطها المكسب. بل إنه ونتيجة لمكانة الذهب بين العملات الأخرى، فإنّ عدداً من المسؤولين عن صناديق المعاشات في العالم باتوا ينظرون إلى الذهب كجهة من الجهات المعتمدة والمرجحة لاستثمار ما في حقيبتهم من أموال.



رؤى اقتصادية (٤٠)

الرؤية: الوقف من منظور اقتصادي

الفكرة: إن الوقف مصدر اقتصادي يمكن أن يسهم في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية في المجتمع

إن الوقف مصدر اقتصادي يمكن أن يسهم في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية في المجتمع، إذا أمكن الاستفادة من أدوات الاستثمار وأوعيته المتغيرة. فالوقف من الصدقات الجارية التي يرجى نفعها بعد الممات، وقدر رغب الشارع الحكيم فيه وحث عليه، لما فيه من أبعاد إنسانية ودعوية واقتصادية عظيمة. إن الوقف منهج استثماري خيري طويل الأجل يمتد إلى أجيال متعاقبة يحافظ على المال ويوجهه للنفع العام، ويحقق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وتزداد أهمية الوقف الاقتصادية في كونه يستهدف أولاً تنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات الأفراد المنتفعين به في الحاضر والمستقبل، مع العناية بالانتفاع من هذه الأجيال في عملية التنمية. ويتمثل أثر الوقف على الاقتصاد في جوانب ايجابية كبيرة، وذلك بإسهامه في تكوين رأس المال البشري وتنميته وكذلك في المساعدة في تأسيس البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي وإتاحة الفرص لتشغيل العمالة والتقليل من البطالة والمساهمة في زيادة الحراك التجاري للمجتمع.

ولذا، فقد سارعت بعض الدول العربية في إنشاء عدد من الصناديق الوقفية، وعلى سبيل المثال:

الصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي.

الصندوق الوقفي للتنمية الصحية

الصندوق الوقفي للتنمية العلمية.

الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة.

الصندوق الوقفي للتنمية المجتمعية.



ومزية هذه الصناديق ومثيلاتها تبرز فيما تحدثه من سهولة ويسر في الوقف وإجراءاته، إلى جانب تمكين الفرد المسلم مهما قلَّ حجم المال الموقوف لديه من المشاركة والتمكن من ارتياد مجالات استثمارية ضخمة، مما يفيد في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيزه.

إن للاهتمام بالوقف عند كثير من الاقتصاديين اعتبارات عديدة، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:
أولاً: أن مفهوم استثمار الوقف أصبح من المفاهيم الاقتصادية التي بدأ يتسع انتشارها على نطاق كبير في المجتمعات الإسلامية ويلقى قبولاً واسعاً لدى الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وكذلك المتخصصين بشؤون الأوقاف، إضافة إلى حرص القائمين على صناديق وبنوك التنمية في العالم الإسلامي.

ثانياً: أن صفة الدوام هي أهم ما يميز به الوقف، كأصل استثماري مستديم، ولهذا يحقق الوقف مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثاً: اعتبار الوقف دعامة اقتصادية وسياجاً واقعياً للفقراء والأيتام والمحتاجين الذين تعصف بهم التقلبات الاقتصادية.

وهنا نشير إلى أبرز شروط نهضة الوقف في مجتمعاتنا المعاصرة لإحياء سنته، فيما يلي: ضرورة حماية أموال الأوقاف الموجودة والمحافظة عليها من الضياع والتعطيل وحفظ سجلاتها. وإعادة النظر بإدارة أملاك الأوقاف وبخاصة الأوقاف الاستثمارية. وإيجاد القنوات المناسبة التي تشجع على قيام أوقاف جديدة وتقديم المشروعات الوقفية للمحسنين. ووضع الخطط اللازمة لاستثمار وتنمية الأملاك الموجودة للأوقاف. وضرورة تبني مبدأ (المخصص التنموي) في جميع المشروعات الوقفية الجديدة.

وهنا يمكن أن نتساءل عن مدى إمكانية مساهمة القطاع الخاص في الأعمال الوقفية.

أقول: إن بإمكان القطاع الخاص المساهمة في دعم الوقف الخيري عبر وسيلتين مهمتين:

الأولى: المساهمة المباشرة في أعمال الوقف الخيري. ويتم ذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية في الشركات الكبرى لدعم الوقف الخيري باقتطاع نسبة من الأرباح السنوية وإيداعها تلك الصناديق التي يتم فيها استثمار الأصول بالأشكال الاقتصادية كافة على أن يعود عائدها الربحي السنوي للأوقاف الخيرية.

الثانية: حفز القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في المشروعات التي تدعم الوقف الخيري. ويشمل ذلك تمويل مشروعات من شأنها أن تنعكس على تطوير أداء الأوقاف الخيرية.



ختاماً: فإني أعرض لتساؤلات مهمة تبحث عن إجابات دقيقة شافية منها:

س: هل يتم استثمار الوقف في سوق تسوده المنافسة أو عدم المنافسة؟!؟

س: هل أعطي المستثمر الفرصة الكافية للقيام بهذا الاستثمار؟

س: هل المنتفعون من استثمار الوقف يستطيعون إشعار المسؤولين بالقصور في استفادتهم من عائدات هذا الاستثمار؟!؟

وأعتقد أن مزيداً من الدراسات البحثية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الوقفية قد تساعد على إجابة تلك التساؤلات وغيرها.

باختصار فإن من مقاصد الشريعة الإسلامية تقوية أواصر الأخوة وتعميق مفاهيم التعاضد والتكافل في المجتمع وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أغنياء وفقراء توزيعاً طوعياً عن طيب نفس وسماحة خاطر.

ومن ثم فقد حضت الشريعة السمحاء على التقرب إلى الله سبحانه ببذل الصدقات ومساعدة الآخرين، قال الله تعالى ((وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً)) المزمّل / ٢٠.



خاتمة

كثيراً ما يُساء فَهْم طبيعة علم الاقتصاد، وكثيراً ما تكون النظرة إليه نظرة تشوبها الحيرة، وتعوزها الثقة، ومن ثمَّ يُنتقص قدره بصورة تدعو إلى الأسف، فهو يُنهم بالغموض من جهة، ويوصف بالسطحية من جهة أخرى، ويقول منتقدوه بوجه عام: إنه أخفق في وضع حلول ذات قيمة عملية في معالجة ما يجد من مشكلات عالمية عاجلة.

إننا عندما نتأمل نشاط الناس رجالاً ونساءً في ساعة من ساعات الصباح ليوم من أيام العمل، نرى غالبيتهم تنصرف إلى أعمال مختلفة، وتنهك في مشاغل كثيرة متنوعة في المصانع والحقول، والمكاتب والسكك الحديدية، والمدارس والمستشفيات، والمصارف والأعمال الحكومية المختلفة.

إنَّ نشاط جميع هؤلاء على اختلافهم واختلاف أعمالهم يشترك في أمرين:

أولهما: أنهم جميعاً يهدفون من وراء أعمالهم إلى تحصيل أسباب عيشهم، فما يكسبونه مقابل ما يبذلون من نشاط وجهد يمكِّنهم من تحقيق حاجاتهم الضرورية؛ من طعام وشراب، ولباس وسكن، وقد يفيض عن الحاجات الضرورية لهم، فيستخدمونه للترفيه والترف، أو يدخرون جانباً منه.

وثانيهما: أنهم في الوقت الذي يعملون فيه لتحصيل عيشهم، يسهمون في إنتاج سلع أو تقديم خدمات يحتاج إليها غيرهم من أفراد المجتمع.

هذا النشاط المشترك الذي يدور حول تحصيل أسباب العيش عن طريق إنتاج سلع وخدمات، هو ما يعرف بـ(النشاط الاقتصادي)، ومجموع أوجه هذا النشاط الذي يقوم به أولئك الأفراد هو ما يُسمَّى (النظام الاقتصادي).

وعلى الرغم من أهمية النظام الاقتصادي وأثره البالغ في حياتنا اليومية، فإن الذين يهتمون بمعرفة أي شيء عنه قليلون، مع أن علم الاقتصاد يلقي الضوء على الحياة المادية للإنسان، ولا تقل أهمية الإلمام بقدر منه عن أهمية فَهْم القواعد الأساسية في الصحة، أو في التعليم والتربية.

إنَّ المعلومات الاقتصادية تساعدنا على فَهْم لماذا نسعى لتحصيل أسباب العيش؟ ولماذا يختار كل منا مهنة خاصة يقبل عليها بذاتها؟ وكيف ننظم ما نكسب أو نحصل عليه من دخول؟ وما النظام الذي يخضع له في شراء ما نحتاج إليه من سلع؟ وكيف تصل السلع إلى المستهلكين منّا؛ سواء أكانت من الإنتاج الخارجي أم من الإنتاج المحلي؟ وما الأسس التي تتحدد عليها أسعار السلع التي ندفعها، وقليل الحصول عليها؟ ذلك لأن هذه الأمور كلها من موضوع علم الاقتصاد.



إنَّ أيَّ كاتب أو باحث يتناول موضوعًا كبيرًا قد يترك بالضرورة كثيرًا من التفاصيل، إلا أنَّ عرض الخطوط العريضة في علم الاقتصاد ربما يساعد على إبراز أهمية هذا العالم في عالمنا الحديث، وربما يبعث على الاهتمام بذلك العلم الاقتصادي ويقويه، وهذا الاهتمام بدوره ربما يؤدي إلى تقدير ذلك العالم التقدير الذي يستحقه.

وهذا أهم هدف يساعد أيَّ كاتب أو باحث اقتصادي متخصص على مناقشة مشكلات عصره الاقتصادية، وقضايا بلده الاقتصادية، ومبادئ العلوم الاقتصادية؛ لأن علم الاقتصاد يعين الناس على تفهّم مشكلاتهم التي تعرض لهم باعتبارهم أفرادًا في المجتمع.

للتواصل مع المؤلف:

أ. د / زيد بن محمد الرماني

المستشار الاقتصادي

٠٥٠٥١٥٠٧٥١

جامعة الإمام محمد بن سعود

zrommany3@gmail.com



فهرس

٢.....	مقدمة.....
٥.....	رؤى اقتصادية (١).....
٨.....	رؤى اقتصادية (٢).....
١٠.....	رؤى اقتصادية (٣).....
١٣.....	رؤى اقتصادية (٤).....
١٧.....	رؤى اقتصادية (٥).....
١٩.....	رؤى اقتصادية (٦).....
٢١.....	رؤى اقتصادية (٧).....
٢٣.....	رؤى اقتصادية (٨).....
٢٥.....	رؤى اقتصادية (٩).....
٢٧.....	رؤى اقتصادية (١٠).....
٢٩.....	رؤى اقتصادية (١١).....
٣١.....	رؤى اقتصادية (١٢).....
٣٣.....	رؤى اقتصادية (١٣).....
٣٦.....	رؤى اقتصادية (١٤).....
٣٩.....	رؤى اقتصادية (١٥).....
٤١.....	رؤى اقتصادية (١٦).....
٤٤.....	رؤى اقتصادية (١٧).....
٤٧.....	رؤى اقتصادية (١٨).....
٤٩.....	رؤى اقتصادية (١٩).....
٥١.....	رؤى اقتصادية (٢٠).....
٥٣.....	رؤى اقتصادية (٢١).....
٥٥.....	رؤى اقتصادية (٢٢).....
٥٧.....	رؤى اقتصادية (٢٣).....
٥٩.....	رؤى اقتصادية (٢٤).....
٦١.....	رؤى اقتصادية (٢٥).....
٦٣.....	رؤى اقتصادية (٢٦).....



٦٦	رؤى اقتصادية (٢٧)
٧٠	رؤى اقتصادية (٢٨)
٧٢	رؤى اقتصادية (٢٩)
٧٥	رؤى اقتصادية (٣٠)
٧٧	رؤى اقتصادية (٣١)
٨٠	رؤى اقتصادية (٣٢)
٨١	حقائق
٨٢	أخطار
٨٢	آثار
٨٤	رؤى اقتصادية (٣٣)
٨٦	رؤى اقتصادية (٣٤)
٨٩	رؤى اقتصادية (٣٥)
٩١	رؤى اقتصادية (٣٦)
٩٣	رؤى اقتصادية (٣٧)
٩٥	رؤى اقتصادية (٣٨)
٩٧	رؤى اقتصادية (٣٩)
٩٩	رؤى اقتصادية (٤٠)
١٠٢	خاتمة
١٠٤	فهرس



هذا الكتاب منشور في

